الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية حول محاضرات في مادة:

مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة أولى ليسانس، جذع مشترك، علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير– السداسي الأول–

إعداد:
الدكتورة: بلهادف رحمة ، أستاذة محاضرة قسم "أ"

*دُرست للطلبة خلال السنوات الجامعية:

- ✓ 2023-2022
- ✓ 2024-2023
- ✓ 2025-2024
- ✓ 2026-2025

السنة الجامعية: 2025–2026

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	6
الفصل الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى	
1. مفهوم علم الاقتصاد	8
2.خصائص علم الاقتصاد	8
3. أهمية علم الاقتصاد وأهدافه	10
4.مناهج علم الاقتصاد	11
5. فروع علم الاقتصاد	11
6.أساليب التحليل الاقتصادي	12
7. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	13
أسئلة تقويمية	16
الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية	
1.تعريف المشكلة الاقتصادية	18
2.خصائص المشكلة الاقتصادية	18
3.عناصر المشكلة الاقتصادية	19
4.الحاجات الانسانية	19
5.الموارد الاقتصادية	22
أسئلة تقويمية	25
الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية و معالجتها للمشكلة الاقتصادية	
1.النظام الاقتصادي الرأسمالي	27
2.النظام الاقتصادي الاشتراكي	30
3.النظام الاقتصادي المختلط	33
4.النظام الاقتصادي الاسلامي	35
أسئلة تقويمية	38
الفصل الرابع: الأعوان الاقتصاديين	
1.تعريف الأعوان الاقتصاديين	40
2.تصنيفات الاعوان الاقتصاديين ومساهمتهم في الاقتصاد	40

3.مساهمة الأعوان الاقتصاديين في الاقتصاد	40
أسئلة تقويمية	40
الفصل الخامس: الانتاج	
1.تعريف الإنتاج	44
2.أهمية الإنتاج	44
3.عوامل الإنتاج	44
4.دالة الإنتاج	47
5.أنواع الإنتاج	48
6.تكاليف وإيرادات الإنتاج	48
أسئلة تقويمية	51
الفصل السادس: التوزيع	
1.تعريف توزيع الدخل	53
2.أنواع التوزيع	53
3.توزيع العوائد على عوامل الإنتاج	53
4.أبعاد مشكلة التوزيع	55
أسئلة تقويمية	56
الفصل السابع: الاستهلاك	
1.تعريف الاستهلاك	58
2.أنواع الاستهلاك	58
3.دالة الاستهلاك	59
4.محددات الاستهلاك	59
5.سلوك المستهلك	60
أسئلة تقويمية	62
الفصل الثامن: الادخار	
1.تعريف الادخار	64
2.أنواع الادخار	64
3.أهمية الادخار	65
4. دالة الادخار	66
5.محددات الادخار	67
6.العلاقة بين الادخار والاستثمار	67
أسئلة تقويمية	68

الفصل التاسع: الاستثمار	
1.تعريف الاستثمار	70
2.مبادئ الاستثمار	70
3.أنواع الاستثمار	70
4.أهمية الاستثمار	73
5.دالة الاستثمار	74
6.محددات الاستثمار	74
7.مخاطر الاستثمار	76
أسئلة تقويمية	77
الفصل العاشر: المؤسسة الاقتصادية	
1.تعريف المؤسسة الاقتصادية	79
2.خصائص المؤسسة الاقتصادية	79
3.أهداف المؤسسة الاقتصادية	79
4.وظائف المؤسسة الاقتصادية	80
5.تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	81
أسئلة تقويمية	84
الفصل الحادي عشر: الأسواق	
1.تعريف السوق	86
2.وظائف السوق	86
3.مكونات السوق	86
4.أنواع السوق	87
5.الطلب ، العرض وتوازن السوق	90
أسئلة تقويمية	92
الفصل الثاني عشر: النقود	
1.نشأة النقود	94
2.تعريف النقود	95
3.خصائص النقود	95
4.أنواع النقود	96
5.وظائف النقود	98
أسئلة تقويمية	100
الفصل الثالث عشر: التضخم	

1.تعريف التضخم	102
2.أنواع التضخم	102
3.أسباب التضخم	104
4.قياس التضخم	105
5.آثار التضخم	105
6.سياسات مواجهة التضخم	106
أسئلة تقويمية	109
الفصل الرابع عشر: البطالة	
1.تعريف البطالة	111
2.أنواع البطالة	111
3.قياس البطالة	112
4.أسباب البطالة	113
5.آثار البطالة	113
6.سياسات مواجهة البطالة	114
أسئلة تقويمية	116
قائمة المراجع	117

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عناون الشكل	الصفحة
1	خصائص علم الاقتصاد	10
2	علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	15
3	عناصر المشكلة الاقتصادية	19
4	خصائص الحاجات الإنسانية	21
5	مزايا وعيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي	29
6	مزايا وعيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي	32
7	معالجة النظام الاقتصادي الاسلامي للمشكلة الاقتصادية	37
8	مساهمة الاعوان الاقتصاديون في الاقتصاد	41
9	منحنيات الإنتاج : الكلي، المتوسط والحدي	48
10	أنواع تكاليف الإنتاج	50
11	منحنى الاستهلاك	59
12	العلاقة بين الدخل، الاستهلاك والادخار	66
13	أنواع الاستثمار	73
14	تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	83
15	أنواع السوق	90
16	توازن السوق	91
17	خصائص النقود	96
18	أنواع التضخم	103

مقدمة:

يعتبر علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع وتحليلها في إطار العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات. حيث يتميز علم الاقتصاد بطابعه التحليلي وقدرته على تفسير الواقع الاقتصادي المتغير، مما يجعله أداة فكرية أساسية لفهم المشكلات الاقتصادية والتعامل معها على أسس علمية ومنهجية.

إنَّ لدراسة علم الاقتصاد أهمية بالغة كونها تسهم في تعميق فهم الأفراد والمجتمعات للواقع الاقتصادي المحيط بهم، وتساعد على تفسير الظواهر الاقتصادية وتحليل أسبابها ونتائجها، وترشيد عملية اتخاذ القرار على المستويين الفردي والجماعي.

لذا، جاءت هذه المطبوعة لتكون مرجعا بيداغوجيا هاما ومفيدا لطلبة السنة أولى ليسانس (جذع مشترك) باعتبار أن مادة مدخل للاقتصاد من المواد الأساسية والمهمة للطالب وخصوصا في بداية مشواره الدراسي بالجامعة كونها تساهم في بناء الأساس المعرفي للطالب حول الاقتصاد.

وسعيا منا لتحقيق الالمام الشامل للطالب بكل ما يتعلق بعلم الاقتصاد بما يتوافق مع البرنامج الوزاري للمادة ارتأينا تقسيم هذه المطبوعة إلى أربعة عشر فصلا، حيث يتطرق الفصل الأول إلى دراسة طبيعة علم الاقتصاد، من خلال توضيح مفهومه وخصائصه ومناهجه، مع إبراز علاقته بالعلوم الأخرى. ويتناول الفصل الثاني المشكلة الاقتصادية من حيث مفهومها وخصائصها وعناصرها، مع التركيز على الحاجات الإنسانية والموارد الاقتصادية. أما الفصل الثالث فيعالج مختلف الأنظمة الاقتصادية وكيفية تعاملها مع المشكلة الاقتصادية.

كما خُصص الفصل الرابع لدراسة الأعوان الاقتصاديين، من حيث تعريفهم وتصنيفاتهم ودورهم في النشاط الاقتصادي. وتتناول المطبوعة كذلك الأنشطة الاقتصادية الأساسية، حيث يعالج الفصل الخامس موضوع الإنتاج، والفصل السادس التوزيع، والفصل السابع الاستهلاك، والفصل الثامن الادخار، والفصل التاسع الاستثمار، وذلك من خلال توضيح مفهوم كل نشاط وأهميته ومحدداته وعلاقته ببقية المتغيرات الاقتصادية.

وتتطرق المطبوعة في الفصل العاشر إلى المؤسسة الاقتصادية من حيث تعريفها وخصائصها وأهدافها ووظائفها، في حين خُصص الفصل الحادي عشر لدراسة الأسواق، من خلال بيان مفهومها وأنواعها وآليات الطلب والعرض وتوازن السوق. أما الفصل الثاني عشر فيتناول موضوع النقود من حيث نشأتها وأنواعها ووظائفها. وتختتم المطبوعة بفصلين الثالث عشر والرابع عشر خصصا لدراسة المشكلات الاقتصادية الكبرى، والمتمثلة في التضخم والبطالة، من خلال التعريف بهما، وبيان أنواعهما وأسبابهما وآثارهما، إضافة إلى السياسات المتبعة لمواجهتهما.

مع العلم أنَّ كل فصل وبالإضافة إلى محتواه المعرفي تضمن أسئلة تقويمية لاختبار مكتسبات الطالب المعرفية بعد تلقيه محتوى كل فصل. وتتمثل الأهداف التعليمية الرئيسية المرجوة التي تسعى هذه المطبوعة لتحقيقها في ما يلي:

- تعرف الطالب على طبيعة علم الاقتصاد وخصائصه ومناهجه في إطار نظري منظم؛
- الملم الطالب بمختلف المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الأساسية وتزويده بالأطر النظرية الخاصة بها؛
- تزويد الطالب بالمعارف الاقتصادية الأولية التي تشكل القاعدة العلمية لمساره الدراسي والتي تساعده على فهم المشكلات الاقتصادية وتحليل الظواهر الاقتصادية؛
- تمكين الطالب من فهم وتحليل العلاقات القائمة بين مختلف المفاهيم الاقتصادية؛
- تطوير قدرة الطالب على التفكير الاقتصادي المنهجي .

الفصل الأول

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

إنَّ علم الاقتصاد من العلوم الأساسية التي تساعد الفرد والمجتمع على فهم كيفية إدارة الموارد المحدودة وتلبية الحاجات المختلفة. وفي هذا الفصل، سنتطرق إلى مفهوم علم الاقتصاد وخصائصه وأهميته وأهدافه، كما سنتناول مناهجه وفروعه وأساليب التحليل الاقتصادي، بالإضافة إلى إبراز علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى .

الأهداف المرجوة :

- تمكين الطالب من معرفة المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد وخصائصه؛
- ادراك الطالب لأهمية علم الاقتصاد في حل المشكلات الاقتصادية وتحقيق رفاهية المجتمع؛
- تعرف الطالب على مناهج وفروع وأساليب التحليل الاقتصادي المختلفة؛
- معرفة الطالب للعلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى وكيفية تفاعله معها.

1. مفهوم علم الاقتصاد:

هناك العديد من المفكرين الاقتصادين الذين قدموا عدة تعاريف تخص علم الاقتصاد، نوجزها في مايلي: (العتيبي و آخرون 2007، 4-5)

- Adam Smith عرَّف علم الاقتصاد في كتابه الشهير "بحث في طبيعة ثروة الامم وأسبابها" سنة 1776 بأنَّه العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي تمكن الأمة في أن تغتني.
- Alfred Marshal عرَّف علم الاقتصاد في كتابه "مبادئ الاقتصاد" سنة 1890 بأنَّه ذلك العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة وحياته العملية وكيفية الحصول على الدخل.
- Begout عرَّف علم الاقتصاد في كتابه "اقتصاد الرفاه" سنة 1920 بأنَّه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية ، وهذه الأخيرة جزء من الرفاه العام الذي يمكن ايجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود.
- Canan عرَّف علم الاقتصاد في كتابه " الثروة " سنة 1928 على أنَّه العلم الذي يدرس الجانب المادي في السعادة الانسانية، أو العلم الذي يدرس الرفاهية المادية.
- Robens عرَّف علم الاقتصاد في كتابه "طبيعة علم الاقتصاد ومعناه" سنة 1932 على أنَّه دراسة في السلوك الانساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات العديدة من جهة والامكانات الانتاجية النادرة ذات الاستعمالات البديلة من جهة أخرى، أو هو ذلك العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استعمالات بديلة.

فعلم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس نشاط وسلوك الانسان في سعيه لاستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة بمجتمع معين والمحدودة نسبيا لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاته المتعددة.(وزارة التربية و التعليم 2007-2008، 14)

كما عُرِّف علم الاقتصاد كذلك على أنَّه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني عند قيامه باستخدام الموارد المتاحة والنادرة نسبيا من أجل إشباع حاجاته ورغباته غير المحدودة، كما يدرس الأساليب والطرق التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد لإشباع رغبات المجتمع اللامتناهية.(البشير 2003، 23)

وبناء على التعاريف السابقة، نستنتج أنَّ علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني في علاقته بالموارد الاقتصادية المحدودة، وكيفية تخصيصها واستعمالها بكفاءة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، بما يحقق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية.

2. خصائص علم الاقتصاد:

يتميز علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي: (مغدوري 2021-2022، 8-10)

1.2.علم الاقتصاد علم الثروة:

كونه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الهدف من كل نشاط اقتصادي ولا يمكن اعتبار أي نشاط بأنه اقتصادي إلا إذا قدم للإنسان منافع، فأساس علم الاقتصاد هو البحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها.

2.2.علم الاقتصاد علم الندرة:

يتميز الانسان بحاجاته المتعددة والمتزايدة باستمرار، إلا أنَّ الوسائل الضرورية لإشباعها محدودة أو نادرة ومن هنا تنشأ المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة، لذا يعتبر علم الاقتصاد علم تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع من أجل تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار.

3.2.علم الاقتصاد علم نشاط التبادل:

إنَّ الفرد في الاقتصاد محكوم بمبدأ التخصص، فلا ينتج إلا قسما من حاجاته ولا يستطيع أن يشبع كل رغباته، لذا لا بد أن يحصل على جزء مما ينتجه الغير، فالمبادلات أساس النشاط الاقتصادي. فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات التبادل والتي يتخلى بموجبها الفرد عما بحوزته ليتحصل من فرد آخر على كل ما يحتاج إليه فنشاط المبادلة يسمح بقيام الصلة بين الانتاج واشباع الحاجات. (ا. رفعت 1977، 17)

4.2.علم الاقتصاد علم تحقيق الرفاهية:

باعتبار أنَّ علم الاقتصاد يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الانسان من التحسين في ظروف معيشته، بالتركيز على أساليب حصوله على دخله وكيفية انفاقه له.

5.2.علم الاقتصاد علم طرق الانتاج:

يهتم علم الاقتصاد بدراسة كل ما يتعلق بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، من خلال دراسة الكيفية التي ينظم بها النشاط الإنتاجي داخل المجتمع واختيار أساليب الإنتاج الملائمة وتوظيف عوامل الإنتاج المختلفة توظيفا أمثل. كما يعالج هذا العلم القرارات المتعلقة بتحديد ما يُنتَج، وكيف يُنتَج، ولمن يُنتَج، في ظل محدودية الموارد وتعدد الحاجات الإنسانية.

6.2.علم الاقتصاد علم التجارة الدولية:

إنَّ علم الاقتصاد يساعد على فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة، والتي تفصل بينها حدود جغرافية وسياسية وأنظمة دولية، ويتم هذا التبادل التجاري بين الدول التي تتوفر فيها سلع وخدمات معينة ودول أخرى تفتقر لوجودها، وهذا من أجل اشباع حاجات أفراد مجتمعهم في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة.

7.2.علم الاقتصاد علم تحليل المتغيرات الكلية:

يقوم علم الاقتصاد بتحليل التغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد الكلي ويحاول قياس واختبار التغيرات في حجم الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي، كما يبحث أيضا في مستوى الأسعار والعمالة، وعندما يتم دراسة اتجاه هذه المتغيرات الكلية، فإنَّه يمكن وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية .

الشكل 1: خصائص علم الاقتصاد

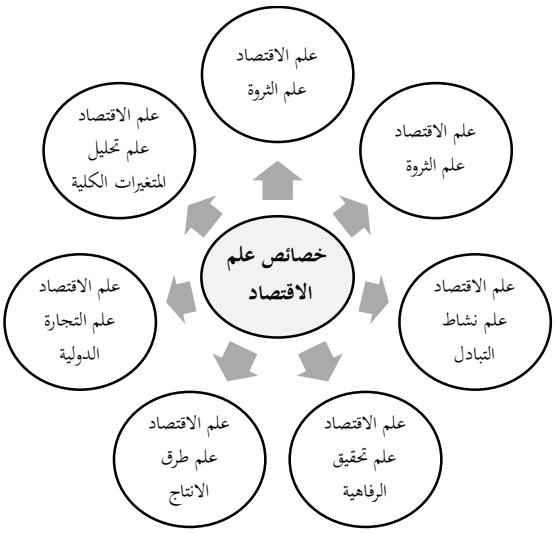

المصدر: من اعداد الاستاذة

3. أهمية علم الاقتصاد وأهدافه.

1.3. أهمية علم الاقتصاد:

تختلف أهمية الاقتصاد باختلاف المستوى الذي ندرس الاقتصاد من زاويته (الفرد، الوحدة الاقتصادية، الاقتصاد الكلي)، فالفرد يشعر في كل لحظة أنَّه بحاجة إلى سلع وخدمات لاشباع حاجياته، حيث تتعدد هذه الحاجيات بحسب الغرض منها كالحاجة إلى الغذاء، الحاجة إلى السكن، الحاجة إلى التنقل ...الخ ، ومن الملاحظ في الواقع تعدد السلع وتنوعها، لذا فعلى الفرد أن يختار من هذه السلع ما يحتاجه، أي أنَّ عليه اتخاذ القرارات التي تتعلق بنوع السلع وبالكميات التي يحتاجها، وعملية الاختيار هذه ماهي في الحقيقة إلا قرارات اقتصادية يتخذها الفرد تحت ضغط الحاجة إلى الاستهلاك .إنَّ نجاح الفرد في اشباع حاجياته المتعدد يتوقف على مدى ما يتحمله من نفقات في سبيل الحصول على السلع التي يحتاجها، ومما لا شك فيه أنَّه يسعى لتحقيق ذلك بأقل نفقة ممكنة ،وهذا لا يتحقق له إلا بالاستناد إلى قواعد السلوك الاقتصادي السليم.

كما أنَّ ليس الاستهلاك هو الجانب الوحيد الذي يتصف بالسلوك الاقتصادي في تصرفات الفرد، بل هناك كذلك جانب الانتاج الذي يجب عليه تقديمه مقابل وصوله إلى أهدافه الاستهلاكية. فعليه أن يختار نوع النشاط الانتاجي الذي يعمل ضمنه، كما عليه أن يحدد المشروع الذي يعمل فيه، لذا فعليه أن يتخذ قراراته المتعلقة بالنشاط الانتاجي بحيث يتحمل من جرائها أقل جهد ممكن، ونجاح الفرد في تحقيق هذا الهدف يتوقف على مدى التزامه بقواعد السلوك الناجحة التي يحددها له علم الاقتصاد، وبذلك فإنَّ علم الاقتصاد يعتبر ذا أهمية بالغة بالنسبة للفرد سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الانتاج.

أما على مستوى الوحدة الاقتصادية فإنَّ لعلم الاقتصاد أهمية بالغة من أجل تحقيق أهدافها والتي غالبا ما تتمثل في أعلى درجة ممكنة من الأرباح ، إذ أنَّ علم الاقتصاد يمد القائمين على إدارة الوحدات الاقتصادية بالقواعد التي تساعدها على تحقيق أهدافها، فالوحدات الاقتصادية وهي تسعى للإنتاج لابد لها من استخدام كميات محددة من عناصر الانتاج المختلفة، وهي تتحمل في سبيل ذلك عدة تكاليف تسعى أن تكون دائما عند حدها الأدنى، كما لابد لها من تصريف منتجاتها للحصول على الايرادات اللازمة لتغطية التكاليف من جهة، وتحقيق الأرباح من جهة أخرى، ويمكن القول أنَّ علم الاقتصاد يتدخل في تحديد

نسب استخدام عناصر الانتاج المختلفة بحيث تصل تكلفة الانتاج حدها الأدنى، كما يقدم الاسس التي تضمن أن تصل انتاجية عناصر الانتاج هذه حدها الأقصى .

أما بالنسبة للاقتصاد الكلي، فنجد أنَّ الفرد إما أن يكون متخذا للقرارات التي ينعكس أثرها على الاقتصاد، وإما أن تنعكس عليه القرارات التي تتخذها الدولة، وفي كلا الحالتين تبدو أهمية علم الاقتصاد واضحة لأنَّ نجاح الدولة في تنمية المجتمع وتحقيق رفاهية أفراده بعتمد إلى حد كبير على النجاح في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة .(السمان و آخرون 2015، 11-13)

2.3.أهداف علم الاقتصاد:

يتمثل **الهدف الرئيس** لعلم الاقتصاد في معالجة المشكلة الاقتصادية الأساسية المتمثلة في المحدودية والندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع رغبات الأفراد والمجتمع، ويتم ذلك من خلال تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لتلبية رغبات الأفراد وضمان رفاههم، تحديد كمية الإنتاج ونوعيته بما يتناسب مع الموارد المتاحة واحتياجات السوق، تنظيم العملية الإنتاجية لضمان استخدام الموارد بكفاءة وتقليل الهدر، ضبط أسلوب توزيع الناتج الاقتصادي بين أفراد المجتمع بطريقة تحقق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام يواكب الزيادة السكانية المتواصلة ويضمن تلبية الاحتياجات المستقبلية.

أما **الأهداف الثانوية**، فهي تُعد وسيلة لتحقيق الهدف الرئيسي، وتشمل: القضاء على الفقر والحد من البطالة، تحسين أساليب الإنتاج وكفاءته، رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد، بما يضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحسين جودة حياتهم...الخ.(شطيبي 2017-2018، 12)

4.مناهج علم الاقتصاد:

يعتمد علم الاقتصاد على المناهج التالية : (رفعت 1977، 30)

1.4.المنهج الاستنباطي :

يقوم المنهج الاستنباطي على عملية عقلية يتم من خلالها الانتقال من قضية تُعدُّ مقدمة إلى قضية أخرى تُعدُّ نتيجة لازمة عنها، وذلك بالاعتماد على قواعد ذهنية بحتة تدور في إطار التفكير العقلي المجرد، بعيدا عن الواقع التجريبي ودون الاعتماد على الملاحظة أو التجربة. ويعتمد هذا المنهج على الانتقال في البحث من الكل إلى الجزء.

2.4.المنهج الاستقرائي :

يقصد بالمنهج الاستقرائي تلك العملية المنطقية التي يتم من خلالها الانتقال من الوقائع الجزئية الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة محل الدراسة. فهو عملية عقلية تعتمد على الملاحظة والتجربة، وتنطلق من الواقع بهدف اكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئياته وتحليلها، ثم تعميم النتائج المستخلصة منها. وقد ظل هذا المنهج مقتصرا على العلوم الطبيعية إلى غاية القرن الثامن عشر، قبل أن يتم توظيفه لاحقا في العلوم الاجتماعية.

5. فروع علم الاقتصاد:

تتمثل فروع علم الاقتصاد في ما يلي:(خضور و ابراهيم 2020، 13-14)

1.5. التحليل الاقتصادي الجزئي :

يركز على دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية وعلى سوق السلع والخدمات وكيفية تشكل الأسعار والقيم، وبالتالي فكل القرارات الاقتصادية الأساسية تُتخذ من قبل الأفراد أو القطاع الخاص، وتجري عملية الإنتاج والتبادل والاستهلاك وفقا لآليات السوق. فالأسعار تتحد بناء على قانون العرض والطلب، وتتوجه الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الاقتصادية الأكثر ربحية، ولا يتم إنتاج السلع والخدمات إلا في حالة وجود طلب عليها، كما تتحدد الأجور في سوق العمل، وتشكل المصلحة الخاصة الدافع الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي ويجب على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد لكي لا تعرقل النشاط الاقتصادي أو تتدخل في حالة نشوب أزمة اقتصادية حادة فقط. وكما يلاحظ فإنَّ التحليل الاقتصادي الجزئي ينتمي إلى النظام الرأسمالي حيث آلية السوق الحرة تحكم مجمل النشاط الاقتصادي.

2.5.التحليل الاقتصادي الكلي:

يركز على المؤشرات الاقتصادية أو المجامع الاقتصادية الكلية كالناتج القومي، الدخل الوطني، الطلب الكلي، العرض الكلي، الادخار الكلي، الاستثمار الكلي، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، التضخم، البطالة وغيرها، أي البنية الكلية للاقتصاد الوطني. ويقوم التحليل الاقتصادي الكلي على اعتبار الاقتصاد الوطني كتلة أو وحدة اقتصادية كلية إذ تُتخذ القرارات الاقتصادية المهمة من قبل الدولة، وخاصة ما يتعلق بمكافحة البطالة أو تراجع سعر الصرف للعملة الوطنية أو معالجة عجز الموازنة، أو مشكلة الدين العام أو تراجع معدل النمو أو انخفاض مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية، أو كيفية زيادة الناتج والدخل القومي ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات. وقد ترسخ التحليل الاقتصادي الكلي في النظام الرأسمالي بعد أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين على يد المدرسة الكنزية حيث ظهرت أزمة الكساد الكبير ومعدلات البطالة العالية وغير المسبوقة وافلاس مئات المؤسسات المالية. أما في النظام الاشتراكي فيعد التحليل الكلي أفضل وسيلة لوضع الخطط الاقتصادية متوسطة وطويلة الأمد في تقدير الحاجات وتوفير الموارد من أجل تحقيق توازن اقتصادي بين الموارد والاستخدامات بشكل دائم ومستمر، فضلا عن الإشباع المتزايد للحاجات الإنسانية.

6.أساليب التحليل الاقتصادي:

تستخدم أساليب التحليل الاقتصادي لدراسة الظواهر الاقتصادية وفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتتمثل أهم أساليب التحليل الاقتصادي في مايلي:(الدمراش 2005، 21)

1.6.الأسلوب الوصفي:

يعتمد هذا الأسلوب على تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية، على سبيل المثال، يمكن القول: "هناك علاقة عكسية بين تغير السعر والكمية المطلوبة من السلع العادية". يفيد هذا النوع من التحليل في دراسة العلاقات الاقتصادية التي يصعب التعبير عنها كميا، ويُركز على وصف الظواهر كما هي دون استخدام الأرقام أو النماذج الرياضية.

2.6.الأسلوب الرياضي:

يقوم هذا الأسلوب على استخدام الأدوات الرياضية مثل المعدلات، الرموز الجبرية، والهندسية للتعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك لبيان التأثيرات المتبادلة بينها يتيح هذا التحليل صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل دقيق ومنطقي، وقد ساهم التطور في هذا الأسلوب إلى نشأة فرع مستقل يعرف بالاقتصاد الرياضي.

3.6.الأسلوب القياسي :

يعتمد على استخدام أدوات علم الإحصاء جنبا إلى جنب مع الأساليب الرياضية في صياغة النظريات الاقتصادية. يهدف هذا الأسلوب إلى قياس العلاقات الكمية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وفهم التأثيرات المتبادلة بينها. أدى هذا الأسلوب إلى ظهور فرع مستقل ضمن الدراسات الاقتصادية يُعرف بالاقتصاد القياسي.

7. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

إنَّ علم الاقتصاد على علاقة وطيدة مع العديد من العلوم لاسيما أنَّه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية ويعالج جانبا من جوانب السلوك الانساني، وبما أنَّ العلوم الاجتماعية متداخلة وتعتمد على بعضها البعض فإنَّه من الصعب فصلها، وبالتالي يمكن اعتبار أي ظاهرة اجتماعية ظاهرة سياسية وتاريخية. كما أنَّ لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الطبيعية كالرياضيات، الاحصاء بسبب اعتماد هذا العلم في كثير من الاحيان على التحليل الرياضي الاحصائي. وبشكل عام يرتبط علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى على النحو التالي:(العتيبي و آخرون 2007، 13-16)

1.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

من الأمور الهامة التي يجب أن يكون الاقتصادي قادرا على الإلمام بها هي القرارات والتطورات السياسية، فالاستقرار السياسي من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع، ومن المعروف جدا أنَّ الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية التي شهدها العالم كان وسيظل مسعاها الوصول إلى الهيمنة الاقتصادية، حيث أنَّ عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار، فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات، ويلاحظ من هذا أنَّه من الصعب جدا الفصل بين السياسة والاقتصاد، وخاصة أنَّه إلى وقت قريب كان علم الاقتصاد يدرس تحت اسم الاقتصاد السياسي. وعليه فالمحلل الاقتصادي لا يستطيع إغفال العوامل السياسية، وكذلك المحلل السياسي لا بد أن يكون ذا إلمام كامل بعلم الاقتصاد.

2.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

تربط علم الاقتصاد علاقة وطيدة بعلم التاريخ، فهذا الأخير يستطيع أن يوفر للاقتصادي التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة وكيف تم التغلب على المشاكل التي كانوا يواجهونها ومحاولة تطبيق ما يمكن الاستفادة منه للتغلب على المشاكل والمصاعب الحالية، وتجنب ما قد تم تجربته وأثبت فشله .

3.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

يتم الاستعانة بعلم المنطق لإثبات عدد من الفرضيات الاقتصادية التي تكون قيد الدراسة وقد تحمل الخطأ والصواب، لهذا لابد من الاستعانة بهذا العلم لإظهار مسلمات منطقية تبني بالاعتماد عليها أفكار محددة يمكن من خلالها استخلاص العديد من النتائج الصحيحة.

4.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة، والتي تكمن في إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والمتجددة، وبعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة كالدعاية والإعلان.

5.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء:

يوجد العديد من الظواهر الاقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على استخدام الجداول والبيانات الإحصائية، حيث يتم فيما بعد تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف والتمكين من تحديد العلاقة التي تسهل الوصول إلى أدق النتائج، وكمثال يمكن ذكر الاقتصاد القياسي والذي يتم فيه الاعتماد تماما على الأساليب الإحصائية المختلفة.

6.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

لإثبات العديد من الظواهر الاقتصادية يلجا الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى اعتماد البرهان الرياضي من خلال الاعتماد على معادلات رياضية تربط المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ اقرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد.

7.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

يحدد القانون طبيعة العلاقات بين الأفراد ببعضهم البعض من جهة وبين الافراد والدولة من جهة أخرى. وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد و المعاملات الاقتصادية، فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع.

8.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

إنَّ العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد تكمن في ما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادي، وهو فرع خاص في علم الاجتماع يهتم بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي، ومن ثم فهو يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وعليه فعلم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام، أما علم الاقتصاد يدرس واحدة من هذه الظاهر كما أنَّ علماء الاجتماع لا يمكنهم أن يقوموا بدراستهم إذا لم يتزودوا بالمعرفة الاقتصادية في جوانبها المختلفة. (خالفي 2009، 30)

9.7.علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموغرافيا والجغرافيا:

الديموغرافيا هي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حالتهم وحركتهم وكذلك خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد شروطه الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي .في حين الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي، فالأمر يتعلق هنا بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان، ومن هنا يزود علم الجغرافيا الاقتصاديين بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، فهي تبحث في القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معين. (مغدوري 2021-2022، 14).

الشكل 2: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة	الاستقرار السياسي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والعكس صحيح.
علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ	التاريخ يزود الاقتصاد بتجارب الأمم للاستفادة من النجاحات وتجنب الإخفاقات.
علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق	المنطق أداة للتحقق من صحة الفرضيات الاقتصادية واستخلاص نتائج سليمة.
علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس	علم النفس يفسر سلوك الأفراد والدوافع المؤثرة في قراراتهم الاقتصادية.
علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء	الإحصاء يمكن من قياس وتحليل الظواهر الاقتصادية بدقة رقمية.
علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات	الرياضيات تساعد على صياغة العلاقات الاقتصادية واتخاذ قرارات عقلانية.
علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون	القانون ينظم العلاقات والمعاملات الاقتصادية داخل المجتمع.
علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع	علم الاجتماع يوضح الإطار الاجتماعي الذي يمارس فيه النشاط الاقتصادي.
علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموغرافيا والجغرافيا	الديموغرافيا والجغرافيا تحددان شروط النشاط الاقتصادي من حيث السكان والمكان والموارد.

المصدر: من إعداد الاستاذة

أسئلة تقويمية

1. ما الهدف الرئيسي من دراسة علم الاقتصاد؟
2. كيف يعكس مفهوم علم الاقتصاد العلاقة بين الإنسان والموارد الاقتصادية؟
3. ما أهمية دراسة علم الاقتصاد بالنسبة للأفراد والدولة؟
4. كيف يساهم علم النفس في تفسير سلوك المستهلك واتخاذ القرار الاقتصادي؟
5. كيف يرتبط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع؟
6. ما الفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي؟
7. اذكر أمثلة عن استفادة علم الاقتصاد من الرياضيات والإحصاء؟
8. لماذا يعتبر الاقتصاد علما مرتبطا بالندرة؟
9. ما الفرق بين أساليب التحليل الاقتصادي؟
10. اذكر مثالا عن تطبيق علم الاقتصاد في حياتك اليومية؟

الفصل الثاني

المشكلة الاقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية أساس قيام علم الاقتصاد، حيث تهتم بدراسة كيفية مواجهة الحاجات الإنسانية غير المحدودة باستخدام موارد اقتصادية محدودة .ويتضمن هذا الفصل تعريف المشكلة الاقتصادية وخصائصها الأساسية وعناصرها، كما يتناول الحاجات الإنسانية بأنواعها المختلفة، وما يتطلبه ذلك من ترتيب الأولويات، بالإضافة إلى دراسة الموارد الاقتصادية المتاحة التي تُستخدم لتلبية هذه الحاجات وتحقيق أقصى قدر من المنفعة.

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم المشكلة الاقتصادية وخصائصها الأساسية؛
- فهم الطالب لعناصر المشكلة الاقتصادية وعلاقاتها بالحاجات والموارد؛
- تمييز الطالب بين أنواع الحاجات الإنسانية وأولوياتها؛
- معرفة الطالب لدور الموارد الاقتصادية المحدودة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

1.تعريف المشكلة الاقتصادية:

يكمن جوهر المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجيات الانسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، حيث واجه الانسان منذ وجوده على سطح الأرض مشكلة التعدد والتزايد في رغباته وحاجاته، في حين أنَّ إمكانياته تتميز بالمحدودية والندرة، وهنا يتضح لنا جليا مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد ايجاد حلول لها، فنجد أن هذه المشكلة تواجه الأفراد والمجتمعات، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، الرأسمالية منها أو الاشتراكية وحتى التي تعتمد النظام المختلط.(فرحي و فراح 2013-2014، 6)

تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها عدم قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده غير المحدودة والمتزايدة والمتجددة والمتداخلة بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية.(مسالمة بدون سنة، 10)

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من هذه العناصر: محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، فالمشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل أنَّها تواجه كل المجتمعات، مهما كاف نظامها الاقتصادي ومهما كانت درجة تقدمها أو تخلفها.(بن سحنون 2015، 212)

2.خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص وهي:(شطيبي 2017-2018، 17)

1.2. العمومية:

أي أنَّ المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانيا ، فهي موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر.

2.2.الديمومة:

بمعنى أنَّها دائمة وأبدية، تنطبق على كل العصور والأزمنة ، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ، والمجتمعات الحديثة تعاني منها ، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا.

3.2.الندرة النسبية:

تعتبر الندرة بالمفهوم الاقتصادي العلاقة التي تربط الحاجات بالموارد، وهي مسألة نسبية ذلك أنها لا تتوقف على كمية الموارد، بل على الحاجة إليها، فيمكن أن يتوفر المورد بكميات كبيرة، إلا أنَّه يبقى سلعة نادرة، لأنَّ الحاجة إليه تفوق مقدار إنتاجه.

4.2.الاختيار :

ندرة الموارد الاقتصادية الضرورية لإشباع الحاجات المتعددة واللانهائية، تحتم ترتيب هذه الحاجات حسب الأولوية والأهمية، حيث تتحدد الحاجات الأكثر إلحاحا والتي لا مفر من إشباعها.

5.2.التضحية:

ولأنَّ الحاجات دائما أكثر من الموارد، ولأنَّ الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها، فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية، وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

3.عناصر المشكلة الاقتصادية:

يختار كل مجتمع سواء كان غنيا أو فقيرا ما بين السلع و الخدمات التي تلبي احتياجاته، ما يعني أنَّ كل مجتمع تكون له طريقة في تقرير أي السلع التي يجب أن ينتجها من خلال الاجابة على التساؤلات التالية: ماذا ننتج؟، كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟، حيث أنَّ هذه الاسئلة تمثل الأسئلة القاعدية والأساسية للتنظيم الاقتصادي، حيث تكون في مجملها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية .

الشكل3 : عناصر المشكلة الاقتصادية.

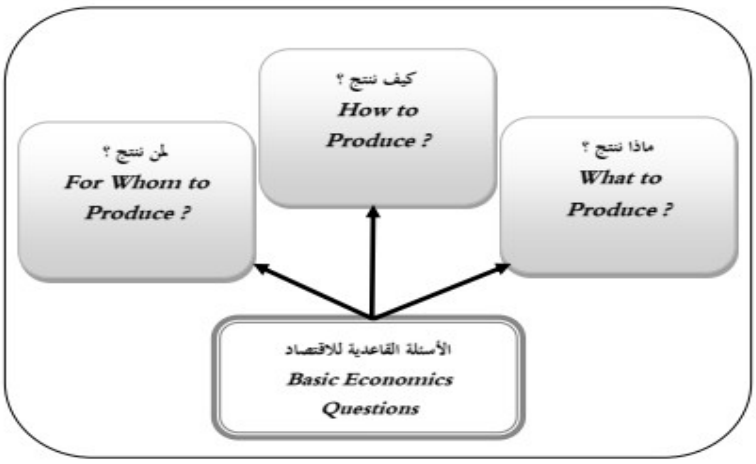

المصدر: (رايس و بن شريف 2022، 827)

1.3.ماذا ننتج ؟ (سلم التفضيل الجماعي): ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع، من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها، كما ونوعا، أي تحديد ماهية السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها، وكم سينتج من كل نوع من السلع والخدمات التي يمكنه إنتاجها، ومتى سيتم إنتاجها؟ هل يتم انتاج عدد قليل من سلعة ما بجودة عالية؟ أم يتم انتاج عدد كبير من نفس السلعة ولكنها تكون بجودة أقل؟ هل يتم استخدام الموارد النادرة لإنتاج العديد من السلع الاستهلاكية؟ أم يتم انتاج سلعا استهلاكية أقل وسلعا استثمارية أكثر؟

2.3. كيف ننتج؟(تنظيم عملية الانتاج) :لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الافراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الخدمات، حيث يبحث هذا التساؤل في طبيعة الموارد الاقتصادية التي سوف يتم إستخدامها، وما هو مستوى التكنولوجيا المستخدمة في عملية الانتاج؟ هل ستُنتَج السلع آليا أم يدويا؟ وماهي التوليفة المثلى في دمج عوامل الانتاج والمزج بينها، لتحقيق أكبر كمية ونوعية من الانتاج؟

3.3.لمن ننتج؟ (توزيع الانتاج): حيث أنَّ هذا التساؤل يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم عبرها توزيع الانتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وبالتالي تصويب الفئة المستهدفة من الانتاج. وعدالة توزيع الانتاج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في العملية الانتاجية. (رايس و بن شريف 2022، 828)

4.الحاجات الانسانية:

1.4.تعريف الحاجات:

تعرف الحاجة بأنَّها الرغبة في الحصول على سلع أو خدمات من أجل اشباع رغبة او الحصول على منفعة معينة من وراء استخدام هذه السلعة أو الخدمة .(وزارة التربية و التعليم 2007-2008، 27)،

2.4.خصائص الحاجات:

وتتسم الحاجات بمجموعة من الخصائص وهي:(طوروس 2010، 8-11)

1.2.4.قابيلة الحاجات للتعدد والتنوع والتزايد باستمرار:

تتسم الحاجات الإنسانية بكونها كثيرة ومتنوعة بطبيعتها، إذ لا تقتصر على عدد محدد أو نمط ثابت، بل تتجدد وتتوسع باستمرار تبعًا لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك مع تقدم المعرفة وارتفاع مستوى المعيشة. كما أنَّ هذه الحاجات لا تعرف حدا نهائيا، فهي تفوق دائما قدرة الأفراد والمجتمعات على إشباعها إشباعا كاملا، الأمر الذي يُعد أحد الأسباب الجوهرية لقيام المشكلة الاقتصادية.

2.2.4. قابلية الحاجات للتجزئة:

تتميز الحاجات الإنسانية بقابليتها للإشباع الجزئي أو التدريجي، حيث إنَّ إشباع جزء من الحاجة يؤدي إلى تخفيف حدّتها. فكلما تحقق قدر من الإشباع، انخفضت درجة الإلحاح المرتبطة بالحاجة. وتتحقق هذه الخاصية من خلال قابلية وسائل الإشباع نفسها للتجزئة، أي أنَّ كل جزء من السلعة أو الخدمة يمكنه أن يُشبع جزءا من الحاجة. فعلى سبيل المثال، يمكن إشباع الحاجة إلى الطعام جزئيا بتناول بعض الأطعمة دون الحاجة إلى استهلاك جميع العناصر الغذائية المطلوبة لإزالة الجوع بالكامل، مما يعكس الطبيعة التدريجية لإشباع الحاجات.

3.2.4.قابلية الحاجات للإشباع:

كل الحاجات يمكن إشباعها بعد بلوغ حد معين أو بعد استهلاك كمية محددة من السلع أو الخدمات المخصصة لذلك. فعلى سبيل المثال، فإنَّ الحاجة إلى تناول نوع معين من الحلويات تُشبَع بعد استهلاك كمية محدودة منها، حيث يفقد الفرد الرغبة في المزيد عند تلك النقطة. غير أنَّ هذا الإشباع لا يكون نهائيا، إذ تعود الحاجة للظهور مجددا بعد فترة زمنية. وبناء عليه، فإنَّ المنفعة المتحققة من إشباع الحاجة تميل إلى التناقص كلما استمر الإشباع.

4.2.4.قابلية الحاجات للقياس:

يمتلك الأفراد القدرة على ترتيب حاجاتهم وفق درجة أهميتها وإلحاحها، حيث يقوم كل فرد بشكل ضمني بقياس حاجاته وتحديد أولوياتها. غير أنَّ هذا القياس يظل نسبيا ويختلف من شخص إلى آخر تبعا للظروف الشخصية والاقتصادية والاجتماعية، كما يختلف باختلاف الزمان والمكان، مما يجعل تقييم الحاجات عملية ذات طابع ذاتي وغير ثابت.

5.2.4.قابلية الحاجات للاستبدال والاحلال:

يمكن إشباع حاجة معينة عن طريق إشباع حاجة أخرى قريبة منها، بحيث تحل إحداهما محل الأخرى أو تعوضها جزئيا أو كليا. وتتوقف درجة قابلية الإحلال بين الحاجات على مدى التقارب بين الرغبات التي تسعى هذه الحاجات إلى إشباعها. فكلما زاد هذا التقارب، زادت إمكانية الاستبدال، وهو ما ينعكس في سلوك الأفراد عند اتخاذ قرارات الاستهلاك.

6.2.4.قابلية الحاجات للتكامل:

إنَّ الحاجات لاتُشبَع بصورة مستقلة أو منعزلة عن بعضها البعض، بل تتداخل فيما بينها وتتكامل لتحقيق رفاه الفرد وتوازنه. فإشباع حاجة معينة لا يُلغي بالضرورة الحاجة إلى غيرها، إذ أنَّ الإنسان لا يستطيع الاكتفاء بإشباع جانب واحد من

حاجاته على حساب الجوانب الأخرى. فالحاجة إلى الغذاء، على سبيل المثال، لا تكون ذات معنى حقيقي ما لم تُصاحبها الحاجة إلى الكساء الذي يحقق الحماية والستر، كما أنَّ كلا الحاجتين يكتمل أثرهما بوجود العمل الذي يوفر الدخل اللازم لإشباعهما. وإلى جانب ذلك، تبرز الحاجة إلى التسلية والترفيه باعتبارها عنصرا مكملا يسهم في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للفرد. وعليه، فإنَّ الحاجات الإنسانية تشكل منظومة مترابطة، يؤدي إشباعها بشكل متكامل إلى تحسين مستوى المعيشة .

الشكل 4 : خصائص الحاجات الإنسانية

المصدر: من إعداد الاستاذة

3.4.أنواع الحاجات:

تصنف الحاجات الانسانية إلى ما يلي: (شطيبي 2017-2018، 21)

1.3.4.الحاجات المادية والحاجات المعنوية:

تشمل الحاجات المادية كل ما يتطلب لإشباعه استخدام موارد مادية ملموسة، مثل الغذاء واللباس والسكن. في المقابل، تتمثل الحاجات المعنوية في تلك التي لا يستلزم إشباعها استخدام موارد مادية مباشرة، كالحاجة إلى الصحة والتعليم ...الخ.

2.3.4.الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:

لا تتساوى الحاجات الإنسانية من حيث درجة أهميتها وضرورة إشباعها، إذ تختلف باختلاف الأفراد والزمان والمكان. فالحاجات الضرورية هي التي يتوقف عليها بقاء الإنسان واستمرار حياته، في حين أنَّ الحاجات الكمالية تسهم في تحسين مستوى معيشته وإثراء حياته، ويمكن الاستغناء عنها دون أن يترتب على ذلك تهديد مباشر لحياته.

3.3.4.الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:

لا يُقصد بالفردية أو الجماعية طريقة الإشباع من حيث الانفراد أو الاشتراك، وإنما يُقصد بها مدى تدخل الدولة في تنظيم إشباع تلك الحاجات. وتبرز أهمية هذا التقسيم في تحديد المجالات التي تتولى الدولة مسؤولية تنظيمها وتوفيرها، مقابل تلك التي يُترك أمر إشباعها لنشاط الأفراد.

4.3.4.الحاجات المتنافسة والحاجات المتكاملة:

تُعد الحاجات المتنافسة تلك التي يمكن فيها لسلعة أن تحل محل سلعة أخرى لإشباع الحاجة نفسها، مثل الشاي والقهوة اللذين يمكن استخدام أي منهما لإشباع الحاجة إلى مشروب ساخن. أما الحاجات المتكاملة فهي التي يتطلب إشباعها استهلاك سلع معا، بحيث لا يتحقق الإشباع إلا باجتماعها، مثل القهوة والسكر، إذ يستلزم استهلاك إحداهما استهلاك الأخرى.

5.الموارد الاقتصادية :

1.5.تعريف الموارد الاقتصادية:

يُعرَّف المورد الاقتصادي بأنَّه كل عنصر نادر نسبيا، له منفعة وقابل للاستخدام، ويُسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية من خلال دخوله في العملية الاقتصادية. ويتجسد المورد الاقتصادي ضمن إطار دائري متكامل يقوم على عمليتين مترابطتين هما مدخلات العملية الاقتصادية ومخرجاتها.

فمن جهة، تمثل المدخلات الموارد الاقتصادية الأساسية أو ما يُعرف بعوامل الإنتاج، والتي تشمل الأرض، والعمل البشري، ورأس المال المادي والمالي، والمواد الأولية، وغيرها من العناصر التي تدخل فعليا في العملية الإنتاجية. وتُعد هذه المدخلات جوهر مفهوم الموارد الاقتصادية، إذ إنها تمثل الوسائل المستخدمة لتحقيق الإشباع الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، تمثل المخرجات السلع والخدمات الناتجة عن العملية الإنتاجية، والتي تُوجَّه إلى استخدامات متعددة، سواء للاستهلاك النهائي أو كمدخلات في عمليات إنتاجية جديدة. وبذلك، فإن المخرجات لا تمثل نهاية الدورة الاقتصادية، بل قد تتحول هي ذاتها إلى مدخلات جديدة في إنتاج سلع أو خدمات أخرى، مما يعكس الطابع الديناميكي والمتداخل للموارد الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي.

وعليه، فإنَّ المورد الاقتصادي لا يُنظر إليه كعنصر ثابت، بل كجزء من دورة اقتصادية متواصلة تتبادل فيها المدخلات والمخرجات الأدوار بما يخدم تحقيق الإشباع في ظل الندرة النسبية للموارد. (الحاج 2018-2019، 4)

2.5.الفرق بين المصدر، المورد الحر والمورد الاقتصادي:

يتمثل الاختلاف بين المصطلحات الثلاث في ما يلي: (الحاج 2018-2019، 5)

1.2.5.المصدر: هو ثروة اقتصادية كامنة لم يتم اكتشاف أهميتها الاقتصادية بعد، ولا توجد الوسائل والأدوات التي يتم بواسطتها تحويل هذه الثروة إلى منافع.

2.2.5.المورد الحر: هو ذلك المورد الذي تتوافر كميته بوفرة تكفي لإشباع جميع الحاجات الإنسانية المتعلقة به، ولا يتطلب الحصول عليه بذل جهد اقتصادي أو تحمل تكلفة، ولا يستلزم المفاضلة أو الاختيار بين استخداماته المختلفة. وبسبب عدم ندرته، لا يدخل المورد الحر ضمن نطاق المشكلة الاقتصادية، ولا يُخصص عبر آلية السوق، ومن أمثلة الموارد الحرة: الهواء، وضوء الشمس ...الخ

3.2.5.المورد الاقتصادي: هو ثروة مكتشفة، وقد تم إيجاد السبل العلمية والتقنية والفنية لاستغلالها بما يفي الحاجات وتتحول إلى سلع ومنتجات اقتصادية ذات طابع تجاري .

الفرق الجوهري بين المورد الحر والمورد الاقتصادي يتمثل في أنَّ المورد الحر لا يتسم بالندرة ولا يُسعَّر، في حين أن المورد الاقتصادي نادر نسبيا و يُسعَّر ويتطلب تخصيصا عقلانيا.

3.5. أنواع الموارد الاقتصادية:

يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية وفق ثالثة معايير إلى: (الحاج 2018-2019، 5)

1.3.5.معيار العرض الجغرافي: وتعني وفرة الموارد الاقتصادية في موقع جغرافي دون آخر، ومن خلال هذا المعيار نجد مايلي:

- **موارد ذات عرض وفير** : مثل الاراضي الزراعية وهي متواجدة في اماكن متعددة،
- **موارد ذات عرض متأرجح:** مثل البترول والفحم والغاز وهي موجودة في أماكن محدودة
- **موارد ذات عرض محدود:** مثل النيكل وهو موجود في كندا

2.3.5.معيار القدرة على التجدد: أي مدى نضوب أو تجدد الموارد, ومن خلال هذا المعيار يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى ما يلي:

- **موارد متجددة:** وهي موارد تتمتع بالاستمرارية في الانتاج دون انقطاع وفق حالة الاستخدام الاقتصادي
- **الموارد الناضبة:** وهي موارد غير متجددة، مثل البترول والفحم والغاز الطبيعي

3.3.5.معيار أصل وجودها: كالموارد البشرية، والموارد الطبيعية، والموارد المصنعة وغير ذلك.

4.5.خصائص الموارد الاقتصادية:

وتتميز الموارد الاقتصادية بمجموعة من الخصائص وهي:(وزارة التربية و التعليم 2007-2008، 30-31)

1.4.5.تحقيق المنفعة:

حيث تعرف المنفعة بأنها قدرة الشيء على إشباع حاجة إنسانية معينة. وعليه، لا يُعد المورد اقتصاديا ما لم يكن قابلا لإشباع إحدى الحاجات البشرية، أما الأشياء التي لا يعرف لها استخدام يحقق إشباعا لأي حاجة فلا تُعد موارد اقتصادية.

2.4.5.القابلية للاستخدام:

أي يكون المورد الاقتصادي متاحا فعليا للاستخدام في إشباع الحاجات البشرية، فوجود موارد طبيعية كالمعادن في باطن الأرض دون توفر الوسائل التقنية لاستخراجها يجعلها غير مصنفة ضمن الموارد الاقتصادية.

3.4.5.غير متخصصا:

بمعنى إمكانية توجيه المورد الاقتصادي لإشباع أكثر من حاجة إنسانية واحدة، فالأرض الزراعية مثل تعد موردا غير متخصص، إذ يمكن استخدامها في زراعة محاصيل مختلفة أو في إقامة المساكن والمصانع وغيرها من الاستخدامات.

4.4.5.الندرة النسبية:

أي أن تكون كميته المتاحة محدودة ولا تكفي لإشباع جميع الحاجات المتعلقة به، إذ إن المورد الذي تتوافر كميته بما يكفي لإشباع كل الطلب عليه لا يعد موردا اقتصاديا.

إنَّ الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الأفراد تعتبر مفهوما نسبيا يعكس طبيعة العلاقة بين الحاجات الإنسانية غير المحدودة ووسائل إشباعها المحدودة. وقد تكون الكميات المتاحة من مورد معيّن كبيرة نسبيا، إلا أنها تُعد نادرة إذا ما قورنت بحجم الرغبات والحاجات التي يسعى الأفراد إلى إشباعها، وهو ما يجعل الندرة سمة ملازمة للنشاط الاقتصادي.

وتعود ندرة الموارد الاقتصادية إلى مجموعة من الأسباب، من أهمها عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وسوء استغلالها، وهو ما يدل على أن الندرة ليست ظاهرة طبيعية بحتة، بل ترتبط بدرجة كبيرة بسلوك الأفراد ومستوى التنظيم الاقتصادي في المجتمع. إذ تتحدد قدرة المجتمع على التخفيف من حدة هذه الظاهرة بمدى تطور المعرفة العلمية والفنية، وبمستوى الوعي

بالإمكانات المتاحة لاستخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة، بما يسهم في تنمية القدرة على التحكم فيها وتوجيهها لإشباع الحاجات الإنسانية، كما تُعد قابلية بعض الموارد للنفاد والنضوب من العوامل الأساسية التي تعمّق مشكلة الندرة، خاصة الموارد الطبيعية غير المتجددة التي يؤدي الاستغلال المفرط لها إلى تناقصها بمرور الزمن. إضافة إلى ذلك، فإن الزيادة السكانية بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج تؤدي إلى اتساع الفجوة بين الحاجات المتزايدة والموارد المتاحة، مما يفاقم حدة الندرة ويزيد من تعقيد المشكلة الاقتصادية.(بن حمود 2009، 19)

أسئلة تقويمية

1. اذكر الخصائص الأساسية للمشكلة الاقتصادية ؟
2. ما الفرق بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية؟
3. ماهي أنواع الحاجات الإنسانية ؟
4. كيف يمكن تحسين استخدام الموارد الاقتصادية لتقليل المشكلة الاقتصادية؟
5. اذكر أنواع الموارد الاقتصادية مع أمثلة لكل نوع؟
6. بماذا تتميز الموارد الاقتصادية؟
7. اقترح حلولا لمعالجة المشكلة الاقتصادية؟

الفصل الثالث

الأنظمة الاقتصادية ومعالجتها للمشكلة الاقتصادية

تسعى الأنظمة الاقتصادية إلى حل المشكلة الاقتصادية من خلال تنظيم الموارد وتحديد آليات الإنتاج والتوزيع بما يتوافق مع أهداف المجتمع. ويتناول هذا الفصل أنواع الأنظمة الاقتصادية الرئيسية وهي :النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على حرية السوق والملكية الفردية، والنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يركز على الملكية العامة والتخطيط المركزي، والنظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين عناصر الرأسمالية والاشتراكية، بالإضافة إلى النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يعتمد على مبادئ الشريعة في تنظيم النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وذلك عبر التطرق إلى تعريف كل نظام اقتصادي مبادئه، مميزاته وعيوبه ومساهمته في حل المشكلة الاقتصادية.

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم كل نظام اقتصادي ومبادئه؛
- معرفة الطالب لمميزان وعيوب كل نظام اقتصادي؛
- تمكين الطالب من التمييز بين مختلف الأنظمة الاقتصادية؛
- معرفة الطالب لكيفية مساهمة كل نظام اقتصادي في معالجة المشكلة الاقتصادية.

1.النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1.1.تعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو نظام يتبع في الإنتاج ويعتمد بصفة أساسية على التقدم في الطرق والأساليب كما يعتمد على وفرة المعدات الرأسمالية وإمكانية التوسع في استخدامها بقدر ما تدعو اليه الحاجة.

فالنظام الرأسمالي يتضمن كيفية امتلاك وسائل الانتاج ضمن علاقات اجتماعية تتولد بين الافراد لتدخلهم في عملية الانتاج .(طوروس 2010، 122)

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي على أنَّه ذلك النظام الذي يرى أنَّ الفرد هو المالك الوحيد لما يكتسب من مال ولا حق لغيره فيه وله أن يتصرف فيه وفق ما يشاء ويرضى ومن حقه ان يحتكر من وسائل الانتاج التي لديه وله الحق في استغلالها في ما يعود عليه بالمنفعة.(الطريقي 2009، 29)

2.1.مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يتميز النظام الاقتصادي الرأسمالي بمجموعة من الخصائص وهي:(خليل بدون سنة، 40-41)

1.2.1.الملكية الخاصة لوسائل الانتاج : حيث أنَّ الاصل في الاقتصاد الرأسمالي بصيغته النظرية النقية (الأصلية) هو أنَّ كافة وسائل الانتاج والنشاطات الاقتصادية ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة أي أن يملكها الافراد و المشروعات الخاصة الشركات الخاصة وغيرها وهذا يعني أنَّ الدولة ينبغي أن لا تمتلك وسائل الانتاج و النشاطات الاقتصادية حيث أنَّ دور الدولة في الاقتصاد ينبغي أن يكون محايدا وان يقتصر دورها على تقديم الخدمات العامة التي تتمثل بتأمين الدفاع الخارجي وضمان الامن الداخلي وتحقيق العدالة وفرض النظام .

2.2.1.حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية وحرية التعاقد: أي حرية الفرد في استخدام موارده في المجالات التي يرغب فيها و التي يرى أنَّها تحقق له أكبر نفع ممكن او عائد ممكن له باعتبار انها مملوكة ملكية خاصة وبالتالي فإنَّه حر في استخدامها سواء باستثمارها واستخدامها في انتاج السلع والخدمات أو في الاستهلاك بما في ذلك حرية ممارسة الفرد للعمل الذي يرغب فيه و الذي يتناسب مع ميوله و قدراته واتجاهاته ومؤهلاته وهذه الحرية في النظم الاقتصادية الرأسمالية هي حرية ينبغي أن لا تكون مقيدة بأي قيد حتى تتيح للفرد بذل اقصى جهد من أجل الحصول على أكبر دخل أو عائد او نفع ممكن له نتيجة ما يقوم من نشاط وبدون أن تتدخل أي جهة كانت في ممارسته لحريته هذه وهو ما يعني عدم تدخل الدولة في ذلك .

3.2.1. تحقيق الأرباح: إنَّ الهدف الاساسي ويكاد يكون الوحيد للنشاطات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو تحقيق اقصى ربح ممكن هذا الربح الذي يتحقق نتيجة للنشاطات الاقتصادية والذي يتمثل بزيادة ايرادات النشاط على تكاليفه وبحيث يتم الوصول إلى تحقيق اقصى ربح ممكن وتخفيض النفقات إلى أدنى حد ممكن.

4.2.1.آلية السوق: إنَّ الالية التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي الرأسمالي تتمثل في آلية السوق والتي هي السوق التامة اي سوق المنافسة الكاملة والتي تعمل على اساس التفاعل الحر بين قوى السوق اي التفاعل الحر بين قوى العرض و قوى الطلب في السوق وبصورة تلقائية وبعيدا عن أي تدخل أو تقييد لهذه الحرية او التأثير عليها من أي جهة كانت وان نتيجة التفاعل الحر والتلقائي غير المقيد بين قوى العرض وقوى الطلب في السوق التامة هذه هو تحديد السعر الذي يعتبر المؤشر الاساسي الذي يتم الاستناد اليه في القيام بالنشاطات الاقتصادية.

3.1.مزايا وعيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1.3.1.مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تتميز مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي في ما يلي:(طلبة 2007، 52)

- **تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج:**

لقد كانت الثورة الصناعية وما صاحبها من تطور في أساليب وتقنيات الإنتاج من أهم العوامل التي أسهمت في بروز النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث تحقق تحسن كبير في تنظيم العملية الإنتاجية، مما أدى إلى إحداث طفرة إنتاجية من حيث الكم والنوع.

- **تحسين مستوى المعيشة نسبيا:**

أسفر التطور الكبير في وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية، وظهور سلع وخدمات جديدة، عن ارتفاع نسبي في مستوى المعيشة، رغم استمرار التفاوت الملحوظ بين طبقات المجتمع المختلفة.

- **كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية:**

بما أنَّ الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في إطار النظام الرأسمالي هو تحقيق الأرباح، فإنَّ ذلك يدفع إلى الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج المختلفة وبأفضل الطرق الممكنة، بما يضمن تخفيض التكاليف وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة.

- **تشجيع المبادرة الفردية:**

يتيح النظام الاقتصادي الرأسمالي حرية المبادرة للأفراد في إنشاء المشروعات وممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة، مما يعزز روح العمل الفردي والمسؤولية الاقتصادية.

2.3.1.عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي :

تتمثل عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي في ما يلي:(خليل بدون سنة، 40-41)

- **تقييد الحرية الاقتصادية:**

تطور النظام الرأسمالي أدى إلى تحوّل المنافسة الحرة إلى احتكارات، ما قيد حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية بدل تعزيزها.

- **فشل آلية السوق في توجيه الموارد:**

الموارد تتجه نحو الأنشطة الأكثر ربحًا لا الأكثر ضرورة اجتماعيًا، مما يهمل الحاجات الأساسية والتنموية للمجتمع.

- **الأزمات الاقتصادية:**

يعاني النظام الرأسمالي من أزمات متكررة بسبب عدم تحقيق الاستخدام الكامل للموارد، خاصة في ظل الأسواق الاحتكارية.

- **الهدر وعدم الكفاءة:**

غياب التنسيق يؤدي إلى سوء استخدام الموارد وظهور فائض إنتاج يفوق الطلب الحقيقي.

- **الاستغلال الاجتماعي:**

تركّز ملكية وسائل الإنتاج بيد فئة قليلة يؤدي إلى استغلال الأغلبية واتساع الفجوة في توزيع الدخل.

- **التنمية غير المتوازنة:**

يخلق النظام تفاوتا في التطور بين القطاعات والمناطق نتيجة توجه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر ربحية.

- **التفاوت في توزيع الدخل:**

ناتج عن الاحتكار، وملكية وسائل الإنتاج، وهيمنة الأقوى اقتصاديا على الأضعف.

- **الهيمنة الخارجية:**

يدفع السعي وراء الربح إلى التوسع الخارجي والسيطرة على الأسواق الأجنبية، مما يفسر النزعات الاستعمارية المرتبطة بالنظام الرأسمالي.

- **انتشار ظاهرة الاحتكار:**

وهذا يؤدي إلى ضعف المنافسة، حيث أنَّ المؤسسات من خلال الاحتكار تهدف على تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق التحكم في الانتاج ورفع الاسعار بشكل يفوق قدرة المؤسسات الانتاجية، فكثيرا ما تعمد إلى اتلاف الفائض من انتاجها أو منع زراعة أو صناعة بعض الانواع لأجل رفع الاسعار وهذا يعدم في المجتمع روح التعاون و التعاطف و التكافل.(الطريقي 2009، 30)

الشكل 5: مزايا وعيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

المصدر: من اعداد الاستاذة

4.1.علاج النظام الاقتصادي الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية:

يعتمد النظام الرأسمالي في بنيته الاقتصادية على نظام المشروع الحر حيث يكون حافز الربح هو الدافع إلى الإنتاج ويتميز نظام المشروع الحر، بشرعية الملكية الخاصة، وبوجود المؤسسات الخاصة, وبأن الرقابة على الإنتاج تتم باستخدام **جهاز الثمن** وذلك بصورة آلية، وبالمنافسة الحرة، وبتدني دور الحكومة في النشاط الاقتصادي. والنظام الرأسمالي يعتمد على جهاز الثمن في حل المشكلة الاقتصادية أما كيفية ذلك فيتم كما يلي: (نصار 2010، 21-22)

- يقوم جهاز الثمن بتكوين سلم التفضيل الجماعي عن طريق ما يسمى التصويت في ساحة السوق، فكل وحدة نقدية تدفع لشراء سلعة معينة يكون بمثابة إعطاء صوت من جانب المشتري لإنتاج هذه السلعة ومن ثم وضعها في قائمة سلم التفضيل

الجماعي، وعلى ذلك فإن السلع التي يكون الطلب عليها بكثرة توضع في قائمة أهم السلع التي يجب إنتاجها, ويتم ذلك بصورة آلية عن طريق جهاز الثمن وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

- أما تنظيم الإنتاج فإنَّ جهاز الثمن هو الذي يتولى هذه العملية وذلك بما يتفق وسلم التفضيل الجماعي, فجهاز الثمن هو الذي يضع السلعة في رأس القائمة وهو الذي يتولى تنظيم إنتاجها بما يحقق أقصى ربح ممكن وبأقل التكاليف، فجهاز الثمن هو الذي يوفر عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (التنظيم، رأس المال، العمل, الأرض) وعائد هذه العناصر وذلك بما يحقق أقصى ربح بأقل التكاليف؛
- إنَّ جهاز الثمن يحل مشكلة توزيع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية, بمقدار ما يملكه الفرد من ثمن ثم يأخذ من إنتاج البلاد؛
- جهاز الثمن يوازن بين العرض الثابت من إنتاج السلع وبين الطلب على هذه السلع في الفترة القصيرة ، حيث أنَّ حركة الأثمان كفيلة بالقيام بهذه الموازنة فإذا تُرك الأفراد أحرارا يتنافسون في الحصول على هذه السلع قلل ذلك العرض الثابت بسبب ارتفاع أثمانها مما يجعلها قاصرة على القادرين على دفع هذه الأثمان المرتفعة وهذا يعني أن الكمية المطلوبة منها ستقل حتى تتوازن مع الكميات المعروضة؛
- يساهم جهاز الثمن في حل مشكلة النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى زيادة الاستثمار، والاستثمار يحتاج إلى التمويل، والتمويل يحتاج إلى مدخرات من أجل تمويل الاستثمارات، وسعر الفائدة هو الذي يساهم في زيادة المدخرات إذا كان مرتفعا، ومعنى ذلك أنَّ جهاز الثمن هو الذي يساهم في كفالة النمو الاقتصادي حيث يقوم بمكافأة الذين يمتنعون عن الاستهلاك بإعطائهم فائدة على مدخراتهم, وتزيد هذه المدخرات كلما كان سعر الفائدة مرتفعا. وبذلك يستطيع النظام الاقتصادي عن طريق آلية جهاز الثمن حل عناصر المشكلة الاقتصادية، معنى ذلك أنه من أجل أن يقوم جهاز الثمن بدوره لابد من وجود سوق المنافسة الكاملة كشرط أساسي وهذا يستحيل تحقيقه في الواقع الاقتصادي الرأسمالي.

2.النظام الاقتصادي الاشتراكي:

2.1.تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي:

النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي(عاشور 2016) . فهو ذلك النظام الذي يرى أنَّ أنواع الثروة ووسائل الانتاج ملك شائع للمجتمع ولا حق للأفراد فيه الا ما ينالونه من مكافاة مقابل ما يقومون به من خدمات لصالح المجتمع ، وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع بالإشراف على المال وتوجيه مساراته.(الطريقي 2009، 30)

2.2.مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:

تتمثل مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي في ما يلي:(الخزعلي 2020)

1.2.2.الملكية الجماعية لوسائل الانتاج:

وهي الجوهر الاساس في الاختلاف عن النظام الرأسمالي ، والمقصود بها هو أنَّ وسائل الانتاج مملوكة ملكية اجتماعية أي ملك المجتمع وليس الرأسمالي ، اي ان المالك هو المجتمع وهذه الخاصية هي الاولى الرئيسية في النظام الاشتراكي ، وبموجبها يحصل توافق معين في المصالح بين العمال وزيادة الانتاج ، باعتبارهم هم المالكون لوسائل الانتاج وتستخدم تلك الوسائل لإشباع رغبات واحتياجات المجتمع الذي يمثله العمال بشكل اساسي ورئيس .

2.2.2.التخطيط الاقتصادي المركزي:

الهدف من التخطيط هو خضوع جميع الفعاليات الاقتصادية الاساسية بمختلف اشكالها الى هدف الدولة المركزي والمتمثل بالتوزيع العادل للسع والخدمات لكل شخص بقدر الجهد المبذول والحاجة للسلعة أو الخدمة وهذا يأتي من خلال تواجد لجان مركزية للتخطيط تضع خطة موحدة لاقتصاد البلد ككل وليس لتحقيق أهداف فردية، تحدد بموجبها واجبات وأهداف كل مفصل من مفاصل الاقتصاد، ويحدد دوره ضمن خطة التنمية الاقتصادية الموحدة البلد، يشمل التخطيط المركزي خطة الانتاج والتوزيع وتحديد الاسعار والعلاقات بين مفاصل الاقتصاد .

3.2.2.تحقيق أقصى إشباع عادل ممكن لأفراد المجتمع:

إنَّ فالدخل القومي هو حصيلة ايرادات الدولة من السلع والخدمات في المجتمع المسيطر عليه ذاتياً من قبل لجنة التخطيط المركزية في مجال التخصص ويتم التوزيع حسب نظام موحد وعادل بين افراد المجتمع لكل دوره أو مساهمته في العمل بحيث يؤدي الى تحقيق الاشباع الكامل لكلك افراد المجتمع ، وليس لمجموعة دون المجموعات الاخرى ، وبهذا يكون الهدف إشباع مجتمعي لكل الحاجات وليس هدفه تحقيق الربح لفئة دون الأخرى وهو مجال عمل النظام الرأسمالي .

3.2.مزايا وعيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

1.3.2.مزايا النظام الاقتصادي الاشتراكي:

هناك العديد من المزايا الخاصة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي ، نوجز أهمها في ما يلي: (خالفي 2009، 59-60)

- **التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد:**

في ظل النظام الاشتراكي يغيب تأثير الملكية الخاصة والثروة في تحديد النفوذ والسلطة، إذ لا يُمنح الأفراد، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، سلطة ناتجة عن امتلاكهم للثروة. ونتيجة لذلك، تنفرد الدولة بممارسة السلطة الاقتصادية، بما يحد من تركز النفوذ ويقلل من التفاوت في مراكز القوة داخل المجتمع.

- **التوزيع المتكافئ للدخل:**

يسعى النظام الاشتراكي إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل، من خلال تدخل الدولة في تحديد الأجور وإعادة توزيع الموارد، بما يقلص الفوارق بين فئات المجتمع ويضمن حدًا أدنى من مستوى المعيشة للجميع.

- **الاختفاء النسبي للأزمات الاقتصادية الدورية:**

يؤدي اعتماد الاقتصاد الموجه على التخطيط المركزي إلى الحد من التقلبات الحادة التي تميز الاقتصاديات القائمة على السوق، مما يقلل من احتمالات حدوث الأزمات الدورية المرتبطة بالإنتاج الزائد أو نقص الطلب.

- **غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق:**

بسبب سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، تختفي ظاهرة الاحتكار التي تنشأ عن المنافسة غير المتكافئة في الأسواق، كما تُجنب الاقتصاد الآثار السلبية المرتبطة بالتحكم في الأسعار واستغلال المستهلكين.

2.3.2.عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

من أهم عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي ما يلي:(غالم 2021-2022، 45)

- **انعدام الحرية الفردية:**

فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط

- **انخفاض إنتاجية العامل:**

نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف

- **البيروقراطية المفرطة:**

إنَّ مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، بالإضافة إلى التعقيدات الروتينية وتعطيل الكثير من الإجراءات، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.

- **عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي:**

تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها ومواجهتها مواجهة سريعة وفاعلة، كما تؤدي إلى تضييع الكثير من الفرص نتيجة البطء في اتخاذ القرارات.

الشكل 6: مزايا وعيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

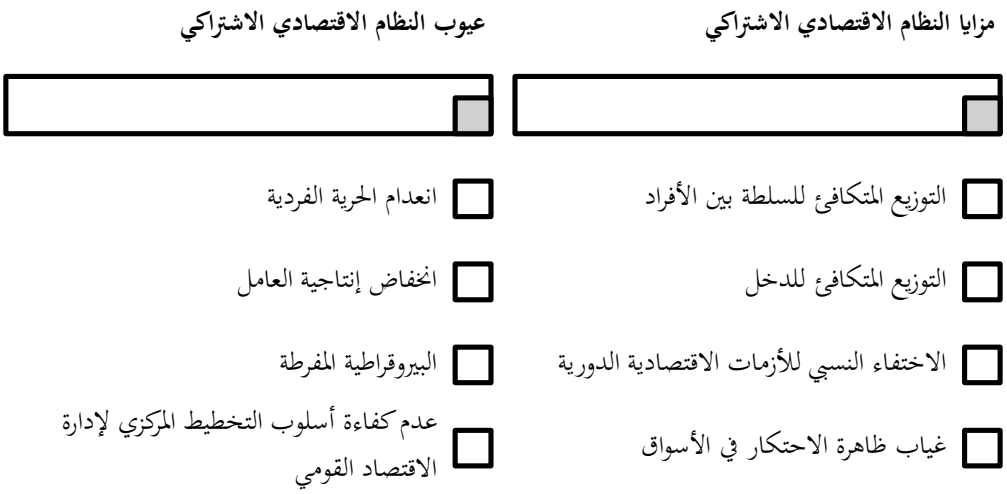

المصدر: من اعداد الاستاذة

4.2.علاج النظام الاقتصادي الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية:

من وجهة نظر النظام الاقتصادي الاشتراكي تزول المشكلة الاقتصادية إذا زال التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية عن طريق تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة، وتتملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتديرها, وتقوم هذه الدولة أو هيئة مركزية تابعة لها بحل عناصر المشكلة الاقتصادية عن طريق وضع **الخطط الاقتصادية (التخطيط المركزي)** ،إذن الدولة أو الجهاز الإداري المركزي تحل إحلالا تاما وكاملا محل جهاز الثمن. فالدولة هي التي تحدد كميات الإنتاج ونوعيته, وتختار لذلك الطرق والأساليب الفنية في الإنتاج، وكذلك فإنها تقوم بتوزيع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، وتعمل على الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك في الفترة الزمنية القصيرة كذلك تعمل على كفالة النمو الاقتصادي في المجتمع. (نصار 2010، 24-25)

3.النظام الاقتصادي المختلط:

1.3.تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

يعرف النظام الاقتصادي المختلط على أنَّه النظام الذي يجمع بين جوانب النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، حيث أنَّ النظام الاقتصادي المختلط يحمي الملكية الخاصة ويسمح بمستوى من الحرية الاقتصادية في استخدام راس المال ، كما انه يسمح للحكومات بالتدخل في الانشطة الاقتصادية بهدف تحقيق الاهداف الاجتماعية.

إنَّ النظام الاقتصاد المختلط هو اقتصاد منظم مع بعض عناصر السوق الحرة وبعض عناصر الانظمة الاشتراكية، إذ يستند على مبدأ الاستمرارية ما بين الرأسمالية و الاشتراكية ، حيث أنَّ الاقتصادات المختلطة عادة ما تحافظ على الملكية الخاصة وتسيطر على غالبية وسائل الانتاج، إلا انَّ ذلك يتم وفق الشروط الحكومية. تدير الاقتصاديات المختلطة مركزيا بعض الصناعات التي تعتبرها ضرورية أو التي تنتج السلع العامة .

لا تمنع الانظمة الاقتصادية المختلطة القطاع الخاص من السعي لتحقيق الارباح إلا أنها تنظم الاعمال و قد تتدخل بتأميم الصناعات التي تقدم سلعا عامة.(بن عمر و غفافلية 2023، 43)

2.3.مبادئ النظام الاقتصاد المختلط:

يتسم النظام الاقتصادي المختلط بمجموعة من الخصائص، يمكن ابراز أهمها في ما يلي: (مختاري 2018-2019، 50)

- **المزج بين الملكية العامة والخاصة:**

من الضروري وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه،

- **التوازن بين التخطيط الحكومي والية السوق:**

وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد كذل على آلية السوق، والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما؛

- **تحقيق كل من المصلحة الخاصة والمصلحة العامة:**

من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة، وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعي الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة، لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي، وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط.

- **توفير البنية التحتية للاقتصاد:**

والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء، والطرق والجسور، ووسائل النقل العام، وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة.

- **المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة:**

وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية ووضع حد للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك.

- **توفير الحرية للمستهلك:**

بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية، وتوفير القوانين لعمل آلية السوق، وجهاز الأسعار، وحرية التعاقد وغيرها.

3.3.مزايا وعيوب النظام الاقتصادي المختلط:

1.3.3.مزايا النظام الاقتصادي المختلط:

ينطوي النظام الاقتصادي المختلط على مجموعة من المزايا التي تتمثل في ما يلي:(عبدالحميد 2020)

- يجمع الاقتصاد المختلط بين مزايا اقتصاد السوق والتدخل الحكومي، حيث تسهم آلية الأسعار في توجيه توزيع السلع والخدمات وفقا لقوى العرض والطلب؛
- يكافئ المنتجين الأكثر كفاءة من خلال تحقيق أرباح أعلى، مما ينعكس إيجابًا على المستهلكين عبر الحصول على أفضل جودة مقابل السعر؛
- يشجع الابتكار والإبداع في تلبية احتياجات المستهلكين بطرق أكثر كفاءة وتكلفة أقل؛
- يساهم في التخصيص التلقائي لرأس المال للمنتجين الأكثر فعالية، مما يسمح بتوسيع الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي؛
- يتيح التدخل الحكومي إمكانية تعبئة الموارد على نطاق واسع، بما يسهم في توفير فرص العمل وضمان قدر من الاستقرار الوظيفي؛
- يركز دور الدولة على تحقيق المصلحة العامة بدلا من المصالح الفردية، مما يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية؛
- يقلل من أوجه القصور المرتبطة باقتصاد السوق، خاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل الدفاع والتكنولوجيا و غيرها بينما يسمح الدور الحكومي الكبير بالتعبئة السريعة لهذه المجالات ذات الأولوية؛
- يضمن توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأقل قدرة، متجاوزًا أحد أهم عيوب اقتصاد السوق النقي الذي يقتصر على مكافأة الفئات الأكثر تنافسية.

2.3.3.عيوب النظام الاقتصادي المختلط:

رغم ما يتميز به النظام الاقتصادي المختلط من مزايا، إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب الت يقد تؤثر على كفاءته، يمكن ابرازها في ما يلي:(مختاري 2018-2019، 51)

- صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة، وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي؛
- صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر، أو إعاقة عمله، وهذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين الجهات الخاصة والحكومة؛
- صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة، وعمل الحكومة، وكذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق

العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكي هذه المشروعات، مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها؛

- صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لا يكون التطور هدف أساسي في ممارستها لعملها، وكذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أبجديات أعمالها الاقتصادية، فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطورية الاقتصادية.

4.النظام الاقتصادي الاسلامي:

1.4.تعريف النظام الاقتصادي الاسلامي:

يعرف النظام الاقتصادي الاسلامي بأنَّه الطريقة التي يفضل الاسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية، فهو نظام يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية في تنظيم النشاط الاقتصادي، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، مع ربط السلوك الاقتصادي بالقيم الأخلاقية.(اللحياني 2007، 10)

2.4.مبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي:

تتمثل مبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي في ما يلي:(شطيبي 2017-2018، 56-57)

1.2.4.مبدأ العقيدة:

إنَّ النظام الاسلامي نابع من العقيدة الإسلامية التي تجعل من الإيمان بالله وتقواه عملا من عوامل الانتاج، ولا يمكن أن يقوم على توجيه لا يتفق مع العقيدة التي تحكمه، فيجمعهما ارتباط من نوع التبعية ولا يحل له الخروج عنها، وتكون نتائج هذا النظام منسجمة مع توجيهات العقيدة الإسلامية ومكيفة بها. ويندرج ضمن هذا المبدأ مجموعة من الأسس العقائدية المتمثلة في مايلي:

- الأساس الأول الاستخلاف: فالإنسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها،
- الأساس الثاني التسخير: ذلك أن الأرض وما فيها مسخرة للانسان ليتمكن من تحقيق الاستخلاف؛
- الأساس الثالث الانتفاع: فتسخير الأرض واستخلافها يقتضيان انتفاع الانسان بما يوجد من موارد؛
- الأساس الرابع الوسائلية: فالنشاط الاقتصادي انتاجا واستهلاكا واستثمارا ليس غاية وا لعبادة الله والحفاظ على الدين؛
- الأساس الخامس العمومية: فاستخلاف الأرض والانتفاع بمواردها لا يختص الله بها فريقا من الناس دون غيره؛
- الأساس السادس المكانة: فما يقتنيه الانسان نتيجة لكسبه من المال لا يعطي لصاحبه امتيازا خاصا، كما لا يلحق به فقدان المال أو الفقر عضاضة؛
- الأساس السابع المسؤولية: فيتحمل كل انسان نتيجة عمله ونشاطه وهو المسؤول عنه مسؤولية دنيوية ومسؤولية أخروية.

2.2.4.مبدأ الأخلاق:

لا تنفصل النظرية الاسلامية في الاقتصاد عن الجانب الأخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والأهداف، ولهذا فإنَّ تدعيم المبادئ الأخلاقية يعتبر من أهم المقاصد الشرعية المعترف بها .

3.2.4.مبدأ الثواب والعقاب:

إنَّ المسلم يستهدف من أعماله الاقتصادية وغيرها نيل أكبر قدر ممكن من الثواب في الآخرة الذي يتحقق عن طريق السير على منهج الله تعالى وطبقا لشريعته.

4.2.4.مبدأ الحلال والحرام:

تتدخل قاعدة الحلال والحرام في المنع والاباحة وفي توجيه النشاط الاقتصادي، لأنَّ قاعدة الحلال والحرام تضع في اعتبارها مصلحة المجتمع الاسلامي .

4.3.علاج النظام الاقتصادي الاسلامي للمشكلة الاقتصادية:

عالج النظام الاقتصادي الاسلامي المشكلة الاقتصادية عن طريق: (نصار 2010، 27-29)

4.3.1. إزالة الظلم في توزيع الإنتاج:

يمتاز جهاز التوزيع في الإسلام باعتماده على عدة أدوات في التوزيع تكفل عدم حدوث الظلم في الناحية الاقتصادية. ويتكون جهاز التوزيع في الإسلام من ثلاث أدوات هي:

- **العمل :**

وهو أهم أداة من أدوات التوزيع في الإسلام, فالعمل هو سبب الملكية حيث إنَّ العمل سبب لتملك العامل للمادة وليس سببا لقيمتها كما قالت الاشتراكية.

- **الحاجة :**

حيث يمكن تقسيم أفراد المجتمع إلى ثلاث فئات:

- فئة قادرة على العمل وإشباع حاجاتها الأساسية والكمالية عن طريق العمل.
- فئة قادرة على العمل وإشباع حاجاتها الضرورية فقط عن طريق هذا العمل.
- فئة لا تستطيع أن تعمل لضعف بدني أو عاهة عقلية. وهذه الفئة لا تستطيع إشباع حاجاتها الضرورية ولا الكمالية.

والجدير بالذكر أن الدولة يقع على عاتقها سد حاجات الأفراد وتوزيع الثروة على مستحقيها ممن لا يعملون أو ممن لا يكفي عملهم إلا لإشباع حاجاتهم الضرورية فقط، فالدولة الإسلامية ملزمة بإشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش تحت راية الدولة الإسلامية، كما أنها ملزمة بالعمل قدر المستطاع علىِ إشباع الحاجات الكمالية. وعليه فإنَّ أساس التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو ضمان حد الكفاية "المستوى اللائق للمعيشة "وليس ضمان حد الكفاف "المستوى الأدنى للمعيشة "..

- **الملكية الخاصة :**

وتعتبر الملكية الخاصة أداة ثانوية للتوزيع فالإسلام سمح بظهور الملكية الخاصة وسمح بتنميتها عن طريق النشاطات التجارية التي سمح بها الإسلام ضمن شروط خاصة لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية. كما دعا الإسلام إلى تنمية الإنتاج، وأكد على ضرورة إعمار الأرض باعتبار الإنسان خليفة فيها.

4.3.2.وسائل الإسلام التشريعية لتنمية الإنتاج:

- انتزاع الأرض من صاحبها إذا عطلها أو أهملها، حتى خربت وامتنع عن إعمارها، فلا يجوز أن يعطل دور الأرض الإيجابي في الإنتاج؛
- إنَّ الإسلام لا يجيز السيطرة على الأرض العامرة بالقوة وحمايتها دون ممارسة العمل لإحيائها واستثمارها؛
- حرم الإسلام الاكتناز، لأنه يؤدي إلى تجميد الأموال؛
- حرم الإسلام الفائدة وألغى رأس المال الربوي، وبذلك ضمن تحول رأس المال إلى رأس مال منتج يساهم في العملية الإنتاجية؛
- منع تركز الأموال والثروات في أيدي قلة من الناس؛

- ربط الإسلام تنمية الإنتاج وزيادته بالاستقامة على أمر الله والطاعة له.

الشكل 7: معالجة النظام الاقتصادي الاسلامي للمشكلة الاقتصادية

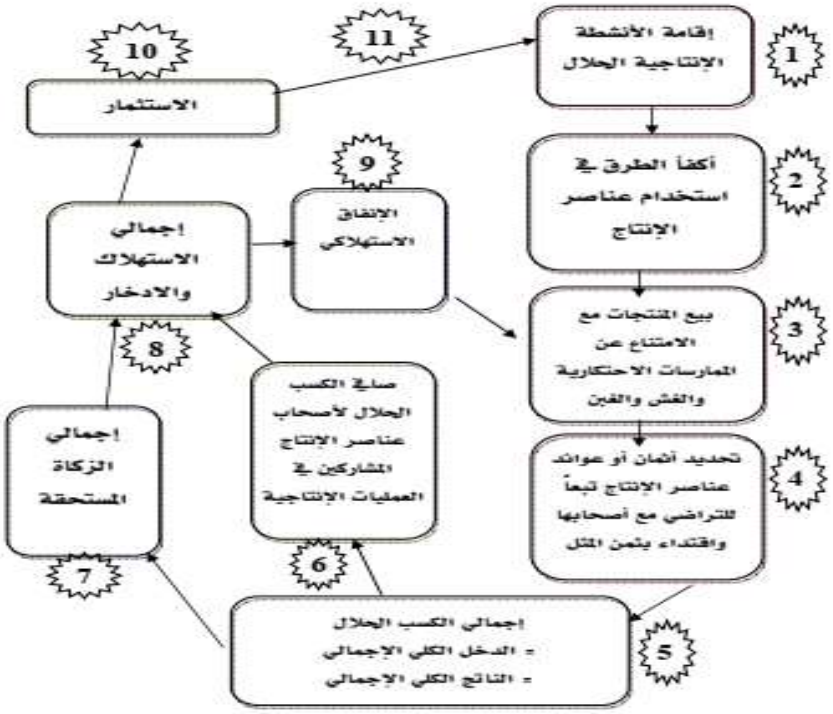

المصدر: (نصار 2010، 30)

أسئلة تقويمية

1. ما الفرق بين النظامين الرأسمالي و الاشتراكي؟
2. كيف يجمع النظام المختلط بين الرأسمالية والاشتراكية؟
3. كيف يعالج كل نظام اقتصادي المشكلة الاقتصادية؟
4. اذكر مزايا النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالأنظمة الأخرى؟
5. اعط أمثلة عن دول لكل نظام اقتصادي ؟
6. حسب رايك ما هو احسن نظام اقتصادي ؟

الفصل الرابع

الأعوان الاقتصاديون

يعتبر الأعوان الاقتصاديون المحرّك الأساسي للنشاط الاقتصادي، إذ لا يمكن تصور أي نظام اقتصادي دون وجود أطراف تتخذ قرارات الإنتاج، التوزيع ، الاستهلاك، الادخار، التمويل والاستثمار. وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا الفصل تعريف الأعوان الاقتصاديين، ويعرض تصنيفاتهم المختلفة، كما يوضح مساهمتهم في الاقتصاد.

الأهداف المرجوة:

- معرفة الطالب لمفهوم الأعوان الاقتصاديين ودورهم في النشاط الاقتصادية؛
- تمييز الطالب بين تصنيفات الأعوان الاقتصاديين المختلفة؛
- تمكين الطالب من فهم كيفية مساهمة كل عون اقتصادي في الاقتصاد؛
- إدراك الطالب للعلاقة التفاعلية بين الأعوان الاقتصاديين داخل الدورة الاقتصادية.

1.تعريف الأعوان الاقتصاديين:

يعتمد النشاط الاقتصادي على تشارك مجموعة من الأعوان يختلفون في أدوارهم، لكن يساهمون في تنمية الحياة الاقتصادية، من خلال أداء وظيفة اقتصادية رئيسية، ويرتبطون فيما بينهم بمجموعة من العلاقات تتولد عنها تدفقات اقتصادية في اتجاهات مختلفة.

ويعرف العون الاقتصادي بأنَّه كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا، يترتب عليه تدفقات اقتصادية (كوديد 2017-2018، 44).

2.تصنيفات الاعوان الاقتصاديين:

يصنف الاعوان الاقتصاديين إلى خمسة أصناف رئيسية وهي: (بنجيمة 2024-2025، 61-62)

1.2.المؤسسات الاقتصادية (قطاع الاعمال):

تعرف المؤسسة بأنَها جهاز يتكون من كل الأنشطة التي تختص بإنتاج وتوزيع السلع بغرض تحقيق الربح، هذا يعني أنه لا يمكن تصور وجود مؤسسة تسعى لخلق وتقديم منافع فقط لأن هذا يخرجها مباشرة من نطاق المؤسسات الاقتصادية .

2.2.العائلات (الأسر):

تتكون من مجموع المستهلكين سواء كانوا يعيشون ضمن أسر أو فرادى ويتشابهون في نشاطهم الاقتصادي باعتباره ينصب على استهلاك السلع والخدمات ويتميز هذا العون الاقتصادي بأنه يحصل على دخل يستعمله للاستهلاك والادخار وبالتالي فالعائلات تقدم العمل (الجهد العضلي والفكري) مقابل دخل يسمح لها بالاستهلاك وأيضا بالادخار في المؤسسات المالية.

3.2.المؤسسات المالية:

هي تلك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في إنجاز عمليات مالية منها البنك المركزي، صناديق الادخار، شركات التأمين، وتتمثل وظيفة هذه المؤسسات في توفير الأموال التي يحتاجها الأعوان الاقتصاديون وذلك بتحصيل المدخرات وضخها في الدائرة الاقتصادية، إذن فهي تلعب دور الوسيط بين مالكي رؤوس الأموال ومستعمليها .

4.2.الادارات العمومية:

هي كل الهيئات التي تقدم خدمات وغالبا ما تكون مجانية، إذ أن المستفيدين لا يقدمون مقابل بصفة آلية ومباشرة.

5.2.الخارج:

يتضمن كل العمليات الاقتصادية التي يجريها البلد مع الدول الأخرى وللخارج أهمية اقتصادية بالنسبة للوطن فمنه نقوم باستيراد السلع التي لا ننتجها محليا، ونصدر له السلع التي تزيد عن حاجتنا .

يرتبط الاعوان الاقتصاديين مع بعضهم البعض بتدفقات مالية وعينية وارتباطهم يشكل مضمون النشاط الاقتصادي ويعرف هذا التكامل بالدورة الاقتصادية

3.مساهمة الاعوان الاقتصاديين في الاقتصاد:

يوضح الشكل 8 الدورة الاقتصادية الأساسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية. تبدأ العملية من العائلات التي توفر قوة العمل للمؤسسات الإنتاجية مقابل الأجور والدخل، وتستخدم هذا الدخل في الإنفاق على السلع والخدمات سواء المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج. من جانبها، تقوم المؤسسات الإنتاجية بإنتاج السلع والخدمات وتوفير فرص العمل، كما تحصل على الاستثمار والقروض من المؤسسات المالية التي تدير الادخار المتدفق من العائلات. وتشمل الدورة كذلك الخارج من خلال

تصدير واستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ما يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. كما تلعب الإدارة أو الدولة دورا أساسيا في جمع الموارد عبر الضرائب من العائلات والمؤسسات، ومن ثم إعادة توزيعها على الخدمات العامة أو المشروعات التنموية. بهذا الشكل، يبرز المخطط الترابط المستمر بين الإنتاج والدخل والإنفاق والادخار والاستثمار، ويعكس كيفية تدفق الموارد الاقتصادية والدخل بين مختلف القطاعات لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي.

الشكل 8 : مساهمة الاعوان الاقتصاديون في الاقتصاد

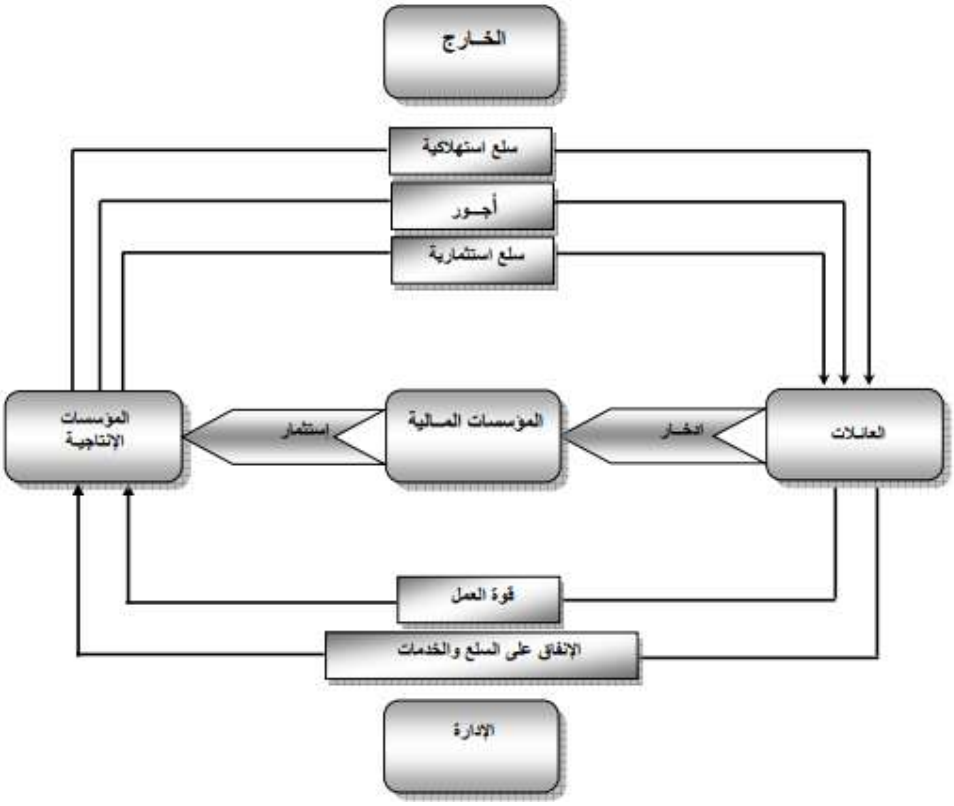

المصدر: (بنجيمة 2024-2025، 62)

أسئلة تقويمية

1. عرف الأعوان الاقتصاديين ؟
2. اشرح أهمية الاعوان الاقتصاديين في النشاط الاقتصادي؟
3. عدد تصنيفات الأعوان الاقتصاديين وقدم مثالا عن كل تصنيف؟
4. كيف يساهم الأعوان الاقتصاديين في الاقتصاد ؟
5. بين العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين ؟
6. أعط أمثلة عن الأعوان الاقتصاديين في الاقتصاد الجزائري؟

الفصل الخامس

الانتاج

إنَّ الإنتاج من الأنشطة الرئيسية للاقتياد كونه النشاط الذي يتم من خلاله تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات تُلبي حاجات الأفراد والمجتمع. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق النمو أو الاستقرار دون وجود نشاط إنتاجي فعال يعتمد على حسن استغلال عوامل الإنتاج المتاحة.يتناول هذا الفصل تعريف الإنتاج وأهميته في الاقتصاد، كما يعرض عوامل الإنتاج ودالة الإنتاج، ويتطرق إلى أنواع الإنتاج المختلفة، إضافة إلى دراسة تكاليف وإيرادات الإنتاج .

الأهداف المرجوة :

- معرفة الطالب لمفهوم الإنتاج ومختلف أنواعه أهميته كنشاط اقتصادي لتلبية حاجيات الافراد؛
- تمييز الطالب بين عوامل الإنتاج ودور كل عامل في العملية الإنتاجية؛
- استيعاب الطالب لمفهوم دالة الإنتاج وكيفية استخدامها في التحليل الاقتصادي؛
- فهم الطالب للعلاقة بين تكاليف الإنتاج وإيراداته وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسة.

1.تعريف الإنتاج:

يقصد بالإنتاج عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات ، أي تحويل عوامل الإنتاج التي تشترى من قبل المؤسسة إلى منتجات تقوم المؤسسة ببيعها. (الموسوي 2013، 193)

كما يرى الفكر الاقتصادي الحديث أنَّ الإنتاج ليس خلق المادة و إنما هو خلق المنفعة ،أو إضافة منفعة جديدة، بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل، فالخلق ليس من صنع الإنسان وإنما هو من عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه وتعالي وكل ما في طاقة الإنسان هو تغيير شكل المادة بما يتناسب وطرق اشباعها للحاجات. (سعيد 2010، 18)

وعليه، فإنَّ الإنتاج لا يقتصر على كونه عملية فنية لتحويل المدخلات إلى مخرجات مادية قابلة للبيع، بل يمثل نشاطا اقتصاديا أوسع يهدف إلى خلق المنفعة وإضافتها، من خلال إعادة توظيف عوامل الإنتاج وتغيير أشكالها أو استعمالاتها بما يحقق إشباع حاجات الأفراد والمجتمع، دون أن يعني ذلك خلق المادة ذاتها، وإنما تعظيم قيمتها الاقتصادية ووظيفتها الاستعمالية.

2.أهمية الإنتاج:

تظهر أهمية الإنتاج من خلال المنافع التي يحققها والمتمثلة في مايلي: (زهواني 2006-2007، 25)

1.2.المنفعة الشكلية (التحويلية):

تتحقق من خلال تغيير جوهر المادة وتحويلها إلى مادة نفعية، سواء كانت سلعة أو خدمة.

2.2.المنفعة المكانية:

تتمثل في نقل السلع والخدمات من مكان إلى أماكن تكون فيها الحاجة إليها أكبر، وذلك عبر وسائل النقل التي تعد وسيلة اقتصادية فعّالة.

3.2.المنفعة الزمنية:

تتحقق من خلال التخزين وإدارة الوقت، باختيار التوقيت المناسب لعرض السلع أو الخدمات عندما يزداد الطلب عليها.

4.2.منفعة الملكية:

تتحقق عن طريق نقل ملكية السلعة أو الخدمة أحيانا من شخص إلى آخر.

5.2.المنفعة الاجتماعية:

تمثل المحصلة النهائية للمنافع السابقة، وتتحقق من خلال تكامل الأنشطة الاقتصادية بما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتعزيز الآثار الإيجابية.

3.عوامل الإنتاج:

تنقسم عوامل الإنتاج إلى ما يلي: (فرد 2005-2006، 39-45)

1.3.الموارد الطبيعية:

وتتمثل في كافة الموارد المتوفرة على سطح الارض وباطنها وما حولها ، وعليه يمكن تقسيم هذه الموارد إلى مايلي:

1.1.3.مواد أولية:

يقصد بها تلك المواد التي تقدمها لنا الطبيعة دون أن تصلح للإستهلاك مباشرة، بل تحتاج إلى تدخل الإنسان في إيجادها أولا، ثم جعلها صالحة لإشباع الحاجات.

2.1.3.القوى المحركة:

تعتبر القوى المحركة من بين الموارد التي تقدمها لنا الطبيعة والتي تساهم مساهمة فعالة في الإنتاج، إذ يمكن استعمالها في تشغيل الآلات والأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية.

3.1.3.الأرض:

وهي من الموارد الطبيعية الأكثر ضرورة إذ من المستحيل وجود إنتاج دون وجود مكان يتم فيه. و تظهر أهمية الأرض خاصة في القطاع الزراعي، وتم اعتبار الأرض من الموارد الطبيعية لأنها ليست من صنع الإنسان بالرغم من أنه يحصل عليها في بعض الأحيان بجهده ، إلا أن هذا المعنى تكتنفه بعض الصعاب خاصة عند التمييز بين الأرض ورأس المال فالأرض الزراعية المدخل عليها تحسينات لا يمكن اعتبار كل طاقتها الإنتاجية هبة للطبيعة بل يذهب بعض الاقتصاديين في اعتبار هذه الموارد إما جزءا من الأرض و إما جزء من رأس المال.

وتتميز الموارد الطبيعية بمجموعة من الخصائص الاساسية وهي:

– الثبات النسبي لكمية الموارد الطبيعية، بمعنى لا يمكن تغيير كميتها أو على الأقل لا يمكن تغيير كميتها في نفس الفترة كما هو الحال بالنسبة لعنصر العمل ورأس المال.

– عدم وجود نفقة لإنتاج الأرض بحالتها الطبيعية وهذا لكونها هبة من الله، ولأن الحصول عليها يتم دون بذل أي جهد أو إستخدام لرأس المال بالرغم من أن هذين العاملين لا يمكن الاستغناء عنهما بالنسبة لعنصر الأرض و بالتالي العملية الإنتاجية؛

– عدم تجانس الأرض كمورد طبيعي وتظهر هذه الخاصية عند أخذ الأرض الزراعية كعنصر من عناصر الإنتاج الزراعي، حيث يظهر التفاوت بين قطعة وأخرى من حيث درجة الخصوبة و الموقع ويترتب عن هذا إمكانية ترتيب الأرض ترتيبا تنازليا بحسب ما تحققه من فائض بعد خصم نفقات العمل ورأس المال المستخدمين في العملية الإنتاجية.

2.3.العمل:

وهو كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي و قصد و يحس بالتعب حين يبذله وهدفه من بذله هو الحصول على عوائد، فالعمل بالمعنى الاقتصادي يتميز بما يلي:

– جهد يبذل عن وعي و إرادة؛

– متعب بطبيعته، فهو يسبب ألما لمن يبذله؛

– إنتاجية العمل بمعنى الغرض منه إنتاج سلع و خدمات للحصول على عوائد .

إنَّ عنصر العمل في دولة ما يتوقف على عدد السكان فكلما ارتفع عدد السكان ارتفع حجم العمالة بالإضافة على مستوى التدريب الفني والمهني لأنَّ ارتفاع عدد السكان وحده لا يكفي لارتفاع العمالة بل يجب أن يكون هؤلاء العمال على درجة عالية من الكفاءة المهنية و الفنية.

ويتميز العمل بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل في ما يلي:

– فناء العمل بدرجة أكبر مقارنة ببقية عوامل الإنتاج: يقصد بذلك أن كل لحظة تمر من عمر الإنسان تمثل ضياعا لجزء من قوة عمله إذا لم تستغل، إذ أنَّ العمل الإنساني لا يمكن تخزينه. وتميز هذه الخاصية عنصر العمل عن عنصر الأرض الذي يستمر وجوده ما لم تحدث كوارث طبيعية، كما يختلف عن بقية العناصر كالمواد الأولية والآلات التي تتعرض للاهتلاك سواء استخدمت أم لا.

– صعوبة تحديد نفقة إنتاج العمل: يعد حساب تكلفة مهارات العامل أمرا معقدا، بسبب صعوبة الفصل بين النفقات الموجهة مباشرة لإنتاج العمل المطلوب وتلك المرتبطة بتكوين شخصية العامل التي تستعمل في أنشطة متعددة. لذلك لا تُعد نفقة الإنتاج عاملا حاسما في تحديد ثمن قوة العمل في الأسواق، بخلاف عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال.

– ضعف استجابة عرض العمل للطلب عليه: لا يتجاوب عرض العمل سريعا مع التغيرات في الطلب، بخلاف السلع الأخرى. ففي حالة فائض العمل، تكون وسائل المعالجة محدودة وبطيئة مثل الهجرة أو تنظيم النسل، بينما يتطلب نقص العمل فترات طويلة لمعالجته عبر التعليم والتدريب وزيادة السكان. كما يمكن اللجوء إلى وسائل مؤقتة كزيادة ساعات العمل أو رفع الأجور، إلا أن أثرها غالبا يكون محدودا. وينعكس ذلك مباشرة على تحديد الأجور، حيث يؤدي فائض العمل إلى انخفاضها، والعكس صحيح.

– محدودية قابلية العمل للتنقل: تتأثر حركة انتقال العمل بعوامل اجتماعية ونفسية، إضافة إلى قيود قانونية وسياسية، ما يحد من انتقال العمال بين المناطق. وتميز هذه الخاصية عنصر العمل عن المواد الأولية والآلات، كما تتقاطع مع عنصر الأرض الذي يستحيل نقله من مكانه.

3.3.رأس المال:

يطلق اصطلاح رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الانساني واستخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو الحصول عليها وينقسم رأس المال إلى أقسام كثيرة حسب عدة معايير:

1.3.3.حسب النوع:

– مصنوعات إنسانية: تستخدم في الإنتاج أو في الحصول على الدخل ، الآلات والمصانع.

– الموارد المالية : تحصيلها عبر الأسهم ، السندات وودائع في البنوك مقابل فائدة.

2.3.3.حسب أوجه الاستخدام:

– رأس المال الفني: يقصد به مجموعة الأموال غير المباشرة أو الوسيطية التي تستخدم في الإنتاج كالآلات.

– رأس المال الحسابي :يقصد برأس المال عند المحاسبين القيمة النقدية التي تمثلها هذه الأموال نظرا لما تتصف من الثبات والاستمرار، بفضل إتباع طريقة الاستهلاكات ولمواجهة ما تفقده أموال المشروعات من قيمتها سنويا، بسبب القدم والاستعمال أو ظهور آلات جديدة.

– رأس المال الكاسب (رأس المال القانوني): ويقصد به مجموع القيم النقدية التي تدر أو يمكنها أن تدر على صاحبها.

3.3.3.حسب مدة الاستخدام:

– رأس مال ثابت: هو الذي يستخدم أكثر من مرة واحدة في الإنتاج أو في الحصول على دخل كالآلات، الأرض.

– رأس مال متداول: هو ذلك النوع من الأصول التي تنتهي منفعتها بمجرد استخدامها، كالبذور، المواد الأولية

4.3.3.حسب طبيعة التكوين:

– رأس المال المادي: هو عبارة عن مجموع الأموال المادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية و تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.

– رأس المال غير المادي: يتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الابتكار والاختراع.

5.3.3.حسب الملكية :

– رأس مال عام: تكون الملكية للدولة.

- رأس مال خاص: تكون الملكية للأفراد أو الشركات و المؤسسات الخاص.

3.3.6.حسب المصدر:

- رأس مال وطني:مصدره من داخل الدولة.
- رأس مال أجنبي :مصدره من الخارج .

4.3.التنظيم:

التنظيم عامل من عوامل الإنتاج يقوم به المنظم الذي يقوم بإدارة وتنظيم العملية الإنتاجية، وذلك بتجميع عوامل الإنتاج والتأليف بينها بالنسب التي يستوجبها الإنتاج، وذلك من أجل الحصول على إنتاج معين، بغرض تحقيق الربح .

يعتبر بعض الاقتصاديون أن مهام المنظم تقتصر على تحديد موقع المشروع وشكله وحجمه، وكذا تحديد نوع الإنتاج و كميته إضافة إلى تحديد سياسات المشروع الاقتصادي، بهدف تحقيق الربح، وبالتالي يحاول الوصول إلى أحدث تطوير في الصناعة عن طريق :إنتاج سلع جديدة؛ إدخال وسائل إنتاج جديدة، فتح الأسواق، اكتشاف موارد جديدة، والاحتكار.

5.3.التكنولوجيا

يعد من عوامل الإنتاج الحديثة، تعبر عن استعمال الاختراعات التكنولوجية الناتجة عن المعرفة الإنسانية، في تحقيق أهدف العملية الإنتاجية، حيث يسمح الاعتماد عليها بتحقيق الدقة والسرعة في الإنتاج وتحسين نوعية المنتوج، وتخفيض تكاليف الإنتاج.

4.دالة الإنتاج:

تعبر دالة الإنتاج بمفهومها الاقتصادي عن العلاقة الفنية بين الناتج العيني من سلعة ما و الكميات المستخدمة من المدخلات، كذلك تمثل دالة الإنتاج في مفهومها النظري العلاقة الفنية بين كمية الناتج من ناحية و كميات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى .

أيضا تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة المادية بين كمية الموارد الداخلة في عملية الإنتاج و بين ما ينتج من سلع و خدمات في فترة زمنية معينة وذلك بغض النظر عن أسعار السلع المنتجة، إذا انتقلنا إلى المستوى الكلي فدالة الإنتاج ما هي إلا العلاقة الفنية بين كمية السلع و الخدمات (المخرجات) الناتجة من استخدام كمية معينة من عوامل الإنتاج, (D.K.L) (المدخلات). (فرد 2005-2006، 51)

ويعبر عن دالة الإنتاج بالصيغة الرياضية التالية:

$$Q= f(k,L,D,\ldots)$$

Q: كمية الناتج خلال فترة زمنية معينة.

K: رأس المال المستخدم خلال نفس الفترة كالآلات.

D: الموارد الطبيعية المستخدمة خلال نفس الفترة.

L: كمية العمل المستخدم خلال نفس الفترة.

وطبقا للعلاقة السابقة نلاحظ أنّ حدوث تغيرات في الكميات المستخدمة من عامل واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة في حجم الإنتاج.

5.أنواع الإنتاج :

يتضمن الإنتاج الأنواع التالية: (لصاق 2017-2018، 24-26)

1.5.الإنتاج الكلي :

هو إجمالي كمية الناتج التي يتم الحصول عليها من إنتاج سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة، وذلك نتيجة استخدام وحدات متزايدة من عنصر الإنتاج المتغير ، مع ثبات باقي عناصر الإنتاج الأخرى. ويعكس الإنتاج الكلي العلاقة الكمية بين المدخلات والمخرجات في الأجل القصير.

2.5.الإنتاج المتوسط :

يمثل متوسط ما ينتجه كل عنصر من عناصر الإنتاج المتغير، ويُحسب بقسمة الإنتاج الكلي على عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير المستخدم. ويُستخدم هذا المفهوم لقياس كفاءة عنصر الإنتاج المتغير في عملية الإنتاج.

3.5.الإنتاج الحدي:

هو مقدار التغير الذي يطرأ على الإنتاج الكلي نتيجة إضافة وحدة واحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير، مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة. ويُعد الإنتاج الحدي مؤشرا مهما لتحليل مراحل الإنتاج وقانون تناقص الغلة.

الشكل 9: منحنيات الإنتاج : الكلي ، المتوسط والحدي

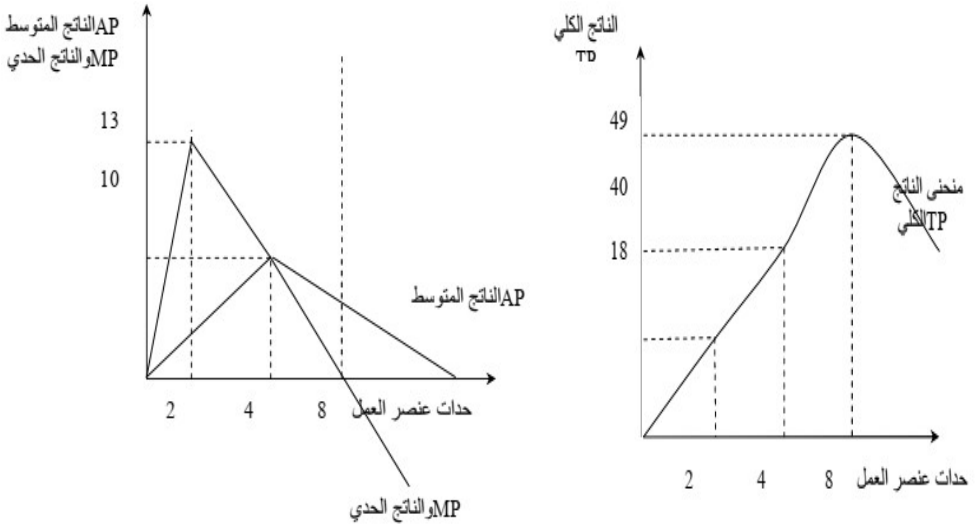

المصدر: (لصاق 2017-2018، 25-26)

6.تكاليف وإيرادات الإنتاج:

1.6.تكاليف الإنتاج:

تعرف التكلفة على أنها أسعار عوامل الإنتاج مقابل مساهمتها في عملية الإنتاج، كما ينظر إليها على أنها مقدار التضحية بإنتاج سلعة أو سلع أخرى من أجل الحصول على سلعة معينة. ويمكن التمييز بين تكاليف الإنتاج على أساس طريقة ظهورها، إذ قد تكون تكاليف صريحة أو تكاليف ضمنية. ويميّز بين نوعين من تكاليف الإنتاج وهي: (داود و آخرون 2003، 159-161)

1.1.6.تكاليف الإنتاج في المدى القصير:

هي جميع التكاليف الصريحة والضمنية التي تتحملها المؤسسة والمرتبطة مباشرة بعملية الإنتاج خلال فترة زمنية قصيرة. ويتضمن تحليل تكاليف المؤسسة في المدى القصير ثلاثة أقسام رئيسية، هي: التكاليف الكلية الثابتة، والتكاليف الكلية المتغيرة، والتكاليف الكلية للإنتاج. كما يشمل أربعة أنواع من تكاليف الوحدة المنتجة، وهي: متوسط التكلفة الثابتة، ومتوسط التكلفة المتغيرة، ومتوسط التكلفة الكلية، والتكلفة الحدية.

- **التكاليف الكلية الثابتة:**

هي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج في المدى القصير، وتتحملها المؤسسة حتى في حالة عدم الإنتاج. مثل: إيجار المصنع، أقساط الآلات، التأمين، رواتب الإدارة...الخ.

- **التكاليف الكلية المتغيرة:**

هي التكاليف التي تتغير طرديا مع مستوى الإنتاج، إذ تزداد بزيادة الكمية المنتجة وتتناقص بانخفاضها. مثل: تكاليف المواد الأولية، الأجور المباشرة للعمال، الطاقة المستخدمة في الإنتاج.

- **التكاليف الكلية للإنتاج:**

تمثل مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة التي تتحملها المؤسسة عند مستوى معين من الإنتاج، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية: التكلفة الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

- **متوسط التكلفة الثابتة:**

هو نصيب الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الثابتة، ويُحسب بقسمة التكاليف الكلية الثابتة على كمية الإنتاج. ويتميز بأنه يتناقص باستمرار كلما زاد حجم الإنتاج.

- **متوسط التكلفة المتغيرة:**

يمثل نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة، ويحسب بقسمة التكاليف الكلية المتغيرة على كمية الإنتاج. ويعكس كفاءة استخدام عناصر الإنتاج المتغيرة.

- **متوسط التكلفة الكلية:**

هو مجموع متوسط التكلفة الثابتة ومتوسط التكلفة المتغيرة، ويعبر عن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة.
ويستخدم في اتخاذ قرارات التسعير والإنتاج.

- **التكلفة الحدية:**

هي مقدار التغير في التكلفة الكلية الناتج عن إنتاج وحدة إضافية واحدة من السلعة. وتعد من أهم المفاهيم في التحليل الاقتصادي لأنها تساعد المؤسسة على تحديد حجم الإنتاج الأمثل.

2.1.6.تكاليف الإنتاج في المدى الطويل:

يمثل المدى الطويل الفترة الزمنية التي تتمكن فيها المنشأة من تغيير الكمية المستخدمة من أي عنصر من عناصر الإنتاج، حيث تكون جميع عناصر الإنتاج متغيرة، ولا يكون هناك مجال للحديث عن التكاليف الثابتة في هذا الأجل.

- **التكاليف الكلية في المدى الطويل:**

هي إجمالي التكاليف التي تتحملها المنشأة عند إنتاج مستوى معين من الناتج في ظل إمكانية تعديل جميع عناصر الإنتاج. وتمثل أقل تكلفة ممكنة لتحقيق حجم إنتاج معين في الأجل الطويل.

- **متوسط التكاليف الكلية في المدى الطويل:**

هو نصيب الوحدة الواحدة من الناتج من التكاليف الكلية في المدى الطويل، ويحسب بقسمة التكاليف الكلية طويلة الأجل على كمية الإنتاج.

- **التكلفة الحدية في المدى الطويل:**

تمثل مقدار التغير في التكاليف الكلية طويلة الأجل الناتج عن إنتاج وحدة إضافية من السلعة، مع إمكانية تعديل جميع عناصر الإنتاج.

الشكل 10 : أنواع تكاليف الإنتاج

أنواع تكاليف الانتاج	تكاليف الانتاج في المدى القصير	التكاليف الكلية الثابتة
		التكاليف الكلية المتغيرة
		التكاليف الكلية للانتاج
		متوسط التكلفة الثابتة
		متوسط التكلفة المتغيرة
		متوسط التكلفة الكلية
		التكلفة الحدية
	تكاليف الإنتاج في المدى الطويل	التكاليف الكلية في المدى الطويل
		متوسط التكاليف الكلية في المدى الطويل
		التكلفة الحدية في المدى الطويل

المصدر: من إعداد الاستاذة

2.6.ايرادات الإنتاج:

تتمثل ايرادات الإنتاج في مايلي: (لصاق 2017-2018، 35)

1.2.6.الإيراد الكلي :

هي كافة الأموال التي تحصل عليها المؤسسة ثمنا للكمية المنتجة من سلعة معينة، ويستخرج وفق المعادلة التالية :

الإيراد الكلي = كمية الانتاج X سعر الوحدة المنتجة

2.2.6.الإيراد المتوسط:

هو نصيب الوحدة المباعة من الإيراد الكلي وبالتالي هو حاصل قسمة الإيراد الكلي على الوحدات المباعة.

الإيراد المتوسط = الايراد الكلي \ حجم الإنتاج

3.2.6.الإيراد الحدي:

هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناجم عن تغير الكمية المبيعة بوحدة واحدة، أو هو الإيراد الناجم من بيع وحدة إضافية من الإنتاج.

الإيراد الحدي = التغير في الإيراد \ التغير في الإنتاج

أسئلة تقويمية

1. بين دور كل عامل من عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية؟
2. كيف يمكن للمؤسسة تحقيق التوازن بين تكاليف الإنتاج وإيراداته؟
3. صنف أنواع الإنتاج مع الشرح؟
4. كيف تؤثر التكنولوجيا على حجم الإنتاج؟
5. اشرح العلاقة بين عوامل الإنتاج ودالة الإنتاج؟
6. قدم ماثلا عن مؤسسة اقتصادية مبرزا نشاطها و اذكر أمثلة عن عوامل الإنتاج فيها؟
7. بيّن أثر ارتفاع التكاليف المتغيرة على ربحية المؤسسة؟
8. هل لتنويع المنتجات دور في زيادة الإيرادات وتحقيق التوازن المالي؟

الفصل السادس

التوزيع

يرتبط توزيع الدخل بكيفية اقتسام الدخل والثروة داخل المجتمع، فهو يمثل أحد المحددات الأساسية لمستوى العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي. فأسلوب توزيع الدخل يؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة الأفراد، وعلى أنماط الاستهلاك والادخار والاستثمار، مما ينعكس بدوره على مسار النمو الاقتصادي. وترتبط عملية توزيع الدخل ارتباط وثيقا بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة، وبالدور الذي تلعبه مختلف عوامل الإنتاج في النشاط الاقتصادي. يتناول هذا الفصل تعريف توزيع الدخل، وأنواعه المختلفة، كما يوضح كيفية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج، إضافة إلى التطرق إلى أبعاد مشكلة التوزيع وانعكاساتها .

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم توزيع الدخل وأهميته في الاقتصاد؛
- تمييز الطالب بين أنواع التوزيع المختلفة؛
- فهم الطالب لكيفية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج؛
- إدراك الطالب لأبعاد مشكلة التوزيع وآثارها على العدالة الاجتماعية.

1.تعريف توزيع الدخل:

يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل القومي بين مختلف الشرائح التي تستحق حصة منه على هيئة أجور وأرباح وفوائد وريع، نتيجة مساهمتهم في العملية الانتاجية. (بريهي 2018، 176)

وقد عُرّف التوزيع بأنَّه الآلية التي يتم من خلالها توزيع الدخل القومي والثروة بين قوى الإنتاج في المجتمع. (هاشم 1970، 349)

كما يشار إليه على أنَّه عملية تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته المختلفة (شيحة 1999، 613)

وعليه،فإنَّ توزيع الدخل هو العملية التي يتم من خلالها تقسيم الدخل القومي أو الناتج الكلي بين مختلف قوى الإنتاج وأفراد المجتمع وقطاعاته، وفقا لمساهمتهم في العملية الإنتاجية، بحيث يحصل كل طرف على نصيبه في شكل أجور وأرباح وفوائد وريع.

2.أنواع توزيع الدخل:

هناك نوعان من التوزيع : (بريهي 2018، 176)

1.2.التوزيع الوظيفي:

يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج المختلفة. ويتم في هذا الإطار تخصيص الدخل بين عوامل الإنتاج الأربعة المتمثلة في الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم، وذلك وفقا لدرجة مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية. ويترتب على هذا النوع من التوزيع تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع المشاركين في الإنتاج، تبعا لما يمتلكه كل فرد من عوامل إنتاج وأهمية إسهامه فيها، مما يؤدي إلى اختلاف نصيب الأفراد من الدخل القومي باختلاف مستوى مساهمتهم في العملية الإنتاجية.

2.2.التوزيع الشخصي:

يركز على بيان كيفية توزيع إجمالي الدخل بين الأفراد أو القطاع العائلي، دون الاهتمام بمصدر هذا الدخل. وفي هذا النوع من التوزيع، يرتب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا وفق مستويات دخولهم، كما يُقسّم المجتمع إلى فئات أو مجموعات دخلية ذات أحجام متميزة، ليتم بعد ذلك تحديد النسبة التي تحصل عليها كل فئة من الدخل القومي. ويتميز هذا التوزيع بكونه ذا طابع اجتماعي وجماعي، حيث يتم توزيع الدخل بين الأفراد بغض النظر عن مساهمة كل منهم في العملية الإنتاجية.

3.توزيع العوائد على عوامل الإنتاج:

إنَّ توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسكيون" نظرية التوزيع"، ثم شاعت في بداية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه :"نظرية توزيع الدخول على عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه" نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج".

وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، والفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم (بنجيمة 2024-2025، 43) وسنبين معنى كل واحد منهم في مايلي : (كوديد 2017-2018، 36-39)

1.3.الريع:

عرف ريكاردو الريع بأنه جزء من ناتج الأرض يدفع لمالكها مقابل قوى الأرض الأصلية التي لا تهلك. أما مارشال فأضاف إلى نظرية ريكاردو رأس المال الثابت قياسا على عنصر الأرض مثل الآلات والمعدات والمباني، وقال بأن رأس المال الثابت عديم المرونة على المدى القصير مثله في ذلك مثل الأرض وسمي الفائض أو الدخل منه شبه ريع تمييزا له عن ريع الأرض، وينقسم إلى:

- الريع المطلق: يسمى ريع الأرض وهو ثمن منفعتها كعنصر من عناصر الإنتاج.
- الريع التفاضلي: وهو الريع الناشئ عن اختلاف درجة خصوبة الأرض الزراعية.
- شبه الريع: هذا النوع حدده مارشال بحيث أنَّ رأس المال الثابت يحقق فائض سماه شبه الريع تمييزا له عن ريع الأرض.
- الريع الاستهلاكي: كما يسميه ألفريد مارشال قيمة الإشباع الفائض التي يحصل عليها المستهلك عند شرائه سلعة، وهو مجرد ظاهرة نفسية خاصة.

2.3.الأجر:

يقصد بالأجر التعويض المدفوع للأجير كثمن لجهده، ويتحدد الأجر في سوق العمل كسعر ينشأ عن تقاطع منحنيي عرض العمل والطلب عليه، ولتقريب المعنى يجب تحديد مفهومي عرض العمل والطلب عليه. يتحدد إجمالي عرض نوع من العمل عن طريق العمال المناسبين، وكذا بعدد الساعات المبذولة يوميا أو أسبوعيا أو شهريا في العمل المقرر وحسب ما تحتاجه الدورة الإنتاجية. وبهذا يتحدد عرض العمل بالساعات الممكنة التي يختار العامل فيها أن يعمل في ظل مستويات مختلفة من الأجر، بحيث تزداد كلما ارتفع الأجر والعكس صحيح. أما الطلب على قوة العمل من قبل المنتجين فإنه سيزيد طالما أن الإيراد الحدي للإنتاج أعلى من مستوى الأجر السائد في السوق، وسيتوقف عن طلب المزيد من ذلك العمل عندما يتساوى الإيراد الحدي للإنتاج مع مستوى الأجر السائد. وتصنف الأجور إلى الأصناف التالية :

- الأجر النقدي: هو البديل النقدي (أي يدفع نقدا) للأجير مقابل أداء عمل معين.
- الأجر الطبيعي (العيني): الأجر الذي يدفع على شكل مدفوعات مادية أو طبيعية كالسكن أو دفع جزء منه على شكل منتجات، كما في حالة الزراعة على شكل سلع وخدمات.
- الأجر الاسمي: يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال فترة زمنية معينة.
- الأجر الحقيقي: هو مقدار السلع والخدمات التي يستطيع الأجير الحصول عليها بواسطة الأجر النقدي، هنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الأجر الحقيقي هو المقياس الدقيق للمستوى المعيشي للفرد وقدرته الشرائية.

3.3.الفائدة:

تعتبر الفائدة الثمن الذي يدفعه المنتجون مقابل استخدامهم لرأس المال، ومن ثم فإنَّ طلبهم على رأس المال يتوقف، ضمن عوامل أخرى، على سعر الفائدة السائد في المجتمع، ومن ثم فكلما كان سعر الفائدة منخفضا، كلما أغرى ذلك المنتجين على الاقتراض وإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، في حين أنَّه كلما كان سعر الفائدة مرتفعا، كلما أدى ذلك إلى إحجام بعض المنتجين عن القيام باستثمارات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.

4.3.الربح:

الربح هو العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي. وقد اعتبر بعض الاقتصاديين الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر، وبذلك فهو نوع من أنواع التكاليف المعتاد تقديرها مقدما .

ينبغي التمييز بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي، ولكن قبل ذلك يجب أن نشير إلى المفهوم الاقتصادي للتكاليف التي لا يقتصر على التكاليف الظاهرة، وإنما تتضمن التكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يملكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص، وهو ما يعني أنَّ التكاليف بالمفهوم الاقتصادي أكبر من التكاليف المحاسبية، وبذلك يكون الربح الاقتصادي هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية، وبهذا يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي، ما دامت التكاليف الاقتصادية أكبر من التكاليف المحاسبية. أما الربح المحاسبي فهو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي (التكاليف الظاهرة) خلال فترة معينة، ويضم الإنفاق جميع المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية كالأجور والمواد الأولية.

4.أبعاد مشكلة التوزيع :

تتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على أفراد المجتمع وقطاعاته، ويكمن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة من خلال افتراض طرق مختلفة لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منها على أبعاد معينة تختلف عن الأخرى، وتتمثل هذه الأبعاد في مايلي: (شطيبي 2017-2018، 66)

1.4.المساواة في توزيع الثروة والدخل :

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية باعتبار أنَّ كل فرد في المجتمع لا يتميز عن غيره بهذا الاعتبار، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأنَّ أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية.

2.4.التفاوت في توزيع الثروة والدخل :

وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، وتقضي بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش واتساع، على أساس نظرة فردية في المجتمع، باعتباره فردا متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند أبائه، فتقتضي الكفاءة الانتاجية أن تقر التفاوت وإلا غابت دوافع العمل لدى الأفراد وما يترتب عن ذلك من نتائج على المجتمع ككل.

3.4.البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة :

إنَّ تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الانتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أنَّ اعتماد البعد الفردي في التوزيع تخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من اتزان بين كفاءة الإنتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

أسئلة تقويمية

1. قارن بين التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل؟
2. ما أهمية توزيع الدخل في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي؟
3. كيف توزع العوائد على عوامل الإنتاج؟
4. ما المقصود بمشكلة توزيع الدخل؟
5. وضح ابعاد مشكلة توزيع الدخل؟
6. كيف يساهم النظام الضريبي في معالجة مشكلة توزيع الدخل؟

الفصل السابع

الاستهلاك

يشير نشاط الاستهلاك إلى كيفية استخدام الأفراد للدخل في إشباع حاجاتهم المختلفة من السلع والخدمات لتلبية حاجاتهم ورغباتهم. ويُعد فهم الاستهلاك أمرا ضروريا لتحليل سلوك المستهلك وتأثيره على الاقتصاد، لذا سيتناول هذا الفصل تعريف الاستهلاك، وأنواعه المختلفة، ودالة الاستهلاك، بالإضافة إلى تحديد محددات الاستهلاك ودراسة سلوك المستهلك .

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم الاستهلاك ودوره في الاقتصاد؛
- توضيح أنواع الاستهلاك المختلفة وكيفية التفريق بينها؛
- تمكين الطالب من فهم دالة الاستهلاك ؛
- تعرف الطالب على محددات الاستهلاك والعوامل التي تؤثر في سلوك المستهلك.

1.تعريف الاستهلاك:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالاستهلاك من أبرزها مايلي:

- الاستهلاك هو المنفعة المتحققة من الحصول على السلع الضرورية. (المهر 1986، 147)
- الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات و رغبات معينة. (عبدالرحمن 2006، 48)
- الاستهلاك هو عملية القيام باقتناء المنتج ثم استخدامه، فهو عبارة عن استهلاك الإنتاج استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع و خدمات لإشباع أغراض الاستهلاك بحيث لا يتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما. (حسين 1989، 29)
- الاستهلاك هو الحصول على إشباع مادي أو نفسي من استخدام أو ملكية السلع والخدمات الاستهلاكية وليس مجرد شرائها. (سليمان 1980، 796)

وبناء على التعاريف السابقة، يقصد بالاستهلاك عملية اقتناء السلع والخدمات واستخدامها قصد تحقيق منفعة من خلال إشباع الحاجات والرغبات المختلفة.

2.أنواع الاستهلاك:

ينقسم الاستهلاك إلى عدة أنواع حسب المعايير التالية: (معوشي 2007، 3)

1.2.حسب الغرض من الاستهلاك:

حسب هذا المعيار ينقسم الاستهلاك إلى الاستهلاك النهائي (الشخصي) والاستهلاك الوسيط (الإنتاجي) فالاستهلاك النهائي يشمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة، الذين يقومون بشراء السلع من أجل الاستخدام الشخصي أو العائلي أو المنزلي، بينما الاستهلاك الوسيط يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للمنتجات في العمليات الإنتاجية.

2.2.حسب الجهة المستهلكة:

حسب هذا المعيار يقسم الاستهلاك إلى نوعين وهما الاستهلاك الخاص (الفردي) والاستهلاك العام (الجماعي). فيعرف الاستهلاك الخاص على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

3.2.حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة:

حسب هذا المعيار يقسم الاستهلاك إلى الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي. حيث في الاستهلاك السوقي تكون عملية استعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية، بينما الاستهلاك الذاتي تكون عن طريق استهلاك جزء من الوحدة المنتجة قصد تلبيةحاجاته.

4.2.حسب نوع المنتج المستهلك.

يقصد بنوع المنتج هو السلعة أو الخدمة، وحسب هذا المعيار يقسم الاستهلاك إلى نوعين وهما الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدمي، فالاستهلاك السلعي يعرف على أنَّه استخدام منتوج مادي لإشباع حاجات الفرد مثل المواد الغذائية، أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنَّه استخدام منتوج ليس له وجود مادي، مثل الخدمات المتمثلة في النقل، العلاج والتعليم ...الخ.

3.دالة الاستهلاك:

توضح دالة الاستهلاك العوامل المحددة لإجمالي الكميات التي يشتريها الأفراد من السلع الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر دالة الاستهلاك أهم إضافات "كينز" إلى أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، ويطلق كينز على العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح بمصطلح دالة الاستهلاك، وهي عبارة عن مقدار الإنفاق الذي يرغب المستهلكون في إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى من مستويات الدخل المتاح، ويقصد بالدخل المتاح بأنّه الدخل الكلي مطروحا منه حجم الضرائب المباشرة .ويمكن كتابة دالة الاستهلاك على النحو التالي: (مغدوري 2021-2022، 83)

$$C = f(Y_d)$$

حيث : **C**: الاستهلاك، :Y_d الدخل المتاح.

وتشير المعادلة إلى أنَّ الاستهلاك يعتمد على الدخل المتاح، فالاستهلاك عامل متغير تابع، والدخل عامل مستقر، كما يمكن التعبير عن هذه الدالة على شكل معادلة كالتالي:

$$C=C_0 + bY_d$$

حيث:**Co** : يمثل حجم الإنفاق الاستهلاكي ويكون موجبا عندما يكون حجم الدخل صفرا.

b:يمثل الميل الحدي للاستهلاك والذي يعرف على أنه مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة لزيادة معينة في حجم الدخل المتاح.

الميل الحدي الاستهلاك= التغير في حجم الاستهلاك\ التغير في الدخل المتاح

$$B=\Delta c/\Delta y_d$$

والميل الحدي للاستهلاك دائما قيمته موجبة أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح حيث: $0<b<1$

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك في صورتها الخطية بيانيا في الشكل البياني التالي:

الشكل 11: منحنى الاستهلاك

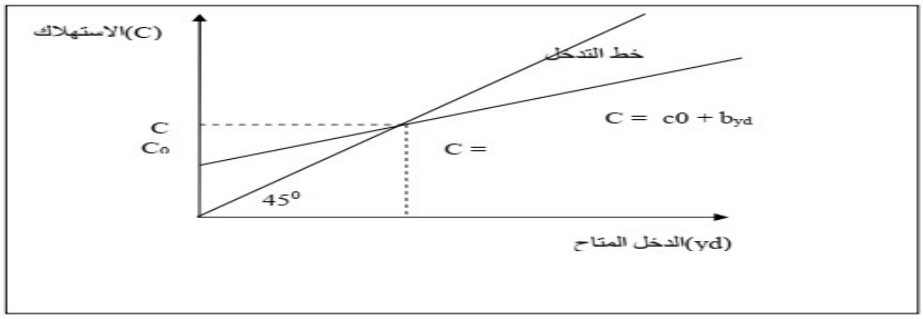

المصدر: (مغدوري 2021-2022، 83)

4.محددات الاستهلاك:

تتمثل محددات الاستهلاك في مايلي: (زعتر 2008-2009، 7-8)

1.4.السعر:

يعتبر السعر من أهم العوامل التي تجذب معظم المستهلكين لشراء كمية معينة ما خلال فترة زمنية محددة ، بحيث توجد علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها مع ثبات العوامل الأخرى.

2.4.الدخل:

يقصد بالدخل الحقيقي مجموعة السلع والخدمات التي يستطيع الحصول عليها المستهلك بالدخل النقدي الذي يتم الحصول عليه ، وعندما نبحث تأثير الدخل على الاستهلاك لا بد من التفريق بين نوعين من السلع:

– السلع العادية:وهي السلع التي نستهلك منها كمية أكبر كلما زاد الدخل، وكمية أقل كلما انخفض الدخل، وزيادة الطلب تتم بنسب متفاوتة تتوقف على ما اذا كانت السلعة ضرورية أم كمالية.

– السلع الدنيا: وتسمى سلع الفقراء، حيث يستهلك منها كمية أقل بزيادة الدخل وكمية أكبر عندما ينخفض ،أي أنَّ العلاقة في هذه الحالة علاقة عكسية بين الدخل والطلب على السلع الدنيا أو الرديئة .

3.4.أسعار السلع الأخرى:

من العوامل التي تؤثر في الطلب على سلعة ما، أسعار السلع الاخرى، والمقصود بالسلع الأخرى السلع البديلة والسلع المكملة. حيث يزيد الطلب على سلعة ما إذا ارتفع سعر السلعة البديلة في ظل ثبات العوامل الأخرى (علاقة طردية) في حين يزيد الطلب على سلعة ما إذا انخفض سعر سلعة مكملة لها في ظل ثبات العوامل الأخرى (علاقة عكسية).

4.4.عدد المستهلكين:

إنَّ العلاقة بين عدد المستهلكين والطلب هي علاقة طردية، أي كلما زاد عدد المستهلكين للسلعة زاد الطلب عليها ووالعكس صحيح.

5.4.أذواق المستهلكين:

تعتبر أذواق و تفضيلات المستهلكين من أهم محددات الاستهلاك، وبالتالي فإنَّ أي مؤثرات تؤثر على أذواق المستهلكين تؤدي إلى زيادة أو نقص الطلب على السلعة .

6.4.توقعات المستهلكين:

إذا توقع المستهلكون ارتفاع سعر سلعة معينة في المستقبل القريب فإنَّ الطلب عليها يزداد والعكس صحيح، وبالمثل إذا تم التوقع بزيادة دخولهم في القريب ، فإنَّ نمط الاستهلاك سيتغير مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع العادية وانخفاض الطلب على السلع الدنيا والعكس يحدث في حالة التوقعات بانخفاض الدخل.

5.سلوك المستهلك:

يعرف سلوك المستهلك على أنَّه مجموعة التصرفات التي تصدر عن الأفراد، والمرتبطة بشراء واستعمال السلع الخدمات، بما في ذلك عملية اتخاذ القرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات.

ونستنتج من هذا التعريف مايلي: (ميغاري 2013-2014، 20)

– لا ينحصر تحليل سلوك المستهلك فقط في الشراء وإنما يمتد إلى مجموعة من التصرفات والأفعال التي تحيط به، مثل : البحث عن المعلومات المتعلقة بالسلعة وتحليلها والمفاضلة بينها، والتسوق والتحدث مع البائعين في المحلات التجارية، واستعمال خدمة بنكية...الخ؛

– إنَّ فهم سلوك المستهلك يتطلب التعرف على ما يحدث ما قبل الشراء وأثناء الشراء. وقد يتوقف اختيار المستهلك للسلعة أو الخدمة على مستوى الإشباع الذي يحققه عند استعماله لها؛

– تتعلق دراسة المستهلك بالتعرف على كيفية قيامه باتخاذ العديد من القرارات التي تتفاوت في أهميتها وفي درجة المخاطر التي تتضمنها، وكل تصرف يتخذه المستهلك يكون نتيجة عملية اتخاذ القرار.

ويتميز سلوك المستهلك بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي: (ميغاري 2013-2014، 21-23)

– ينتج سلوك المستهلك عن الدوافع والحوافز ويقصد بالدوافع تلك القوى المحركة الداخلية التي تدفع المستهلك إلى انتهاج سلوك معين بغرض تحقيق هدف ما، كما تعمل على تخفيض حالة التوتر الداخلي لدى هذا المستهلك، أما الحوافز فهي عوامل خارجية ونقصد بها تلك المكافآت التي يتوقعها المستهلك نتيجة القيام بعمل ما؛

– يتضمن سلوك المستهلك مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي يقدم عليها المستهلك في كل مرحلة عملية اتخاذ القرار الاستهلاكي. وتتمثل هذه الأنشطة في البحث عن السلع والخدمات التي يتوقع أن تشبع حاجاته ورغباته، ثم القيام بتقييمها والحصول عليها واستخدامها والتخلص من هذه السلع والخدمات؛

– تمر عملية اتخاذ القرار الاستهلاكي بعدة خطوات متتالية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية يمر المستهلك في كل منها بخطوة أو أكثر، فالمرحلة الأولى تتمثل في مرحلة ما قبل الشراء وتتضمن الشعور بالمشكلة، البحث عن المعلومات، تقييم البدائل المتاحة واختيار البديل الافضل، أما المرحلة الثانية فتتمثل في مرحلة القيام بعملية الشراء حيث في هذه المرحلة يتم تنفيذ قرار الشراء لتليها المرحلة الثالثة والأخيرة والمتمثلة في مرحلة ما بعد الشراء وتتضمن الشعور اللاحق للشراء والتخلص من المنتج؛

– يختلف سلوك المستهلك حسب الفترة الزمنية والتركيبة، ونعني بالزمن: متى يتم الشراء؟ وما هي مدة الشراء؟ وأما التركيبة فيقصد بها تلك المراحل التي يتبعها المستهلك للقيام بعملية الشراء بالإضافة إلى الأنشطة المعقدة نسبيا التي تتم في كل مرحلة من هذه المراحل؛

– يتأثر سلوك المستهلك بعدة عوامل بيئية خارجية، ومن هذه العوامل مايلي: الثقافة، الثقافات الجزئية، الطبقات الاجتماعية، الجماعات المرجعية، العائلة، الظروف أو العوامل المحيطة بعملية الاستهلاك وتشمل كل العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر في سلوك المستهلك، ومنها التضخم والركود والازدهار الاقتصادي... الخ.

أسئلة تقويمية

1. ماهي أنواع الاستهلاك، مع إعطاء أمثلة عن كل نوع ؟
2. وضح العلاقة بين الدخل والاستهلاك من خلال دالة الاستهلاك؟
3. كيف تؤثر الأسعار على قرارات المستهلك؟
4. بماذا يتميز سلوك المستهلك ؟
5. ماهي العوامل التي تساهم في تشكيل سلوك المستهلك ؟
6. كيف يمكن للمستهلك اتخاذ قرارات رشيدة؟
7. كيف يساهم سلوك المستهلك في توجيه الإنتاج؟

الفصل الثامن

الادخار

إنَّ الادخار لا يقتصر على كونه سلوكا فرديا فحسب، بل يمثل عنصرا مهما في تمويل الاستثمار وتكوين رأس المال، مما يجعله حلقة وصل أساسية بين الاستهلاك والاستثمار داخل الاقتصاد. لذا سيتناول هذا الفصل تعريف الادخار، وأنواعه المختلفة، وأهميته في الاقتصاد، كما يوضح دالة الادخار ومحدداته، إضافة إلى إبراز العلاقة بين الادخار والاستثمار ودورهما في نمو الاقتصاد.

الأهداف المرجوة :

- التمكن من معرفة مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالادخار والقدرة على التمييز بين أنواعه؛
- ادراك الطالب لأهمية الادخار على المستوى الفردي والاقتصادي؛
- تمكين الطالب من فهم دالة الادخار وكيفية صياغتها وتوضيح مختلف العوامل المؤثرة عليها؛
- فهم الطالب للعلاقة بين الادخار وباقي المتغيرات: الدخل، الاستهلاك والاستثمار.

1.تعريف الادخار:

هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات، ولا يخصص للاكتناز، ويتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار، أي أنه هو الفرق بين الدخل والاستهلاك (مركز التواصل و المعرفة المالية 2021، 2)

يتحدد الادخار على أساس الفرق بين إجمالي المداخيل المتاحة للأفراد بعد خصم الضرائب المباشرة وإجمالي الإنفاق الموجه للاستهلاك. إذ يقوم الأفراد بتخصيص جزء من دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات بهدف إشباع حاجاتهم الاستهلاكية المباشرة، بينما يتم توجيه الجزء المتبقي إلى الادخار والاحتفاظ به. ويعد الادخار حصيلة لجهود الماضي، كما أنَّ توجيهه لتمويل النشاط الإنتاجي مستقبلا يعكس تضحية بالاستهلاك الحالي في سبيل تكوين رأس المال، بما يتيح تحقيق مستوى أوسع من الاستهلاك في المستقبل. (الشماع 1987، 11)

الإدخار هو العملية التي بواسطتها يتم حفظ دخل جاري لأجل إستعماله في المستقبل والذي يؤدي إلى تراكم الأصول المادية والمالية، وتعتبر إدخارا تلك المبالغ المتراكمة خلال الفترات السابقة .(جنيدي 2005-2006، 18)

2.أنواع الادخار:

ينقسم الادخار إلى ما يلي: (خلادي 2011-2012، 62-66)

1.2.حسب طبيعة التكوين:

1.1.2.الادخار الاختياري:

يقوم الادخار الاختياري على قرار إرادي ومسبق من الفرد بالامتناع عن استهلاك جزء من دخله وتوجيهه نحو الادخار أو الاستثمار. ويهدف هذا السلوك إلى تحقيق توازن مرغوب بين منفعة حالية ناتجة عن الاستهلاك المباشر، ومنفعة مستقبلية تتحقق نتيجة تجنيب جزء من الدخل. ويتأثر هذا النوع من الادخار باعتبارات مستقبلية تتعلق بالفرد نفسه أو بأسرته أو بمن يعولهم مستقبلا بعد انتهاء دوره الاقتصادي. وبعبارة أخرى، فإن الادخار الاختياري هو ادخار فردي يخضع لحرية الفرد ووعيه ورغبته الذاتية، دون وجود أي إلزام أو ضغط خارجي، ومن أمثلته ودائع الأفراد، والحسابات الادخارية، وشراء شهادات الاستثمار بمختلف أنواعها، إضافة إلى صناديق التوفير في البنوك ومكاتب البريد.

2.1.2.الادخار الإجباري:

يمثل الادخار الإجباري أحد الأشكال الأساسية للادخار التي تعتمدها الدولة، سواء لتحقيق مصلحتها أو مصلحة الأفراد. ويقصد به اقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، بما يفرض قيدا على الميل الطبيعي للاستهلاك، خاصة لدى الأفراد. وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الادخار لعدة دوافع، من بينها توفير مصادر تمويل للمشروعات الاستثمارية العامة كإنجاز الطرق وبناء المدارس وغيرها، فضلا عن تحقيق منافع مباشرة للأفراد أنفسهم، مثل المعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي. ويشمل هذا النوع مدخرات الأفراد لدى الدولة لأغراض التأمين والتقاعد، والتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى الادخار الإجباري الناتج عن ظاهرة التضخم.

2.2.حسب الحدود الجغرافية:

1.2.2.الادخار المحلي:

يقصد بالادخار المحلي مجموع المدخرات المتحققة داخل حدود الدولة، وهو يشمل مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، إلى جانب مدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها.

2.2.2.الادخار الوطني:

يمثل الادخار الوطني مجموع الادخار المتولد عن مختلف أطراف النشاط الاقتصادي داخل الدولة، مضافا إليه جزء يتحقق في الخارج يتمثل في صافي المعاملات الخارجية. ويُقصد بهذا الأخير الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، أي أن الادخار الوطني يساوي الادخار المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول عناصر الإنتاج العاملة في الخارج.

3.2.حسب نوع المدخر:

1.3.2.ادخار العائلات:

يتمثل في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تتجاوز دخولهم نفقاتهم الاستهلاكية، حيث يتم توجيه الفائض نحو الادخار عبر وسائل متعددة مثل صناديق التوفير، وبولص التأمين، والودائع الآجلة، وشراء الأوراق المالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات.

2.3.2.ادخار المؤسسات:

يعبر عن ادخار المؤسسات، سواء في القطاع الخاص أو العمومي، ويتمثل في الجزء من أرباح الشركات والمؤسسات الإنتاجية والتجارية والخدمية الذي يُعاد توظيفه في زيادة استثماراتها.

3.3.2.ادخار الحكومة:

تسعى الحكومات إلى تنمية مواردها وترشيد نفقاتها بهدف تحقيق فائض مالي يوجه إلى تمويل الاستثمارات وتكوين رأس مال حقيقي جديد، أو يُحتفظ به كاحتياطي لمواجهة العجز المحتمل في الميزانية العامة مستقبلا. ويقصد بالعجز زيادة النفقات عن الإيرادات، أما الفائض الناتج عن زيادة الإيرادات الجارية على النفقات الجارية فيُعرف بالادخار الحكومي.

3.أهمية الادخار:

تتمثل أهمة الادخار في ما يلي: (مركز التواصل و المعرفة المالية 2021، 3)

1.3.أهمية الادخار للفرد:

- يسهم في جعل الفرد أكثر قدرة وحكمه في المحافظة على المال؛
- يسهم في تحسين مستوى المعيشة ومواجهة متطلبات الحياة المستقبلية؛
- يساعد في تأمين الاحتياجات الطارئة وغير المتوقعة؛
- يسهم في زيادة الثروة وتوريثها للأبناء لمواجهة تحديات ومتطلبات الحياة؛
- يساعد في تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة للفرد؛
- يمنح الفرد مزيدا من الخيارات والحرية لعيش الحياة بالطريقة التي يرغب بها دون الحاجة إلى الاقتراض.

2.3.أهمية الادخار للاقتصاد:

- يسهم في تمويل المشاريع التنموية والنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- يساعد في الحد من التضخم وزيادة عرض السلع والخدمات؛
- تحقيق عوائد وأرباح للاقتصاد الوطني من خلال توجيهها للاستثمار؛
- خلق تنمية اجتماعية بالتقليل من نسبة البطالة وتحسين مستوى الخدمات؛
- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وبالتالي زيادة الصادرات والحصول على النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية؛ تقليل الطلب على السلع المستوردة.

4.دالة الادخار:

يمثل الإدخار الجزء المتبقي من الدخل بعد طرح حجم الإنفاق على السلع والخدمات، وتتأثر دالة الإدخار بعوامل عديدة أهمها حجم الدخل الصافي الممكن التصرف به .ويرتبط الإدخار بالدخل بعلاقة طردية، أي أنَّ الزيادة أو النقصان في الدخل ستحسب على الإدخار بالزيادة أو النقصان أيضا تبعا لذلك، أي أنَّ الإدخار متغير تابع للمتغير المستقل وهو الدخل. ويطلق على هذه العلاقة دالة الإدخار أو الميل إلى الإدخار، والتي توضح حجم هذا الأخير عند مستويات مختلفة من الدخل على إفتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها.

عليه يمكننا كتابة دالة الادخار كالتالي:

$$S = Y_d - c$$

تقاس دالة الإدخار من خلال ما يسمى بالميل الحدي للإدخار ويمكن صياغته بالمعادلة التالية: (جنيدي 2005-2006، 22)

الميل الحدي للإدخار =التغير في الإدخار /التغير في الدخل

الشكل 12: العلاقة بين الدخل، الاستهلاك والادخار

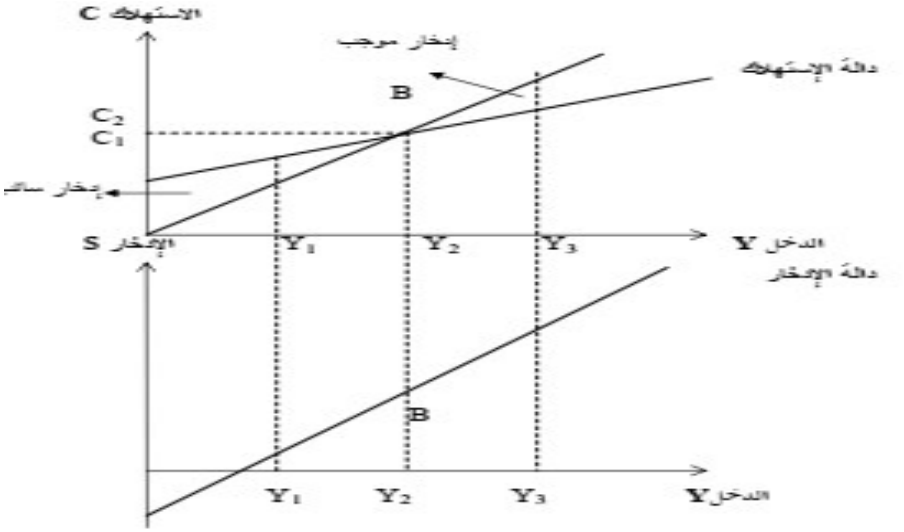

المصدر: (جنيدي 2005-2006، 22)

كما أنَّ أهم ما يمكن ملاحظته على دالة الإدخار هو ما يلي :

- عند مستوى الدخل المعدوم أي قيمة الدخل تساوي الصفر فإنَّ الإدخار يكون سالبا أي أنَّ الإنفاق على السلع والخدمات (الإستهلاك) يتم عن طريق سحب بعض المدخرات أو بيع بعض الأصول أو الإقتراض وجميع هذه الحالات الثلاثة كلها تكون سالبة ويسمى بذلك الإدخار السالب؛
- تستمر حالة الإدخار السالب عند كل مستويات الدخل التي تكون أقل من مستويات الإستهلاك؛
- يصبح الإدخار مساويا للصفر عند المستوى الذي يتساوى فيه الدخل مع الإستهلاك؛
- ينتقل الإدخار إلى الأعلى عندما يكون مستوى الدخل أعلى من مستوى الإستهلاك، وعندما ينتقل الإدخار إلى الحالة التي يكون فيها موجب ويسمى الإدخار الموجب.

5.محددات الادخار:

هناك العديد من محددات الإدخار نذكر أبرزها في ما يلي: (خلادي 2011-2012، 81-82)

1.5.الدخل :

يقوم الأفراد ومهما كنت انتمائهم بتوزيع دخولهم بين انفاق استهلاكي وادخار، فكلما ارتفع الدخل فإنَّ الانفاق الاستهلاكي يزيد من أجل الحصول على السلع والخدمات ويدخرون الباقي منه .

2.5.التضخم :

يعتبر الاقتصاديون أنَّ التضخم هو من العوامل التي تؤثر بصفة كبيرة على الادخار، حيث أَّن الارتفاع العام للأسعار يؤثر على القوة الشرائية مما يؤثر على الادخار.

3.5.الوضع المالي :

إنَّ تطور النظام المالي يعد شرطا مهما من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، هذا التطور الحاصل سيؤدي إلى زيادة في معدلات الادخارات وخلق قناة مناسبة لتدفق هذه الادخارات باتجاه الاستثمارات.

4.5.سعر الفائدة:

إنَّ قيام الفرد بالادخار يسمح له بالحصول على عائد يتوقف على شكل الأصول المالية التي يحتفظ بها، فقد يحصل على فائدة أو توزيعات أرباح أو مكاسب رأسمالية عندما ترتفع أسعار الاوراق المالية التي يمتلكها في البورصة. معنى ذلك أنَّ المتغير الأساسي لزيادة الادخار هو زيادة اسعار الفائدة أو معدل العائد للمدخرين.

6.العلاقة بين الادخار والاستثمار :

تقرر النظرية الاقتصادية أنَّ الادخار يتعادل مع الاستثمار، حيث إنَّ الدخل القومي يساوي قيمة الناتج القومي فإذا أنفق الأفراد جزءا من دخولهم في شراء جزء من السلع والخدمات، التي تم إنتاجها في فترة معينة، فإنَّ ذلك يعني أنَّ هناك كمية من الناتج لم تستهلك بعد، كما يعني أنَ جزءا من الدخل لم ينفق، ومن ثم لابد أن تكون قيمة الناتج، التي لم تستهلك مساوية تماما لذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق. ولما كان الاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العمليات الإنتاجية، فإنَّ الادخار يعادل الاستثمار، ويمكننا إثبات ذلك رياضيا بالإسناد إلى معادلات كينز التعريفية : (خلادي 2011-2012، 66)

الدخل القومي= الاستهلاك+الادخار ، الناتج القومي= الاستهلاك+الاستثمار

الدخل القومي= الناتج القومي ، الادخار= الاستثمار

ويعد تعادل الادخار مع الاستثمار، شرطا توازنيا مهما، ذلك أنَّه إذا كان الادخار أكبر من الاستثمار، فإنَّ ذلك يعني أن الأفراد يستهلكون قدرا أقل من السلع الاستهلاكية المنتجة، ويترتب على ذلك تراكم السلع، وهذا يعني أنَّ الكميات المعروضة من السلع، بالأسعار الجارية، أكبر من الكميات التي يرغب الأفراد في الحصول عليها، وهنا يعمل المنتجون على تخفيض الأسعار، لتصريف منتجاتهم، وفي الفترة التالية يعمدون إلى تخفيض الإنتاج حتى يتلقوا الزيادة غير المرغوب فيها في المخزون .

إنَّ ارتفاع الأهمية النسبية للاستهلاك قد يكفل طلبا عاليا نسبيا في سوق السلع والخدمات، وهذا ما يكون شرطا ضروريا في فترات الكساد لرفع مستوى الناتج الحقيقي إلى ما يناسب التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية والقوى العاملة .

أسئلة تقويمية

1. حلل العلاقة بين الادخار والدخل المتاح؟
2. وضح أهمية الادخار على المستوى الفرد والاقتصاد؟
3. ما العوامل التي تؤثر في مستوى الادخار؟
4. وضح أثر زيادة الادخار على النمو الاقتصادي؟
5. بين العلاقة بين الادخار والاستثمار؟
6. اشرح تأثير التضخم على القدرة على الادخار؟
7. كيف يمكن تشجيع الادخار لدى الافراد؟

الفصل التّاسع

الاستثمار

يمثل الاستثمار عملية توظيف الموارد المالية في مشاريع إنتاجية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي. وتكمن أهمية الاستثمار في دوره المحوري في خلق فرص العمل، وتطوير البنية الاقتصادية، ورفع مستوى الدخل، مما يجعله عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد وتطوره. وعليه، سيتناول هذا الفصل مفهوم الاستثمار ومبادئه الأساسية، وأنواعه المختلفة، وأهميته في الاقتصاد، كما يوضح دالة الاستثمار ومحدداته، إضافة إلى التطرق إلى مخاطر الاستثمار .

الأهداف المرجوة :

- تمكين الطالب من فهم مفهوم الاستثمار وأهميته في الاقتصاد؛
- تعرف الطالب على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار؛
- تمييز الطالب بين مختلف أنواع الاستثمار وفقا لمعايير متعددة؛
- تمكين الطالب مع معرفية كيفية صياغة دالة الاستثمار مع توضيح محدداته؛
- التعرف على مخاطر الاستثمار وانعكاساتها.

1.تعريف الاستثمار:

يُعرف الاستثمار على أنَّه عملية توظيف الأموال في الوقت الحالي من أجل الحصول على أرباح في المستقبل (عدون 1997، 153)

ويُعرف أيضا على أنه إنفاق رأسمالي موجَّه نحو مشروع معين بغية تحقيق الأرباح، حيث تتوقع المؤسسة من خلاله تعزيز قوتها وقدرتها التنافسية عبر توظيف رأس مال حالي مقابل عوائد مستقبلية منتظرة. (الحميد 2000، 20)

كما عرف الاستثمار كذلك على أنَّه مجموع التوظيفات التي تؤدي إلى زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول المولدة للعوائد، نتيجة التضحية بمنفعة حالية للحصول عليها في شكل تدفقات مالية مستقبلية أكبر مع الاخذ بعين الاعتبار عنصري العائد و المخاطر. (صيام 2003، 19)

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تعريف الاستثمار بأنَّه نشاط اقتصادي يقوم على توظيف رأس المال والموارد المتاحة في الوقت الحاضر بهدف تحقيق عوائد مستقبلية وذلك في ظل الموازنة بين العائد المتوقع ومستوى المخاطرة المصاحب.

2.مبادئ الاستثمار:

يرتكز الاستثمار على المبادئ التالية: (رمضان 1998، 228) (علوان 2009، 30)

1.2.مبدأ الاختيار:

نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها ، فإنَّ المستثمر دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات ، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك : حصر البدائل المتاحة وتحديدها ، تحليل البدائل المتاحة ، المقارنة بين البدائل على ضوء نتائج التحليل، اختيار البديل الملائم حسب معايير محددة.

2.2.مبدأ المقارنة:

يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الاساسي والجوهري لكل بديل متاح ، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملاءمة.

3.2.مبدأ الملاءمة:

بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية ، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الاساسية لقراره والتي يكشفها التحليل والمتمثلة في : معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار، مستوى السيولة التي يتمتع بها المستثمر.

4.2.مبدأ التنويع:

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أنَّ هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع.

3.أنواع الاستثمار:

تتمثل أنواع الاستثمار في ما يلي: (السمان و آخرون 2015، 210-211) (غدار 2017، 23-27)

1.3.حسب نوعية الاستثمار:

1.1.3.الاستثمار الحقيقي:

وهو الاستثمار الذي يقوم بدور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وتؤدي التغيرات فيه على إحداث تغيرات مضاعفة في مستوى الدخل القومي والتشغيل ، حيث ان الاستثمار الحقيقي لا يقتصر على ثمن الاصول الانتاجية بل يتضمن أيضا جميع المبالغ و النفقات التي تتطلبها عمليات شراء وتجهيز و تركيب وإعداد مختلف بنود رأس المال وإلى أن تصبح هذه الاصول جاهزة للعمل والإنتاج ومن أنواعه: الاستثمار في المعدات والآلات، الاستثمار في المباني والإنشاءات والاستثمار في المخزون السلعي.

2.1.3.الاستثمار الظاهري:

هو الاستثمار الذي لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية القومية ، وإنما يعتبر مجرد انتقال الملكية من فرد مستثمر إلى فرد مستثمر آخر. ويشمل الاستثمار الظاهري جميع أشكال الانفاق التي تهدف إلى تملك الاصول المالية من سهم وسندات وأوراق مالية أخرى وكذلك تملك جميع لأنواع الأصول الراسمالية القديمة والمستعملة (شراء مصنع قديم، سيارة مستعملة ، مسكن قديم...الخ) وإذا كان هذا النوع من الاستثمار يشكل استثمارا بالنسبة للفرد المستثمر فان هذا الاستثمار الظاهري من وجهة نظر الاقتصاد القومي لايمثل سوى عملية انتقال لملكية هذه الأصول من فرد على فرد اخر لكونه لا يشكل اضافة جديدة على الاصول الراسمالية و الطاقة الانتاجية القومية .

2.3.حسب الجهة القائمة بالاستثمار:

1.2.3.الاستثمار العام:

يتمثل بصفة أساسية في ما تقوم به الحكومة و الهيئات و المؤسسات و شركات القطاع العام من انفاق استثماري عبر مشاريع مختلفة تهدف إلى خدمة المجتمع وتنمية الاقتصاد وغالبا لا يكون الهدف منه تحقيق الربح المباشر، بل تحسين مستوى المعيشة ودعم النشاط الاقتصادي.

2.2.3.الاستثمار الخاص:

يتمثل في مايقوم به الافراد المستثمرون والشركات الخاصة أي القطاع الخاص عامة من انفاق استثماري حقيقي لحسابهم الخاص من خلال مشاريع إنتاجية أو خدمية بهدف تحقيق الربح. ويتحمل المستثمر الخاص المخاطر المرتبطة بالمشروع مقابل الحصول على عوائد مستقبلية.

3.3.حسب علاقة الاستثمار بالدخل :

1.3.3.الاستثمار التلقائي أو المستقل:

يتقرر بصورة مستقلة عن المؤثر الاقتصادي الأهم وهو مستوى الدخل العام، ويتأثر بمتغيرات أخرى كمعدل الفائدة والربحية أو كفاية رأس المال، وغالبا ما يتقرر نتيجة إيجاد سلعة جديدة أو استحداث طرائق وأساليب إنتاجية غير تقليدية أو يكون ناجما عن متغيرات اجتماعية أو نفسية أو سياسية غير مرتبطة بصورة مباشرة بالمعطيات الاقتصادية.

2.3.3.الاستثمار المستحث أو المحرض:

يعتمد كليا على الأوضاع والعوامل الاقتصادية القائمة والمتوقعة والذي يقدم عليه المستثمر بدافع المنفعة المادية، رغم أنَّ الفصل بين المحددات المختلفة قد يكون بعيدا عن الحقيقة لأنَّ الدخل يؤثر على باقي المتغيرات، وهذا الترابط الدقيق والعلاقات المتبادلة بين مختلف المتغيرات يجب أخذها بعين الإعتبار.

4.3.حسب الغرض من الاستثمار:

1.4.3.الإستثمارات التوسعية :

الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة، من أجل توسيع الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحدوية للمنتجات.

2.4.3.الإستثمارات الإستراتيجية :

يهدف هذا الصنف من الإستثمارات إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع

3.4.3.الاستثمارات التعويضية والاستثمارات الصافية:

الإستثمار الإجمالي يمثل الإضافات الكلية إلى رصيد رأس المال، ويتكون من الاستثمار الإحلالي وهدفه الحفاظ على رأس المال على حاله وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، والإستثمار الصافي بطرح الإهتلاك، ويقيس الزيادة الصافية في رصيد رأس المال والتي تؤدي إلى إضافة طاقة إنتاجية باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف، ويلاحظ أنه على الرغم من أن عمر الأصول الإنتاجية يتحدد بانخفاض الإيراد الصافي للأصل ووصوله إلى الصفر إلا أن بعض الأصول تستبدل قبل نهاية عمرها الإنتاجي للمحافظة على مستوى الإنتاج في ظل التنافس في السوق، ومن الناحية الحسابية يقتطع سنويا من إيرادات المشروع قسطا يمثل قيمة ما اهتلك من الأصول.

4.4.3.الإستثمارات المنتجة وغير المنتجة :

الاستثمارات التي تؤدي للزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية أو بأقل التكاليف الممكنة، هي الاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

5.4.3.الاستثمار في مجال البحث والتطوير:

إنَّ هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة، حيث أنَّ هذا الاستثمار يهدف أساسا إلى تدنية التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن، وهذا عن طريق تكثيف الآلية وتطوير الجهاز الإنتاجي وزيادة كفاءة وإنتاجية عنصري العمل والتنظيم.

5.3.حسب مدة الاستثمار :

1.5.3.استثمارات قصيرة الأجل:

وهي الإستثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيا، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ولهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أنَّه أكثر انتشارا في الاستثمارات المالية، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

2.5.3.استثمارات متوسطة الأجل :

يتم إنجاز هذا النوع من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث أنَّ هذه الفئة هي الأكثر انتشارا.

3.5.3.استثمارات طويلة الأجل:

هذا النوع من الاستثمارات يتم إنجازه في مدة عموما تفوق سبع سنوات، وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيا كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع.

6.3.حسب موطن الاستثمار:

1.6.3.استثمارات محلية:

تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار.

2.6.3.استثمارات أجنبية:

تعني جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار، ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية، أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.

الشكل 13: أنواع الاستثمار

المصدر: من إعداد الاستاذة

4.أهمية الاستثمار:

إنَّ الاستثمار ذو بعد مستقبلي وله منفعة شبه دائمة، مع أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الكامنة للنشاط، وهو مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها، هذا على المستوى الجزئي أو الوحدوي كما أنَّه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، وتبرز أهمية الاستثمار في ما يلي: (غدار 2017، 23)

1.4.زيادة الإيرادات وتنمية الارباح :

يعمل الاستثمار على إضافة أو توفير أنواع جديدة من السلع، هذه الأخيرة تمكن المؤسسة من رفع إيراداتها وخلق أسواق جديدة لمنتجاتها، مع تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لرأس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية المتعددة، وبالتالي زيادة الارباح.

2.4.تخفيض معدل البطالة:

مع تزايد عدد السكان يتزايد تبعا لذلك الطلب على الشغل، لذا تنتهج الدول سياسات جذب الاستثمارات وخلق مناصب الشغل وزيادة الإنتاج ومنه زيادة الاستهلاك المحقق للرفاهية الاجتماعية؛

3.4.تمويل الخزينة العمومية:

يساعد الاستثمار إلى حد كبير في تمويل الخزينة العمومية وذلك عن طريق الضرائب والرسوم المفروضة على مختلف المشاريع الاستثمارية؛

4.4.المساهمة في التنمية:

إنَّ الاستثمار الفعال والناجح يعمل على تشغيل الطاقات الكامنة، من خلال خلق استثمارات جديدة أو توسيع الاستثمارات القديمة، وهو الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني ومدى تحقيق المعيشة والرفاهية الاجتماعية؛

5.4.الابتكار:

الابتكار هو تصميم آليات جديدة لزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال والعمل في مجال الإنتاج أو اكتشاف أسلوب فني جديد يساهم بشكل كبير في إشباع رغبات الأفراد وتحسينها باستمرار.

5.دالة الاستثمار:

هي دالة تعبر عن سلوك المستثمرين حيث يفاضلون باتخاذ قرار الاستثمار أو بعدمه، وذلك بالمفاضلة بين الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة، إذ تربط هذه الأخيرة علاقة عكسية بالاستثمار، كما يتغير الاستثمار من خلال تقديرات المستثمرين وتوقعاتهم للمستقبل ويتحدد هذا من خلال مستوى الدخل الوطني وتغيراته والذي يؤثر طرديا على مستوى الأرباح، وفي الأخير تتحدد دالة الاستثمار من خلال مدى وجود طاقات عاطلة إنتاجية تستجيب لزيادة الطلب الكلي بتشغيلها، وهذا يدل على أن لحجم رأس المال المخزون المتوفر تأثير عكسي على قرار الاستثمار.

تكتب دالة الاستثمار على النحو التالي :

$$\mathbf{I = I(Y.k.i)}$$

حيث، I: الاستثمار، i: معدل الفائدة، Y: الدخل الوطني ،k:مخزون رأس المال

إن معدل الفائدة (i) له تأثير عكسي على الاستثمار في الفترة القصيرة الأجل، إلا أنَّه عند دراسة الاستثمار في الفترة الطويلة الأجل يمكن إهمال معدل الفائدة لدراسة وتسوية مخزون رأس المال للحصول على المخزون الأمثل.وبالتالي يمكن أن نعبر عن ارتباط الاستثمار بمتغير(y) ومخزون رأس المال المتاح، فتصبح دالة الاستثمار في الأمد الطويل كما يلي: (مغدوري 2022-2021، 75-76)

$$\mathbf{I=I(Y.K)}$$

6.محددات الاستثمار:

تتمثل محددات الاستثمار في مايلي: (جردان 1997، 39-42) (عطاالله 2011، 31-34)

1.6.سعر الفائدة:

تمول نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، ويعبِر سعر الفائدة عن تكلفة القروض التي يتحملها المستثمرون. وبناء عليه، فإنَّ العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار تعد علاقة عكسية، إذ كلما ارتفع سعر الفائدة ارتفعت تكلفة التمويل، مما يقلل من عدد المشاريع الاستثمارية المربحة، والعكس صحيح. لذلك يعد سعر الفائدة من العوامل الأساسية والمؤثرة بقوة في مستوى الاستثمار.

2.6.التوقعات:

يسعى المستثمر الناجح إلى بناء قراراته الاستثمارية على أساس توقعات مستقبلية تتعلق بتطورات السوق وحجم الطلب المتوقع. وتعكس هذه التوقعات درجة الثقة في المستقبل، والتي تكون عادة مبنية على دراسات وتحليلات علمية دقيقة، تهدف إلى تقليل مخاطر الخطأ في التقدير وضمان تحقيق عوائد مرضية على الاستثمارات.

3.6.مستوى الأرباح:

يُعد مستوى الأرباح من أهم الحوافز المشجعة على الاستثمار، حيث يؤدي ارتفاع الأرباح المتوقعة إلى زيادة رغبة المستثمرين في توسيع مشاريعهم أو إطلاق استثمارات جديدة. في المقابل، فإنَّ انخفاض مستوى الأرباح أو عدم استقرارها يضعف الحافز الاستثماري ويحدّ من الإقدام على الاستثمار.

4.6.معدل التغير في الدخل:

يؤثر معدل التغير في الدخل القومي بشكل مباشر في حجم الاستثمار، إذ يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع المؤسسات إلى توسيع طاقاتها الإنتاجية عبر الاستثمار. أما في حالات تباطؤ النمو أو انخفاض الدخل، فينخفض الطلب، وبالتالي يتراجع مستوى الاستثمار.

5.6.الكفاية الحدية لرأس المال:

يُقصد بالكفاية الحدية لرأس المال الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، والتي تُقاس دائما على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة. وفي هذا الإطار، يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأس المال، إذ كلما ارتفع حجم الأموال المستثمرة انخفض العائد المتحقق على الوحدة النقدية المستثمرة.

6.6.التقدم العلمي والتكنولوجي:

يُعد التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل الرئيسة المحددة للاستثمار، حيث إنَّ ظهور الآلات الحديثة ذات القدرات الإنتاجية العالية يدفع المنتج، في ظل بيئة تنافسية، إلى استبدال الآلات القديمة بأخرى أكثر تطورًا إذا أراد الاستمرار في السوق، وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة. ولا يقتصر التقدم العلمي والتكنولوجي على استخدام الآلات والمعدات الحديثة فحسب، بل يمتد ليشمل مجالات البحث والتطوير، وابتكار أساليب إنتاج جديدة، أو استخدام مواد حديثة، أو إحلال عناصر جديدة محل العناصر التقليدية.

7.6.درجة المخاطرة:

ترتبط كل عملية استثمار بمستوى معين من المخاطرة، حيث توجد علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وكذلك بين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار. وعلى هذا الأساس، يُلاحظ أنه رغم القوانين المشجعة للاستثمار وإصدار التشريعات والضمانات في الدول النامية، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية فيها ظل محدودا نتيجة ارتفاع درجة المخاطرة.

8.6.توافر الاستقرار الاقتصادي والسياسي:

يُعد توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد من العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، وقد يفوق تأثيره أحيانا العوامل المادية، فكلما زاد مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي كان ذلك عاملا محفزا للاستثمار، والعكس صحيح.

9.6.عوامل أخرى:

تشمل العوامل المحددة للاستثمار أيضا مدى توافر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى وجود سوق مالية فعالة ونشطة، إذ أنَّ توفر هذه العناصر يسهم في تشجيع الاستثمار وتعزيزه.

7.مخاطر الاستثمار:

مخاطر الاستثمار تنقسم إلى قسمين: (الزين 2013، 45-46)

1.7.المخاطر النظامية:

وهي المخاطر المرتبطة بنظام السوق، العوامل الطبيعية والسياسية. لذا فهي لا ترتبط بنوع محدد من الاستثمارات بل تمس كل مجالات وقطاعات الاستثمار.

2.7.المخاطر غير النظامية:

وهي المخاطر التي تمس مجالا معين من مجالات الاستثمار دون الأخر ،وهي تتمثل في مايلي:

1.2.7.مخاطر العمل:

وهي المخاطر التى تنشأ عن تخصيص استثمار معين قد لا يحقق أهدافه المسطرة وبالتالي يفشل العمل المنجز.

2.2.7.مخاطر السوق:

وتكون خاضعة لتقلبات أسعار أدوات الاستثمار والضمانات العائدة لها والمنافسة؛

3.2.7.مخاطر السعر :

وتنتج هذه المخاطر عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة ثم ارتفعت الفائدة بعد ذلك، وخسارة فائدة مرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجال قصيرة.

4.2.7.مخاطر القوة الشرائية للنقود:

وهي تلك التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار ،الامر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية، فضلا عن الخسائر الناجمة عن تقلبات اسعار صرف العملات.

5.2.7.المخاطر المالية :

وهي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لأغراض الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار مناسبة.

6.2.7.المخاطر الاجتماعية :

وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات السلبية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار وأدوات الاستثمار، تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأميم والمصادرة، أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج.

أسئلة تقويمية

1. بين أهمية الاستثمار في الاقتصاد والمجتمع؟
2. اذكر أنواع الاستثمار مع توضيح خصائص كل نوع؟
3. ما العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمار؟
4. كيف تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية على الاستثمار؟
5. ماهي مخاطر الاستثمار؟
6. كيف يؤثر التضخم على الاقتصاد؟
7. اقترح حلولا لرفع معدلات الاستثمار؟

الفصل العاشر

المؤسسات الاقتصادية

تمثل المؤسسة الاقتصادية الوحدة الأساسية في النشاط الاقتصادي، إذ تقوم على تنظيم الموارد والجهود البشرية لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات المجتمع. وتكتسب دراسة المؤسسة الاقتصادية أهمية خاصة لفهم كيفية إدارة الموارد، واتخاذ القرارات الإنتاجية، وتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. لذا، يتناول هذا الفصل تعريف المؤسسة الاقتصادية، خصائصها وأهدافها، كما يستعرض وظائفها المختلفة وتصنيفاتها.

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم المؤسسة الاقتصادية ودورها في الاقتصاد؛
- فهم الطالب خصائص المؤسسة الاقتصادية التي تميزها عن باقي الكيانات الاقتصادية الأخرى؛
- الملم الطالب بمختلف أهداف المؤسسة ووظائفها؛
- تعرف الطالب على تصنيفات المؤسسات الاقتصادية واختلافاتها .

1.تعريف المؤسسة الاقتصادية:

هناك العديد من التعاريف المقدمة للمؤسسة الاقتصادية ، نذكر أهمها في ما يلي:

- منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية، الاعلامية، بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف.(بن حبيب 2013، 6)
- وحدة اقتصادية تمارس النشاط الانتاجي والنشاطات المتعمقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الاهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها. (صخري 2006، 24)
- وحدة منظمة تتظافر فيها جميع الامكانيات المالية والمادية والبشرية من أجل استخراج ،تحويل ،نقل، توزيع الثروات والسلع والخدمات من أجل بلوغ الأهداف المسطرة . (بوراس 2008، 11)
- كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل انتاج وتبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه، وتبعا لحجم، ونوع نشاطه. (عدون 1998، 10)

بناء على التعاريف السابقة، نستنتج أنَّ المؤسسة الاقتصادية هي تنظيم اقتصادي واجتماعي يعمل على تنسيق مابين مختلف عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج وتبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق قيمة مضافة وأهداف محددة.

2.خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسة الاقتصادية بالخصائص التالية: (بوعبدلي 2022-2023، 9-10)

- تتمتع المؤسسة بشخصية قانونية مستقلة سواء من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
- المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات؛
- المؤسسة مركز لتحويل المدخلات إلى مخرجات من سلع وخدمات ، بمعنى أنَّ تكون قادرة على أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- المؤسسة مركز لتوزيع العائدات من بيع السلع والخدمات على مختلف الاعوان الاقتصاديين؛
- المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية حيث تعتبر مكان يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة؛
- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها؛
- المؤسسة تكون مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لها .

3.أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف التالية: (عدون 1998، 10-11)

1.3.الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الاهداف الاقتصادية للمؤسسة في مايلي:

- تحقيق الربح وهو ما يضمن بقاء المؤسسة و استمرارها ؛
- تحقيق متطلبات المجتمع من خلال توفير السلع و الخدمات ؛
- عقلنة الإنتاج من خلال الاستغلال العقلاني لعوامل الإنتاج.

2.3.الأهداف الاجتماعية :

تتمثل الاهداف الاجتماعية للمؤسسة في ما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال ما يسمح بتحسين مستوى معيشتهم؛
- تنظيم وتماسك العمال من خلال العلاقات المهنية والاجتماعية ؛
- توفير التأمينات والمرافق للعمال مثل التامين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل، التقاعد وغيرها، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم .

3.3.الاهداف التكنولوجية:

- القيام بإنشاء هيئة للبحث والتطوير وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الانتاجية علميا؛
- استعمال وسائل إعلامية حديثة لربح الوقت وتقليص التكلفة، والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة.

4.3.الأهداف الثقافية والرياضية :

تتمثل الأهداف الثقافية والرياضية للمؤسسة في ما يلي:

- توفير وسائل ترفيهية وثقافية من خلال استفادة عمالها من وسائل الترفيه والثقافة مثل المكتبات، المسارع والرحلات ، نظرا لتأثير هذا الجانب على مستوى العامل الفكري و درجة ادائه داخل المؤسسة؛
- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، فمع التطور السريع الذي تشهده وساءل الإنتاج تجد المؤسسة نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كفيلا بإعطائهم امكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالا عقلانيا كما أنَّ عمالها القدامى قد يجدون انفسهم أمام آلات لا يعرفون تشغيلها أحيانا مما يلزم اعادة تدريبهم عليها وهو ما يسمى بالرسكلة .
- تخصيص أوقات للرياضة وإقامة دورات رياضية للعمال ما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل وروتين العمل وإقامة علاقات اجتماعية بين العمال وتحقيق الانسجام ما بينهم .

4.وظائف المؤسسة الاقتصادية:

تتمثل وظائف المؤسسة الاقتصادية في ما يلي: (الغربي 1995، 162) (كركور 1974، 65)

1.4.وظيفة الإنتاج:

تتضمن وظيفة الإنتاج مختلف الأنشطة المرتبطة بمزج عوامل الإنتاج وتحويلها إلى سلع أو خدمات تلبي حاجات ورغبات المستهلكين، وتُعد الأساس في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية. وتشمل هذه الوظيفة تخطيط عمليات الإنتاج، وتنظيمها، ومتابعتها، مع الحرص على ضمان جودة المنتجات وتحسين كفاءتها.

2.4.الوظيفة التسويقية:

تشمل الوظيفة التسويقية جميع الأنشطة المتعلقة بتصريف المنتجات وعرضها على المستهلكين، والعمل على اجتذابهم وترغيبهم في الشراء، وذلك من خلال اتخاذ القرارات الأساسية المرتبطة بالأسعار والمواصفات. كما تضم مجموع العمليات الخاصة بالبيع، والنقل، والتخزين، وتحمل المخاطر، والتسعير، وجمع المعلومات التسويقية، إضافة إلى الإعلان والترويج، وكل ما يؤدي إلى استرداد الأموال المنفقة وتحقيق عائد معقول يمكّن المؤسسة من الاستثمار والتوسع.

3.4.الوظيفة الإدارية:

تُعد الوظيفة الإدارية الإطار الذي يسمح بتعبئة مختلف قدرات المؤسسة على جميع المستويات من أجل تحقيق أهدافها العامة. ويتجسد ذلك من خلال ممارسة وظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. ويُعد التنظيم عنصرا محوريا في هذه الوظيفة، إذ يتم من خلاله تحديد وتوزيع المسؤوليات، وتقسيم أنشطة المؤسسة بين الأفراد العاملين، سواء كانوا منفذين أو مشرفين، مع تحديد العلاقات بينهم على أساس هذه المسؤوليات.

4.4.الوظيفة المالية:

تعنى الوظيفة المالية بتدبير الموارد المالية اللازمة لنشاط المؤسسة، سواء من مصادر داخلية أو خارجية، إلى جانب إدارة النفقات والإيرادات، وضمان التوازن المالي بما يكفل استمرارية المؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

5.4.وظيفة الموارد البشرية:

تهدف وظيفة الموارد البشرية إلى استقطاب اليد العاملة المؤهلة، وتنظيمها، وتحفيزها، وتكوينها، بما يضمن رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.

5.تصنيفات المؤسسة الاقتصادية:

تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى عدة أنواع وفقا للمعايير التالية: (بوجدار 2022-2023، 7-11)

1.5.معيار طبيعة الملكية :

حسب هذا المعيار ،توجد الانواع التالية:

1.1.5.مؤسسة خاصة: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكية الأموال فيها لفرد، أو مجموعة من الأشخاص، كشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة

2.1.5.مؤسسة عامة: وهي التي تعود ملكيتها للدولة كالشركات الوطنية؛

3.1.5.مؤسسة المختلطة: وهي التي تشترك الدولة أو أحد هيئاتها مع الأفراد في ملكية الأموال وفي سلطة القرار؛

2.5.المعيار القانوني :

حسب هذا المعيار ،توجد الانواع التالية:

1.2.5.شركة الأشخاص : عبارة عن مؤسسة تقوم أساسا على الاعتبار الشخصي وتعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر ، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال من أو عمل لاقتسام دق ما ينتج عن هذه الشركات من أرباح أو خسائر، وتنقسم هذه الشركات حسب القانون التجاري الجزائري إلى :

- **شركة التضامن:** وهي من أهم شركات الأشخاص، إذ يقدم فيها الشركاء حصة نقدية عينية أو حصة عمل قد تتساوى قيمتها، وقد تختلف من شريك إلى آخر، وللشركاء بالتضامن صفة التاجر وهم مسؤولين من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة، يتألف عنوان الشركة من أسماء جميع الشركاء أو بعضهم .
- **شركة التوصية البسيطة:** وتشمل فئتين من الشركاء، شركاء متضامنون يمكنهم إدارة الشركة وهم مسؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون، إضافة إلى حصصهم في رأس المال، وكذلك شركاء موصون تتحدد مسؤولياتهم بقدر حصصهم، إذ لا يمكنهم أن يقوموا بإدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة.

▪ **شركة المحاصة:** وهي نوع خاص من الشركات، فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية ولا رأسمالية ولا عنوان، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخص أو أكثر بأن يقدم كل منهم حصة من مال أو عمل ، للقيام بعمل واحد أو عدد من الأعمال قصد اقتسام الأرباح وتحمل الخسائر بين الشركاء

2.2.5.شركة الأموال: وهي الشركة التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي كشركات الأشخاص، بل تقوم على الاعتبار المالي، بحيث يستطيع كل شخص المساهمة في رأس مالها، بمعنى أنَّ اهتمام الشركة يوجه إلى جمع رأس المال اللازم لها دون البحث في شخصية الشريك، وهي شركة تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصا في رأس مالها على شكل أسهم، وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول ويكتسبها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام، والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها، ويتقاضون مقابل أسهمهم أرباحا موزعة، وقد ظهر هذا النوع من الشركات بسبب عدم استطاعة شركات الأشخاص تأمين المبالغ الضخمة خاصة تلك التي تنفق على الاستثمارات الكبرى . وتنقسم هذه الشركات إلى ما يلي:

▪ **الشركات ذات المسؤولية المحدودة** : وهي شركة تتألف من شخصين أو أكثر، بحيث أنَّ عدد الشركاء فيها يكون محدد، ورأسمالها مقسم إلى حصص متساوية غير قابلة للتداول، أما إدارة الشركة فيمكن أن تستند لأحد الشركاء أو أكثر ويمكن أن يكلف بها طرف أجنبي، وكما أنَّ الشركاء يتحملون الخسارة إذا تحققت في حدود نسبة مساهمة كل واحد منهم في رأس مال الشركة ، وحسب القانون التجاري الجزائري فان رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا يقل عند 100.000 دج ويقسم إلى حصص متساوية لا تقل كل واحدة منها عن 1000دج كما لا يسمح أن يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع من الشركات عشرون شخصا، وإذا تجاوز عدد الشركاء هذا العدد وجب تحويلها إلى شركة مساهمة في أجل لا يتعدى سنة واحدة.

▪ **شركات المساهمة أو ذات أسهم** : تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصا من رأس المال على شكل أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، يقوم المساهمون بشرائها عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام ، ويتم تداولها في السوق الثانوية، ويكون كل شريك مسؤول عن ديون الشركة بمقدار ما يملكه من الأسهم . عدد الشركاء يجب أن لا يقل عن 7 شركاء، و رأس المال لا يقل عن 5 ملايين دج في حالة لجوء الشركة إلى الاكتتاب العام للأسهم، أو 1 مليون دج إذا لجأت الشركة إلى التأسيس المغلق .

▪ **شركات التوصية بالأسهم:** تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامنين وموصين، غير أنَّ الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل، دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين على عكس شركة التوصية البسيطة.

3.5.معيار قطاع النشاط:

حسب هذا المعيار ،توجد الانواع التالية:

1.3.5.مؤسسة فلاحية: وهي مؤسسات متخصصة في القطاع الفلاحي وما يتضمنه من الزراعة بمختلف أنواعها، وتربية المواشي والدواجن ، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري

2.3.5.مؤسسة صناعية: وهي مؤسسات متخصصة في القطاع الصناعي عبر تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، وكذلك صناعات تحويل وتكرير للمواد الطبيعية من

معادن وطاقة وغيرها وهي ما تسمى بالصناعات الإستخراجية، ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة.

3.3.5.مؤسسة خدماتية: وهي مؤسسات متخصصة في القطاع الخدماتي الذي يتضمن العديد من الانشطة المتعلقة بالنقل ، التعليم، الصحة ، التمويل وغيرها

4.5.معيار الحجم:

حسب هذا المعيار ،توجد الانواع التالية:

1.4.5. مؤسسة صغيرة ومتوسطة: لهذا النوع من المؤسسات ميزة أساسية تكمن في بساطة البنية الهيكلية ، كما أن طرق تسييرها غير معقدة، إضافة إلى قلة العاملين فيها، والنسبة للجزائر وحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج وتستوفي بالاستقلالية.

2.4.5.مؤسسة كبيرة : وتشغل يد عاملة كبيرة تفوق 500 عامل، ملكيتها غالبا ما تعود إلى عدد كبير من الأشخاص.

الشكل 14 : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

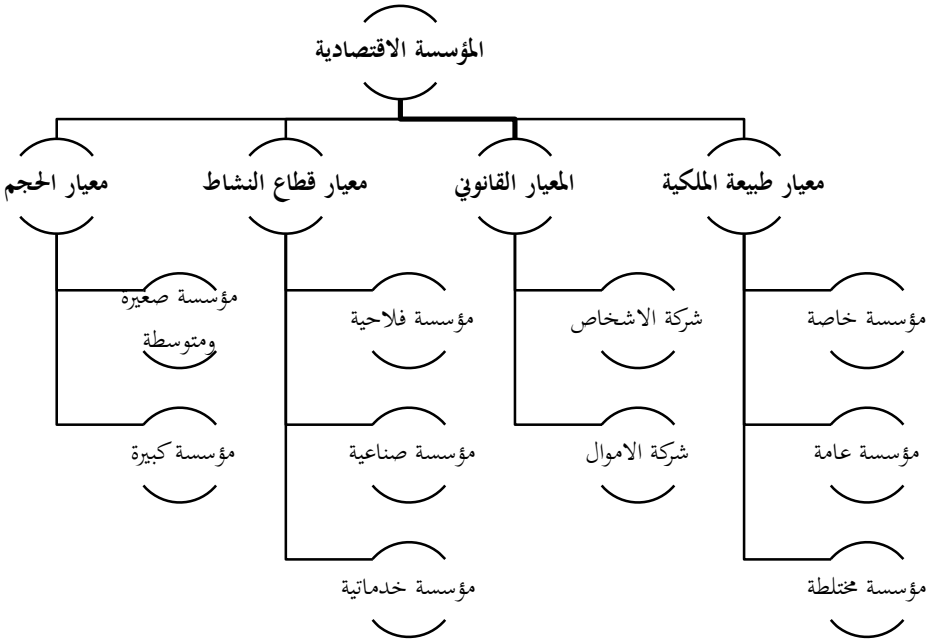

المصدر: من اعداد الأستاذة

أسئلة تقويمية

1. تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجوعة من الخصائص ، اذكرها مع الشرح؟
2. أعط أمثلة عن مؤسسات اقتصادية لكل نوع.؟
3. ما دور المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد و المجتمع؟
4. قارن بين المؤسسة العامة والخاصة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؟
5. ما الفرق بين شركات الأشخاص وشركات الأموال؟
6. ما الوظائف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية؟ اشرح كل وظيفة بإيجاز؟
7. كيف تؤثر خصائص المؤسسة على قدرتها على المنافسة في السوق؟

الفصل الحادي عشر

الأسواق

تمثل الأسواق المكان الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات بين المنتجين والمستهلكين، وهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. وتكمن أهمية دراسة الأسواق في فهم كيفية تحديد الأسعار، وتوازن العرض والطلب. وعليه، يتناول هذا الفصل تعريف السوق ووظائفه ومكوناته، كما يستعرض أنواع السوق المختلفة، ويشرح آليات الطلب والعرض وكيفية الوصول إلى توازن السوق.

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم السوق والالمام بمختلف وظائفه؛
- التعرف على مكونات السوق والعوامل المؤثرة فيها؛
- التمييز بين أنواع الأسواق المختلفة وخصائص كل نوع؛
- فهم الطالب آليات الطلب والعرض وكيفية تحديد توازن السوق.

1. تعريف السوق:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالسوق ، نذكر منها:

- هو المكان الذي يتم فيه تحويل ملكية السلعة من خلال اجتماع البائعين مع المشترين. (منديل 2002، 58)
- التقاء قوى العرض وقوى الطلب على السلع والخدمات ومن خلال تفاعل هذه القوى يتحدد الثمن والكمية المتبادلة . (مصلح و خلف 2022، 47)
- المكان الذي يلتقي فيه البائعين والمشترين، ويتم فيه تحويل ملكية السلع، أما الاقتصاديون فقد استخدموا لفظ السوق ليشير إلى مجموعة المشترين والبائعين الذين يتعاملون في سلعة أو مجموعة من السلع وتحدده قوى الطلب والعرض (الصحن 1995، 15)

بناء على التعاريف السابقة ، نستنتج أنَّ السوق هو مكان يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات، وتتحدد فيه الأسعار والكميات وفق قوى العرض والطلب.

2. وظائف السوق:

يؤدي السوق الوظائف التالية: (العبيدي 2020، 1) (طاقة و اخرون 2008، 192)

- تحديد قيم السلع والخدمات؛
- تنظيم الإنتاج من خلال سوق عوامل الإنتاج الذي يحدد للمنتج تكاليف الإنتاج، وكذا سوق الاستهلاك الذي يحدد للمنتج أسعار وكميات السلع ؛
- توزيع الناتج حيث أن كل فرد من الناحية النظرية يستلم دخلا طبقا لمقدار ماينتجه، أي أن الأفرد الأكثر انتاجية هم أولئك الذين يملكون الموارد المنتجة ويحصلون على دخول عالية ويكونون تبعا لذلك أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات؛
- التقنين ، أي تقييد الاستهلاك الجاري طبقا للإنتاج الموجود وهذا هو جوهر التسعير؛
- يقوم بعملية التوقعات المستقبلية والتنبؤ التي تأتي من خلال حركات المبيعات؛
- تحديد اتجاهات وأنماط الادخار والاستثمار المستقبلية في مناطق معينة.

3. مكونات السوق:

يتكون السوق من العناصر التالية: (العمر 2003، 73)

1.3.المشترون:

يجب التمييز بين المشتري والمستهلك حيث يمكن أنهما يختلفان في مايلي: صاحب الفكرة، المؤثر على عملية الشراء، متخذ القرار، من يدفع قيمة المشتريات، من يقوم بالشراء الفعل، من الذي يقوم بالصيانة والاصلاح.

2.3.البائعون (العرضون) :

ويقصد بهم المؤسسات التي تقدم أو تعرض السلع أو الخدمات في السوق، ويمكن التمييز بين عدة حالات: حالة العارض الوحيد للسلعة في السوق وتسمى بسوق الاحتكار مثل احتكار الدولة لبعض القطاعات الاستراتيجية، حالة قلة العارضين للسلعة في السوق وتسمى احتكار القلة مثل سوق محطات البترول، السيارات وغيرها .وأخيرا حالة كثرة العارضين للسلعة في السوق وتسمى بسوق المنافسة التامة

3.3.عناصر سلسلة الإنتاج:

بداية من المادة الاولية وصولا إلى المنتج النهائي توجد سلسلة من عناصر الإنتاج، وكل عنصر يوجد في سوق معينة، فمثال قطع الغيار التي يحتاج إليها المنتج في حالة إصابة آلة الإنتاج بالعطب مما يعني أن سلسلة الإنتاج تتكون من مجموعة المواد الضرورية لإنتاج المنتجات النهائية.

4.3.الموزع:

يعد الموزع حلقة وصل بين المنتج والمستهلك، حيث عن طريقه يتم انتقال وانسياب المنتجات، والموزع يعبر عن قنوات التوزيع، منها القصيرة، ومنها المتوسطة، ومنها الطويلة.

5.3.العناصر الاخرى في السوق:

وهي التي تؤثر على شروط عمل السوق وتتمثل في الدولة والمؤسسات الحكومية، المؤسسات المهيمنة مثل غرفة التجارة، نقابات التجارة والحرفيين، مؤسسات مدنية أخرى مثل منظمات حماية المستهلك وأخيرا بعض مؤسسات الدعم مثل المؤسسات المالية، البنوك، والتأمين...الخ.

4. أنواع السوق :

تتعدد أنواع السوق حسب المعايير المعتمد عليها في التصنيف والتي تتضمن ما يلي: (مصلح و خلف 2022، 46-50) (طاقة و اخرون 2008، 192)

1.4.معيار البعد الجغرافي:

حسب معيار البعد الجغرافي، ينقسم السوق إلى ما يلي:

1.1.4.أسواق محلية:

طبيعة العادات والتقاليد والمناخ المحلي، تفرض على المنتج إنتاج سلعة معينة لا تستهلك إلا في نطاق محدد، وارتفاع تكاليف النقل يساعد على بقاء السلع في نطاق محلي، وأيضا أن بعض السلع تكون غير ملائمة للأقاليم المجاورة، وكما أنَّ سهولة وسرعة تلف هذه السلع يؤدي بها إلى أن تكون سلعا تستهلك محليا.

2.1.4.أسواق إقليمية:

هي أسواق تضم عدة دول لها عادات وتقاليد ومناخ واحد، ووجودها في إقليم واحد يساعد على إنتاج سلعة معينة يمكن استهلاكها داخل هذا الإقليم.

3.1.4.أسواق دولية(عالمية):

هي أسواق يتم فيه إنتاج السلع بحيث تصلح للاستهلاك على مستوى العالم، وقد جاءت هذه الأسواق نتيجة للتخصص الدولي عن طريق نظرية ريكاردو، الكلفة النسبية، أي أنَّ من مصلحة المنتج إنتاج سلعة معينة تنخفض فيها الكلفة النسبية إلى أقل ما يمكن.

2.4.معيار طبيعة السلعة:

يقسم السوق حسب هذا المعيار على ما يلي:

1.2.4.أسواق المال والنقد:

سوق النقد هي السوق التي يلعب فيها الجهاز المصرفي الدور الأساسي بتحكمه في عرض النقود ومعدلات السيولة النقدية ، والتي يتم فيها اصدار وتبادل الادوات المالية قصيرة الاجل التي تكون مده استحقاقها أقل من سنة مثل اذون الخزانة

والكمبيالة المصرفية والاوراق التجارية وشهادات الايداع القابلة للتداول والودائع والقروض وخطابات الضمان والاعتمادات المصرفية . أما سوق رأس المال تلعب فيه المؤسسات المالية الكبيرة الدور الرئيس كمصارف الاستثمار وشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي ويتميز سوق رأس المال بتعامله في الأوراق المالية طويلة الأجل والتي لها فترات استحقاق تزيد عن عام ويعتبر هذا السوق أكثر تنظيما من السوق النقدي.

2.2.4.سوق العمل:

في هذا السوق يوجد الباحثون عن العمل وعروض العمل ويوجد فيه كذلك اصحاب الشركات الذين يخلقون مكان العمل ويبحثون عن اليد العاملة. وعليه فان سوق العمل هو السوق الذي يلتقي فيه المشترون وهم أصحاب الأعمال والبائعون وهم العمال.

3.2.4.سوق السلع:

وهي السوق المألوفة والخاصة بالسلع والتي تتكون وفقا لطبيعة السلع أو القطاع الإنتاج لها، وتتضمن ما يلي:

- **أسواق السلع الزراعية:** وتخصص تلك الأسواق لتسويق السلع والمنتجات والمحاصيل الزراعية وغالبا ما يتعامل فيها العاملون في القطاع الزراعي ومنها مثال أسواق الجملة ونصف الجملة للسلع الزراعية.
- **أسواق السلع الاستهلاكية:**

هي الأسواق المتخصصة في السلع والمنتجات التي تسهم في الاشباع المباشر للمستهلك النهائي ،أي الاستهلاك الشخصي المباشر وتتصف بكبر حجمها و تعدد السلع والمنتجات فيها.

- **أسواق السلع الصناعية:**

عادة تكون تلك الاسواق مخصصة في تسويق السلع الصناعية لتغذية صناعات أخرى حيث يتم الشراء من تلك الأسواق للاستخدام في انتاج سلع نهائية.

- **سوق الخدمات:**

تمثل الخدمة سلعه هذا السوق ويأتي العرض ممن يمتلكون خبرات معينة والطلب من كافة أفراد المجتمع الذين يحتاجون هذه الخبرات مثل صيانة السيارات يمثل عرضها ميكانيكي وكهربائي السيارات وطلبها كل من يمتلك سيارة يحتاج الى صيانتها.

3.4.معيار توحيد السعر:

تنقسم الاسواق من حيث امكانية تحديد سعر موحد للسلعة إلى نوعين:

1.3.4.السوق الكاملة:

يصف الاقتصاديون السوق بأنها كاملة إذا كان جميع من ينتظر منهم البيع والشراء على علم مستمر بالأسعار التي تعقد فيها الصفقات وعلى علم بما يعرضه البائعون وما يطلبه المشترون وحينما يكون هناك سعر واحد في كافة انحاء سوق ودون تكبد المتعاملين أي تكاليف، وللسوق الكاملة شروط:

- البضاعة المباعة في نفس النوع من حيث طبيعتها أي متجانسة حيث المشتري لايجد فروقا في النوعية؛
- المعيار لعقد صفقة أن تكون على أحسن ما يبتغيه البائع والمشتري فلا يكون هناك افضليات شخصية بين العاملين في السوق؛

- أن لا يكون هناك فواصل مكانية وزمانية أي أن البائع والمشتري يكونان موجودين في المكان نفسه ويتم البيع والشراء في الوقت نفسه؛
- كل ناشط في السوق يعرف أسعار الطرف الآخر وعروضه بحيث يكون هناك شفافية سوق تامة. وحينما لا يتحقق واحد أو أكثر من هذه الشروط توصف السوق بأنها غير كاملة.

2.3.4.السوق غير الكاملة:

يؤكد الواقع أن النمط الشائع لأغلبية الاسواق هي السوق غير الكاملة لعدم توفر في جميع الشروط السابقة العلم التام. كما أن السلع ذات البدائل الكاملة متوفرة بكثرة في الأسواق.

4.4.معيار درجة المنافسة:

1.4.4.سوق المنافسة التامة:

للتعرف على سوق المنافسة التامة لابد من التعرف على خصائص سوق المنافسة الكاملة وتوازن المؤسسة في سوق المنافسة الكاملة في الاجلين القصير والطويل، والاثار الايجابية والسلبية لسوق المنافسة التامة.

تتميز سوق المنافسة التامة بالخصائص التالية:

- تجانس السلع التي يتيحها البائعون؛
- مبيعات كل بائع او منتج صغيرة جدا بالنسبة الى مبيعات السوق كله بحيث لا يستطيع كل بائع بمفرده أن يؤثر على السعر السائد في السوق؛
- وجود درجة عالية من المقدرة على الحركة لعوامل الإنتاج وانعدام تكلفة النقل عموما؛
- الاسعار حرة في الارتفاع والانخفاض دون قيد مفروض على السوق؛
- حرية الدخول والخروج للمنتجين في الاجلين القصير والطويل؛
- العلم الكامل بما يجري في السوق؛
- عدد كبير من البائعين والمشترين.

2.4.4.سوق المنافسة الاحتكارية:

في هذا السوق يسقط احد الافتراضات التي تقوم عليها فكرة المنافسة الكاملة وهو أنَّ جميع المنتجات متماثلة حيث يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار سمه هامة من سمات المنافسة في العصر الحديث وهي استخدام المؤسسات للإعلان والعلامات التجارية والتي تعمل على اقناع المشترين بأنَّ منتجها يتفوق على منتجات المؤسسة المنافسة حتى لو كانت تلك الفروق بسيطة في مضمونها ومن أوضح الامثلة على تلك الأسواق أسواق المنظفات المنزلية و المشروبات.

3.4.4.سوق احتكار القلة:

هو السوق الذي يوجد فيه عدد قليل من المنتجين يساهم كل منتج منهم بنسبه كبيره في الإنتاج الكلي وبذلك يستطيع أن يؤثر في ثمن السلعة في الاسواق ويتوقف تصرف كل منهم على تصرفات الآخرين حيث أنَّ كل منتج يضع سياسة ويشكلها على ضوء سياسات المنتجين الاخرين من نفس الصناعة ويمكن تصنيف حالات اسواق احتكار القلة في مجموعتين رئيسيتين على أساس وجود أو غياب التمييز فإذا كانت منتجات المؤسسات الاخرى متماثلة فإنَّ السوق في هذه الحالة يكون سوق احتكار القلة التام، أما إذا كانت المنتجات متميزة فإنَّه يطلق عليه سوق احتكار القلة غير التام .

4.4.4.سوق الاحتكار التام:

يتواجد في هذا السوق منتج واحد ينتج سلعه ليس لها بدائل قريبة، ويتميز هذا السوق بالخصائص التالية:

- وجود منتج واحد في السوق لسلعة معينه؛
- عدم وجود بدائل جيدة للسلعة التي ينتجها المحتكر؛
- استحالة دخول منتجين جدد الى سوق الاحتكار التام لأسباب مالية، تقنية أو قانونية؛
- مرونة الطلب السعرية منخفضة ؛
- التحكم الكبير للمنتج بالسعر؛
- المعلومات عن السوق غير متوفرة؛
- يحقق المنتج أرباحا احتكارية.

الشكل 15: أنواع السوق

المصدر: من اعداد الأستاذة

5.الطلب، العرض وتوازن السوق:

1.5.الطلب ومحدداته:

يقصد بالطلب الرغبة المدعمة بقدرة شرائية للحصول على سلعة أو خدمة خلال فترة زمنية معينة مقابل أسعار محددة، والطلب قد يكون مباشر كالطلب على الموارد الغذائية والملابس، كما قد يكون مشتقا كالطلب على النقود ومن العوامل المؤثرة على الطلب (المحددات) نجد ما يلي: (كوديد 2017-2018، 60)

- **المحددات الكمية:** هي القابلة للقياس ومنها: سعر السلعة ذاتها، سعر السلع الأخرى المكملة والبديلة، دخل المستهلك وعدد المستهلكين في السوق.
- **المحددات النوعية:** هي غير قابلة للقياس ومنها: ذوق المستهلك، الدين والعادات، توقعات المستهلكين.

2.5.العرض ومحدداته:

هو مجموع الكميات من السلع والخدمات التي يكون البائعون أو المنتجون على استعداد لبيعها عند كل سعر معين وفي فترة زمنية محددة، ومن العوامل المؤثرة في العرض (المحددات) نجد ما يلي : (كوديد 2017-2018، 61-62)

- **سعر السلعة:** في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة يتوقع وجود علاقة طردية بين الكميات المعروضة من سلعة ما وسعرها، حيث كلما ارتفع سعر السلعة تصبح أكثر ربحية من وجهة نظر البائع، وهذا ما يدفعه إلى عرض كمية أكبر؛
- **أسعار السلع والخدمات الأخرى:** ترتبط الكمية المعروضة من السلعة بعلاقة عكسية مع سعر السلعة البديلة لها، وبعلاقة طردية مع السلعة المكملة لها.
- **أسعار عوامل الإنتاج:** توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من سلعة ما، وأسعار عوامل الإنتاج، ذلك أن هذه الأخيرة تعتبر تكاليف بالنسبة للمنتج، حيث كلما ارتفعت أسعار عوامل الإنتاج تزيد التكاليف، مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلعة.
- **المستوى الفني للإنتاج:** توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة والمستوى الفني للإنتاج، فكلما ازداد التقدم التكنولوجي لإنتاج سلعة معينة أدى ذلك إلى انخفاض التكاليف، وبالتالي زيادة عرض السلعة.
- **عدد المنتجين:** كلما ارتفع عدد المنتجين من سلعة معينة، كلما ارتفع العرض منها، والعكس صحيح.

كما أنَّ فرض الدولة لضرائب على الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي تراجع كميات السلع المنتجة والمعروضة، أما في الحالة العكسية، أي أن تقدم الدولة معونات للمنتجين، يؤدي ذلك إلى انخفاض التكلفة، ما يساعد على إنتاج وعرض كميات أكبر من السلعة.

3.5.توازن السوق:

يقصد بتوازن السوق، الحالة التي عندها تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من نفس السلعة خلال فترة زمنية معينة وعند سعر معين. وبتعبير أخر، يتحقق توازن السوق عندما يرغب المشترون في شراء كمية معينة من السلعة ويرغب البائعون في بيع نفس الكمية عند نفس السعر وخلال فترة معينة. ويمكن التعبير عن توازن السوق هندسيا بأنَّه تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض للسلعة ونقطة التقاطع تحدد كل من السعر التوازني وكمية التوازن.

الشكل 16: توازن السوق

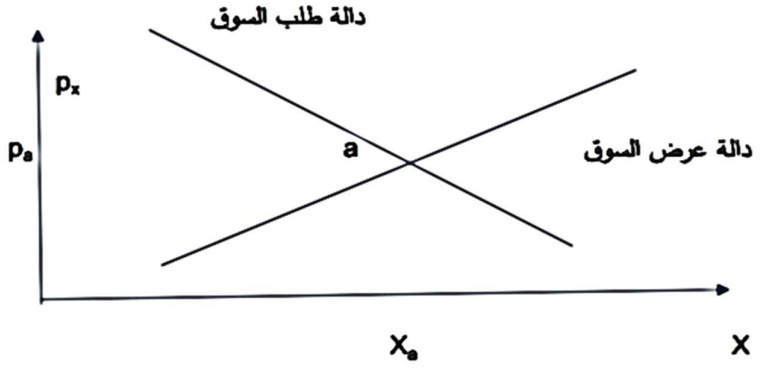

المصدر: من إعداد الاستاذة

أسئلة تقويمية

1. اشرح وظائف السوق في الاقتصاد؟
2. ما هي المكونات الرئيسية للسوق؟ وضح دور كل منها؟
3. ماهي العوامل المؤثرة في الطلب والعرض في السوق؟
4. كيف يتحقق توازن السوق؟
5. كيف يساهم توازن السوق في استقرار الأسعار؟
6. اذكر أنواع الأسواق حسب درجة المنافسة وبين خصائص كل نوع؟
7. ما دور السياسات الحكومية في تحقيق توازن السوق عند اختلاله؟
8. كيف يؤثر كل من العرض و الطلب على الأسعار في السوق؟

الفصل الثاني عشر

النقود

تلعب النقود دورا مهما في الاقتصاد، إذ تستخدم كوسيلة لتسهيل التبادل التجاري وتحديد قيمة السلع والخدمات. لذا سيتناول هذا الفصل نشأة النقود وتعريفها، وخصائصها وأنواعها المختلفة، كما يوضح وظائف النقود ودورها في تسهيل عمليات التبادل في الاقتصاد.

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم النقود ونشأتها؛
- المام الطالب بمختلف خصائص النقود التي تميزها عن وسائل التبادل الأخرى؛
- تمكين الطالب من فهم وظائف النقود في الاقتصاد؛
- تعرف الطالب على أنواع النقود المختلفة واستخداماتها.

1.نشأة النقود:

مرت المجتمعات بالعديد من المراحل قبل اكتشافها للنقود واستخدامها بشكلها الحالي، ويمكن إيجاز تلك المراحل على النحو التالي: (الشريف بدون سنة ، 3-5)

1.1.مرحلة الاكتفاء الذاتي :

لقد كان أسلوب المجتمعات البدائية في حصولها على احتياجاتها أسلوبا تلقائيا، فقد كان الانسان يبحث عن الثمار، ويصطاد الطير والحيوان إذا أحس بالجوع، ويبحث عن الابار والعيون إذا أحس بالعطش ويأوي إلى ظل الاشجار أو إلى الكهوف إذا أحس بالتعب أو احتاج إلى الراحة أو أحس بالخوف، وقد كانت بداية التطور تلك المجتمعات عندما عرف الانسان الاستقرار حول الأنهار والابار، فقد ساعد ذلك على القيام بأول نشاط إنتاجي زاوله الانسان وهو الزراعة، وبالتالي استبدل الانسان البحث عن الثمار بما ينتجه من محاصيل زراعية واستبدل صيد الطير والحيوان بتربيتها، واتخذ من جلود الحيوانات وجذوع الاشجار مسكنا يقيم فيه ، وبالتالي أصبح الانسان يعتمد في توفير احتياجاته على ما يزاوله من أنشطة إنتاجية.

2.1.مرحلة التخصص والتبادل في الانتاج :

مع تطور المجتمعات وزيادة متطلبات الانسان وتنوع السلع والخدمات أصبح من الصعب على كل فرد أن يقوم بإنتاج جميع ما يحتاج إليه من السلع، وبالتالي أتجه كل فرد من أفراد المجتمع للتخصص في نشاط إنتاجي معين تاركا باقي الأنشطة لباقي أفراد المجتمع، ثم يبادل ما يفيض من إنتاجه بما يحتاج إليه من إنتاج الاخرين .وقد أدى هذا التخصص في الإنتاج إلى استخدام أول نظام للتبادل التجاري عرفه الانسان وهو نظام المقايضة.

- **تعريف نظام المقايضة:**

يعرف نظام المقايضة بشكل عام بأنه مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة دون وسيط، ومثال ذلك أن يبادل شخص كمية من القمح بكمية من العسل أو كمية من التفاح بكمية من الأرز .

- **عيوب نظام المقايضة وصعوباتها:**

لقد ترتب على استخدام نظام المقايضة العديد من العيوب والصعوبات من أهمها ما يلي :

– **صعوبة توافق الرغبات:**

يقتضي نظام المقايضة أن يرغب كل طرف من أطراف التبادل في السلعة التي يعرضها الطرف الآخر، إلا أنَّ التوافق في الرغبات قد لا يتحقق إلا بصعوبة، نظرا لاختلاف الأذواق فمثلا من لديه قمح ويريد مبادلته بالعسل عليه أن يبحث في السوق على صاحب العسل، إلا أنَّه قد لا يرغب صاحب العسل في القمح وإنما يرغب مثلا في الأرز، وبالتالي فإن على صاحب القمح أن يبحث عن شخص لديه الأرز ليبادله بالقمح ثم يبادل الأرز بالعسل، وهكذا قد يستدعي هذا الأمر القيام عدة صفقات إلى أن يحصل الشخص على السلعة التي يرغب فيها.

– **صعوبة تجزئة بعض السلع:**

يستدعي نظام المقايضة أن تكون السلع المتبادلة متقاربة القيمة قدر المكان، لأنَّ السلع المختلفة غالبا ما تكون مختلفة القيمة ولذلك قد يضطر أحد أطراف التبادل إلى تجزئة سلعته لكي يعطي الطرف الآخر الكمية التي تساوي السلعة الأخرى، إلا أنَّ بعض السلع غير قابلة للتجزئة وقد تفقد قيمتها إذا جزئت.

– **عدم وجود أداة للادخار:**

يقتضي نظام المقايضة أن يوفر كل شخص فائض نتاجه من السلعة التي يتخصص في إنتاجها في شكل مخزون سلعي حتى يحين وقت الحاجة إلى السلع الأخرى، إلا أنَّ بعض السلع غير قابلة للتخزين كسلعة اللحوم والخضروات ونحو ذلك، كما أنَّ السلع القابلة للتخزين تحتاج إلى مؤونة وتكلفة ومن هنا تظهر صعوبة ادخار فائض الإنتاج في ظل نظام المقايضة.

- **عدم وجود أداة للوفاء بالديون والمدفوعات الآجلة:**

لا يوجد في ظل نظام المقايضة أداة للوفاء بالديون أو المدفوعات الآجلة فمثلا من يقترض خروفا لإطعام ضيفه فإنَّه يجد صعوبة في رد مثل الخروف الذي اقترضه في الجودة وفي الحجم.

- **تعدد نسبة التبادل بين السلع:**

في ظل هذا النظام لا يوجد معيار أو مقياس لتحديد أسعار السلع، وإنما تحدد أسعار السلع المتبادلة في كل صفقة على حدة، وهذا يؤدي إلى وجود نسبة تبادل كثيرة لكل السلع يصعب على الفرد حفظها. مثلا السوق الذي يحتوي على مائة سلعة فقط فإنه سيوجد لكل سلعة 99 نسبة تبادل ومن هنا تظهر صعوبة تعدد نسبة التبادل بين السلع.

3.1.مرحلة استخدام النقود:

نتيجة للعيوب والصعوبات التي ترتبت على استخدام نظام المقايضة فقد اتخذ كل مجتمع سلعة معينة توافق ظروفه كوسيط للتبادل لتسهيل عملية تبادل السلع، ومن هنا ظهرت النقود في شكلها البدائي وهو ما يعرف بالنقود السلعية لتظهر بعدها النقود المعدنية ثم النقود الورقية فالنقود الكتابية وأخيرا النقود الالكترونية .

2.تعريف النقود:

تعرف النقود على أنَّها أي شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام، وهذا هو التعريف الوظيفي للنقود، أي تعريف النقود حسب وظائفها، وحتى تؤدي النقود وظيفتها كأداة مبادلة مقبولة يجب أن تتمتع بصفة القبول العام، سهولة حملها، استحالة تآكلها، قابليتها للتجزئة، تجانسها وندرتها النسبية. (الموسوي 1993، 23)

كما عُرّفت كذلك على أنَّها أي شيء يجيز العرف أو القانون استعماله في دفع ثمن السلع أو في تسوية الديون، بشرط أن يكون ذلك الشيء يلقى القبول العام لدى الأفراد، والنقود هي وسيلة التعامل لا تطلب لذاتها إنَّما لما يمكن أن تحققه من منفعة. (بصيري 2020، 6)

وعليه، فإنَّ النقود هي وسيلة عامة للتبادل يستخدمها الافراد مقابل الحصول على السلع والخدمات وتسوية الديون.

3.خصائص النقود:

تتميز النقود بالخصائص التالية: (ديب 2023-2024، 8-9) (شعابنة 2021-2022، 7-8)

1.3.سهلة الحمل:

لابد للنقود من أن تكون سهلة الحمل وسهلة النقل من أجل أن تكون متاحة للجميع في جميع المناطق وإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزة كما هو الحال في نظام المقايضة فسيكون من المتعذر استخدامها كوسيطة للتبادل، وإن تم ذلك ستكون تكلفة المبادلات مرتفعة نسبيا؛

2.3.غير قابلة للتلف:

يجب أن تكون النقود غير قابلة للتلف حتى لا تفقد قيمتها؛

3.3.قابلة للتجزئة:

تتسم النقود بقابليتها للتجزئة بحيث يمكن إصدارها في شكل وحدات كبيرة وصغيرة ومتوسطة؛

4.3.سهلة التمييز:

يجب أن تتسم النقود بسهولة التمييز من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئة من فئات العملة كما هو الحال بالنسبة للعملات المعدنية والورقية؛

5.3.ذات مواصفات موحدة:

يجب أن تتمتع النقود بهذه الخاصية حتى تتمتع بالقبول العام ولتفادي أي نشوب خلاف بين طرفي التبادل، كما يجب أن تتمتع النقود بهذه الصفة حتى يتم تفادي حدوث أي نوع من التزوير.

6.3.عامة وشاملة:

يجب أن تكون غير محددة وليست مخصصة وهذه الخاصية تميز النقد عن غيره من الأوراق مثل سند الشراء أو تذكرة السفر أو بطاقة الهاتف التي هي مخصصة لغرض معين، ومن ثم فهي ليست عامة ولا نهائية ;بالتالي تتميز النقود بعدم التخصيص.

7.3.محددة بإقليم معين:

إنَّ خاصية التعميم للنقود ليست مطلقة فهي أداة للتسديد أو الشراء في مساحة معينة إقليميا، لأنَّ لكل دولة نقودها ولكن مع ظاهرة العولمة يمكن لبعض العملات أن تكون عالمية التداول كاليورو والدولار.

8.3.وحداتها متجانسة ومتماثلة:

إنَّ كل وحدة نقدية ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى في نفس الفئة وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الابراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكها. أي يوجد استقرار في عملة التبادل. فالاختلاف بين القيمة الشرائية لوحدات النقود المستعملة في التداول يؤدي إلى اختفاء الوحدات النقدية المرتفعة القيمة الشرائية وبقاء الوحدات النقدية الأقل قيمة من التداول.

الشكل 17: خصائص النقود

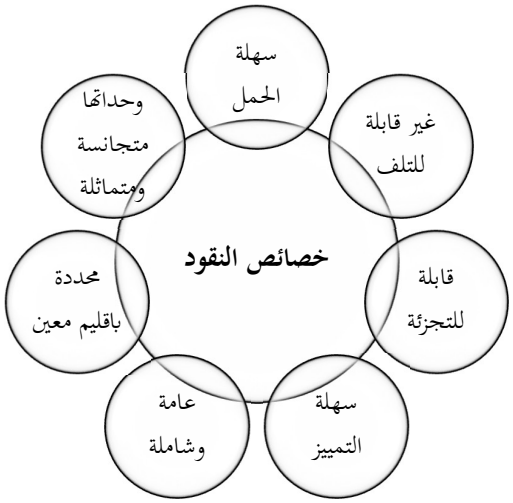

المصدر: من اعداد الأستاذة

4.أنواع النقود:

تتمثل انواع النقود في مايلي: (حمادة 2020-2021، 20-23)

1.4.النقود السلعية :

تعد النقود السلعية أول أنواع النقود التي عرفتها البشرية، حيث لجأ إليها الناس للتخلص من مشاكل المقايضة وصعوباتها المختلفة. وقد تداولت المجتمعات في مراحلها الأولى أشكالا مختلفة منها ،مثل الماشية، الجلود، الفراء، العاج، القمح، اللبن، الشاي، السكر ...الخ وذلك حسب طبيعة المجتمع. واجه هذا النوع من النقود العديد من المشاكل أهمها ما يلي:

- ارتفاع نفقات النقل والتخزين وشروط خاصة مثل التهوية والحرارة؛
- عدم إمكانية تجزئة النقود السلعية لتحقيق المبادلة في المعاملات الاقتصادية البسيطة؛
- تعرض بعض أنواع السلع إلى التلف والفساد.

2.4.النقود المعدنية:

نتيجة للصعوبات التي واجهت المجتمعات في استخدام النقود السلعية، ونتيجة للتطور في استخدام الادوات والمعدات، فقد انتشر استخدام المعادن كنقود. وقد تطور حال البشرية من استخدام المعادن الرخيصة مثل النحاس والبرونز، إلى تفضيل استخدام المعادن النفيسة كالذهب والفضة. وقد ظهر الذهب والفضة كبديل عن النقود السلعية لما لهما من خصائص مميزة وقدرة فائقة على القيام بوظائف النقود.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تفضيل استخدام الذهب والذهب كنقود معدنية ما يلي:

- عدم القابلية للتلف، مما يجعلها أقدر على غيرها من أداء وظيفة النقود كمخزن للقيمة؛
- الندرة النسبية، ما يعني ارتفاع قيمتها وسهولة نقلها، وبالتالي تفضيل استخدامها في المبادلات وكأداة لاختزان القيم؛
- الثبات النسبي في القيمة بالمقارنة مع غيرها من السلع نظرا لضآلة الإنتاج منها مما يؤهلها كقاعدة للمدفوعات المؤجلة وكمخزن للقيم؛
- التماثل التام في جوهر المعادن النفيسة مما يمكن من قياس عيارها، أي درجة نقائها، وبالتالي يمكن تشكيلها في صورة وحدات نقدية معيارية (سبائك، مسكوكات) تستخدم كمقياس للقيمة؛
- القابلية للتجزئة إلى أجزاء متماثلة يتناسب حجمها مع القيم المختلفة لعمليات التبادل؛
- تستخدم أيضا المعادن النفيسة كالذهب لأغراض أخرى كالزينة والصناعة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية للذهب نتيجة إضافة الطلب الأصلي إلى الطلب النقد.

تشتمل النقود المعدنية على نوعين وهما:

1.2.4.النقود المعدنية الرئيسية:

والتي يفرض القانون على الأفراد قبولها في التعامل مهما كبرت الكميات المتعامل بها، وهي تتصف بقوة إبراء غير محدودة .

2.2.4. النقود المعدنية المساعدة:

وهي تمثل أجزاء العملة الرئيسية وتستعمل في المبادلات الصغيرة، ويتم سك هذه النقود من معادن غير نفيسة كالنيكل أو البرونز والنحاس وألمنيوم، تتسم هذه النقود بقوة إبراء محدودة، ممكن للدائن ألا يقبلها إذا تجاوزت مبلغا معينا، كما أنَّ النقود المساعدة تحتوي على معدن تقل قيمته السلعية عن قيمته الاسمية كنقد.

3.4.النقود الورقية :

لم يكن استعمال الورق النقدي كأداة لسداد الديون حادثا منفصلا عن مرحلة النقود المعدنية، فقد كان الصرافون الرومان يصدرون ايصالات تمثل النقد المعدني المودع لديهم، وكان يتم تداولها من شخص إلى آخر، وعلى سبيل المثال كان الصينيون يستعملون أوراقا نقدية تحمل طابعا الدولة، ولكن هذه الوثائق التي تشير إلى المعدنين (الذهب والفضة) كانت تعبر عن ملكية الذهب والفضة لحامل الوثيقة.

وتتضمن النقود الورقية عدة أنواع منها: النقود الورقية النائبة، النقود الورقية القابلة للصرف، النقود الورقية غير القابلة للصرف.

4.4.النقود الكتابية (نقود الودائع):

على عكس النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فإنَّ نقود الودائع يتم انشاؤها من طرف البنوك التجارية. وهي في الحقيقة ليس لها وجود مادي ملموس، وإنَّما هي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا.

5.4.النقود الالكترونية:

هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في الغالب في وسيلة الكترونية لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل. وهي مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة .

5.وظائف النقود:

تنقسم وظائف النقود إلى وظائف أساسية ووظائف ثانوية نوضحها في ما يلي (موسى 2008-2009، 30-31):

1.5.الوظائف الأساسية للنقود:

تتمثل في ما يلي:

1.1.5.النقود وسيط للتبادل:

ارتبطت هذه الوظيفة تاريخيا بالخروج من نظام المقايضة، ونجاح هذه الوظيفة يتوقف على توافر خاصية العمومية أو القبول العام، وهي مهما اختلفت مسمياتها (وسيط للمبادلة، أداة للمدفوعات، أو أداة للتبادل) فهي تقوم بنفس الدور، فأي عملية تبادلية شراء أو بيع، تقديم خدمة أو الحصول عليها تفترض دائما تنازلا أو تضحية يتلوه مقابل أو عائد، وبين مرحلة التنازل والحصول تجد وسيطا، هذا الوسيط يتمثل دائما في وحدات النقد.

ولقد أصبحت الاقتصاديات الحديثة اقتصاديات نقدية، أي مبادلة سلعة أو خدمة بنقود، ومن يتنازل عن سلعته مقابل وحدات نقدية هو مخير بين أن يحتفظ بها أو يحصل بواسطتها على سلعة أخرى، فالنقود تخلق دائما التوازن في المعاملات عاجلا أو آجلا، وهي تتداول من يد لأخرى مترجمة بذلك دوران السلع والخدمات .

2.1.5.النقود مقياس للقيمة:

يعبر عن هذه الوظيفة قيام النقود بدور وحدة حساب أو معيار للقيمة، فبموجب هذه الوظيفة تعتبر وحدة النقود المقياس الشائع للقيمة بين أطراف التبادل على اختلافهم، حيث يمكن أن تنسب إليها سلعة أو خدمة مما يجرى تداوله، فيعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة بوحدات من النقود .

إنَّ قيام النقود بهذه الوظيفة يسهل تبادل المعلومات الاقتصادية فيما بين أطراف التبادل فيمكن لكل منهم أن يعرف قيمة سلعته التي ينتجها وقيمة غيرها مما يلزمه، وبذلك يسهل قيام التخصص بين الأفراد فيقرر كل منهم ماذا ينتج من السلع التي يبيعها مقابل شراء ما يلزمه من سلع أجرى ينتجها الآخرون .

2.5.الوظائف الثانوية للنقود:

هما وظيفتان مشتقتان من الوظيفتين الأساسيتين، وتتمثلان في ما يلي:

1.2.5.النقود مستودع للقيمة:

إنَّ هذه الوظيفة تسمح بعملية تأجيل إنفاق النقود ، وبالتالي فإنه يمكن خزن النقود كقوة شرائية مدة من الزمن، بقصد استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة إليها .وتخزين القيمة يعني نقل القوة الشرائية للنقود من الحاضر إلى المستقبل، ويرى كثيرون أنَّ ذلك يمثل الأهمية المطلقة لهذه الوظيفة .ولا تنفرد النقود لوحدها في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية، فهناك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود مثل أذونات الخزينة والودائع المصرفية والسندات والأسهم، إلا أنَّ الميزة التي تتمتع بها النقود وتتفوق بها عن غيرها من الأصول الأخرى هي أنَّها تامة السيولة بحيث أنَّ النقود لها القدرة على أن تتحول بسرعة إلى الإنفاق.

2.2.5.النقود معيار للمدفوعات الآجلة:

تصبح النقود الوحدة التي تحسب بها المدفوعات الآجلة ويقوم الاقتصاد الحديث على توافر عدد كبير من العقود التي تنص فيها على سداد أصول وفوائد ديون متعاقد عليها بالنقود، وهي تتراوح آجالها بين عدة أيام إلى عشرات السنين، ويلتزم الوفاء بها أفراد وشركات وحكومات، وتشترك جميعها في دفع مبالغ نقدية معينة في المستقبل، ومن هذه العقود تلك التي ينص فيها على دفع مبالغ نقدية ثابتة أو شبه ثابتة في المستقبل مثل أرباح الأسهم، المرتبات، الأجور...الخ، كما أنَّه لا يتأتى للنقود إحسان أداء دورها كمعيار للمدفوعات الآجلة ما لم تتمتع بثبات نسبي في القوة الشرائية .

أسئلة تقويمية

1. ما الدوافع التي أدت إلى ظهور النقود بدل المقايضة؟
2. ماهي أنواع النقود ، وفي ماي يختلف كل نوع عن الاخر؟
3. اشرح كل خاصية من خصائص النقود بإيجاز؟
4. وضح أهمية ودور النقود في الاقتصاد؟
5. كيف تؤدي النقود كل من : وظيفة وسيط للتبادل، وظيفة مقياس للقيم، وظيفة مخزن للقيمة؟
6. كيف تؤثر الثقة في النقود على فعاليتها في الاقتصاد؟
7. كيف تؤثر التغيرات في كمية النقود المتداولة على الأسعار؟
8. كيف ساهمت النقود الحديثة (مثل النقود الإلكترونية) في تغيير وظائف النقود التقليدية؟

الفصل الثالث عشر

التضخم

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية المهمة التي تؤثر على القوة الشرائية للأفراد ومستوى الأسعار في الاقتصاد. وتكمن أهمية دراسة التضخم في فهم أسبابه وآثاره، بالإضافة إلى تحليل السياسات المتبعة للحد منه. وانطلاقا من ذلك، يتناول هذا الفصل تعريف التضخم وأنواعه المختلفة، وأسبابه وطرق قياسه، كما يوضح آثاره الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى السياسات المعتمدة لمواجهته.

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم التضخم ، أسبابه وأنواعه المختلفة؛
- فهم الطالب لطرق قياس التضخم والمؤشرات المستخدمة لذلك؛
- المام الطالب بمختلف آثار التضخم سواء على الاقتصاد أو المجتمع؛
- تزويد الطالب بمختلف السياسات المتبعة لمواجهة التضخم.

1.تعريف التضخم:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتضخم، نذكر بعضها في ما يلي:

- التضخم هو ظاهرة نقدية دائمة تعني وجود قدر كبير من النقود تطارد قليلا من السلع. (العامري 2014، 11)
- التضخم حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض . (العامري 2014، 12)
- التضخم هو الزيادة في النقود عن الحد الواجب لها بالنسبة إلى السلع والخدمات في بلد من البلدان. (مهران 2015، 9)

وكتعريف أكثر شمولا، فإنَّ التضخم يمثل الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين. لذا فظاهر التضخم تتضمن فعليا ما يلي:

- أن يكون ارتفاع الاسعار مستمرا وليس مؤقتا؛
- أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع و الخدمات التي تهم عموم الافراد.

وبالتالي، فإنَّ أي ارتفاع مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يمكن اعتباره تضخما. (طه 2021، 5)

2.أنواع التضخم:

ينقسم التضخم على عدة أنواع حسب المعايير التالية: (طه 2021، 9-12)

1.2.معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار :

وفقا لهذا المعيار، نجد النوعين التاليين:

1.1.2التضخم الظاهر:

يسمى أيضا بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الاسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة .

2.1.2. التضخم المكبوت:

هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية

2.2.معيار حدة التضخم:

وفقا لهذا المعيار، نجد الأنواع التالية من التضخم:

1.2.2.التضخم الجامح:

وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة .

2.2.2.التضخم غير الجامح:

ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الاسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجها في متناول السلطات النقدية ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي .

3.2.2.التضخم الزاحف:

ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصاديا، حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقماً أحداديا فعندما تزيد الاسعار يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.

3.2.معيار مصدر الضغط التضخمي :

تتمثل انواع التضخم حسب معيار مصدر الضغط التضخم في ما يلي:

1.3.2.تضخم دفع الطلب :

ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الانفاق الكلي) في المجتمع في وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الانتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

2.3.2. تضخم دفع النفقة :

في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود،الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

3.3.2.التضخم المستورد:

عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الاجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بمكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هياكل الانتاج المحلي .

الشكل 18: أنواع التضخم

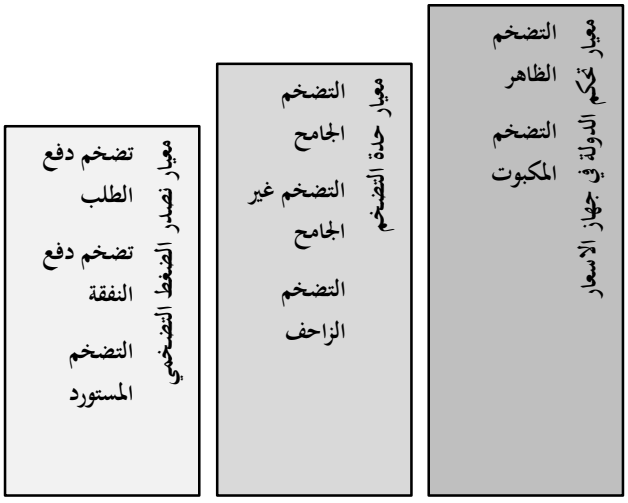

المصدر: من إعداد الاستاذة

4.3.2.توقعات التضخم:

عندما يدرك المستهلكون أنَّ المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.

3.أسباب التضخم:

للتضخم عدة أسباب يمكن اجمالها في ما يلي: (تواتي 2021-2022، 13-15)

1.3.التضخم بسبب الطلب:

تفسر أغلب النظريات الاقتصادية الحديثة التضخم بوجود افراط في الطلب، أي وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض الكلي، مايعني أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو سوق عوامل الإنتاج لا يقابلها زيادة في العرض السلعي، الأمر الذي ينشأ عنه فائض في الطلب عن العرض، بحيث ترتفع الاسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات سواء كان هذا الاخير إنفاقا استهلاكيا أو استثماريا، أو حكوميا مع عدم إمكانية استجابة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني للزيادة في الطلب.

يكون لهذا الارتفاع في الطلب الكلي عدة أسباب وهي:

1.1.3.زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري:

يحدث التضخم عندما يزيد الانفاق الكلي ولا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة مع افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، بالتالي فإنَّ حركات جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية إلى وجود اختلال بين الطلب والعرض، من ثم فإنَّ حجم الانفاق الكلي المتمثل في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

2.1.3.التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:

إنَّ توسيع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملا مهما في تزويد الاسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح الائتمان بوسائلها المعروفة، كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد اقبال رجال الأعمال على الاستثمار، ومنه يزداد الطلب الاستثماري، وبالتالي الطلب الكلي، وأمام ثبات حجم العرض ترتفع الاسعار منبئة بذلك عن ظاهرة التضخم، التي كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.

3.1.3. العجز في الميزانية:

العجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه لتمويل الخطط التنموية التي تقوم بها، فهي وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومات من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي على الرغم من علمها بآثارها السلبية، فإذا كانت جميع العناصر الانتاجية مشتغلة فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الاسعار ومنه التضخم، والذي حدث كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول والمتمثل بازدياد الانفاق العام والمعروض السلعي.

4.1.3.تمويل العمليات الحربية:

تعتبر الحروب من الاسباب المنشئة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة، إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجأ إلى أقرب مورد تمويلي، والمتمثل في الاصدار النقدي، والحقيقة أنَّ الحاجة إلى التمويل تبدأ قبل اندلا ع الحرب للاستعداد لها وكذلك بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب .

5.1.3.الارتفاع في معدلات الاجور :

يمثل السبب المباشر والفعال في ظهور التضخم، حيث يعني الارتفاع في الأجور زيادة دخول العمال، ومنه يؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلي، وأمام ثبات العرض الكلي تظهر الضغوط التضخمية.

2.3.التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج:

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية، نتيجة لارتفاع التكاليف الانتاجية بشكل عام، أي ارتفاع في اثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية المستخدمة في انتاج سلع وخدمات محلية (تضخم التكاليف) والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

3.3.التضخم بسبب الاستيراد (المستورد):

عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية ترتفع بشكل كبري أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلان الإنتاج المستورد من الخارج في هياكل الإنتاج لمحلي.

4.قياس التضخم:

يتم قياس التضخم من خلال ما يلي: (طه 2021، 15-16)

1.4. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين :

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التطور في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية التي يقوم المستهلكون باستهلاكها خلال فترة زمنية محددة من خلال عمليات البيع بالتجزئة .

2.4.الرقم القياسي لأسعار المنتجين:

يقيس التطور في مستوى أسعار البيع ما بين المنتجين المحليين مقابل إنتاجهم من العديد من السلع (مكونات الإنتاج)، وبعض الخدمات.

3.4.مكمش الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة، ويعكس بشكل رئيس مدى تأثر القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) بالتغيرات في المستوى العام للأسعار.

5.آثار التضخم:

تتمثل آثار التضخم في ما يلي: (بلقاضي 2013، 155-159)

1.5.أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي:

إنَّ التضخم يتسبب في اعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإنَّ هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان و المعاناة لفئة كبيرة متمثلة في أصحاب المداخيل الثابتة، بحيث تتخلف مداخيلهم عن اللحاق بتصاعد الأسعار في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من التجار والمنتجين.

2.5.أثر التضخم على الادخار:

يترتب عن ارتفاع معدلات التضخم إلى اضعاف ثقة الافراد في العملة، واضعاف الحافز على الادخار حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها إلى التهور المستمر، لذا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، وما يتبقى لهم من أرصدة نقدية يتوجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات اجنبية مستقرة وعقارات.

3.5.أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية التي لا تفيد التنمية في مراحلها الاولى، لأنَّ الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الانتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة المضاربة سوف يجذب إليها رؤوس الاموال على حساب الأنشطة الانتاجية والاستثمارية مثل الخدمات السياحية، السلع الترفيهية، مشاريع النقل، كذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار العقارات ...الخ.

4.5.أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب عن التضخم اختلال ميزان المدفوعات وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات.

5.5.أثر التضخم على التجارة الخارجية:

يؤدي التضخم إلى تراجع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار، مما يحد من الصادرات، في حين يشجع على زيادة الواردات إذا كانت أسعار السلع الأجنبية أقل نسبيا. ويترتب عن ذلك تفاقم عجز الميزان التجاري واختلال ميزان المدفوعات.

6.5.هجرة الأدمغة إلى الخارج:

إنَّ عدم مواكبة الاجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، من أهم الاسباب التي تدفع الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج.

7.5.إعادة التوزيع الحقيقي بين الدائنين والمدينين:

إنَّ الدائنون هم أول من يتضررون من انخفاض قيمة النقود، بحيث تسترجع لهم أموالهم بقوة شرائية أقل من التي منحوها، إذن يكون من المنطقي هنا أنَّ المدينين هم المستفيدون في حالة التضخم، يقلص الارتفاع في معدل التضخم من القيمة الحقيقية لراس المال والفوائد على الدين العمومي بحيث إذا ارتفع مستوى الأسعار بنسبة معينة، وكانت ميزانية الحكومة متوازنة، فإنَّ القيمة الحقيقية لمديونتها تنخفض بنفس تلك النسبة مبينة الطرق والجهات الرئيسية التي تستفيد بشكل متزايد من موجات التضخم عبر اقتطاع الضرائب التي تكون أدواتها غير محددة بدقة، أو عن طريق الاستدانة المتواصلة وتعويض ذلك بضريبة التضخم.

6.سياسات مواجهة التضخم:

تتمثل سياسات مواجهة التضخم في ما يلي: (طه 2021، 26-30)

1.6.سياسات جانب الطلب:

تتضمن سياسات جانب الطلب كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، نشرح كلاهما في مايلي:

1.1.6.السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية ومن أهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري، وحفز النمو الاقتصادي والتشغيل.

يتم استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي، فكلما ازداد عرض النقد أكثر من المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد، كلما ارتفعت معدلات التضخم، والعكس صحيح.

تعتمد الدولة استخدام أدوات السياسة النقدية، بغرض معالجة التضخم، حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح، وبالتالي ستنخفض مستويات الطلب الكلي وتتراجع معدلات التضخم، بافتراض بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها.

كما يمكن أن يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل التضخم باستخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تعني كمية الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي. فمع ارتفاع معدلات التضخم، يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم .

كما قد يلجأ البنك المركزي لمعالجة التضخم إلى عمليات السوق المفتوحة التي يقوم من خلالها ببيع وشراء الأوراق المالية وهو ما يؤدي إلى سحب السيولة الزائدة من السوق، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي و التضخم.

2.1.6.السياسة المالية:

السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الأدوات المستخدمة من قبل الدولة والتي لها تأثير على النشاط الاقتصادي بهدف زيادة الناتج القومي، ورفع وتحسين مستوى دخل الأفراد في المجتمع.

يمكن خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، وهي الإنفاق الحكومي والضرائب . ففي حال ارتفاع معدل التضخم ، بإمكان الدولة احتواء الضغوط التضخمية عن طريق زيادة حجم الضرائب، إذ أنَّ زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم.

من جهة أخرى، يمكن الاعتماد على الإنفاق الحكومي، حيث تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي أي بمعنى آخر تخفيض حجم الإنفاق خاصة الإنفاق الاستهلاكي الذي سيؤدي بدوره إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم.

2.6.سياسات جانب العرض:

يمكن خفض معدلات التضخم من خلال تبني سياسات جانب العرض التي تشمل مجموعة من السياسات المصممة لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج واحتواء ارتفاع معدلات التضخم عبر عدد من السياسات من أهمها:

- تخفيض معدلات الضرائب؛
- إصلاحات أسواق العمل ؛
- تحسين التعليم والمهارات والتدريب؛
- تحرير أسواق السلع والخدمات؛
- حوافز لتمكين الشركات الناشئة؛
- تحسينات على البنية التحتية..الخ

من بين أهم مزايا سياسات جانب العرض، أنها تساعد تقليل الضغوط التضخمية على المدى الطويل بسبب مكاسب الكفاءة والانتاجية في أسواق العمل والمنتجات. كما يمكنها كذلك المساعدة في خلق وظائف حقيقية ونمو مستدام من خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية العمل والقدرة التنافسية.

لكن من بين عيوب سياسات جانب العرض ، أنَّها يمكن أن تستغرق وقتا طويلا حتى تؤتي ثمارها. كما أنَّها قد ترتبط بقدر مرتفع من التكاليف قد لا تتمكن الحكومات من توفيره، وقد تواجه بالرفض من قبل بعض أصحاب المصالح نتيجة انفتاح الأسواق وزيادة مستويات المنافسة.

أسئلة تقويمية

1. ما الشروط الواجب توافرها لاعتبار الارتفاع في الأسعار تضخما؟
2. عرف معدل التضخم وكيف يتم احتسابه؟
3. يؤثر التضخم على العديد من المتغيرات الاقتصادية، اذكر بعضها مع توضيح كيفية التأثير؟
4. ماهي سياسات مواجهة التضخم؟
5. ما الفرق بين التضخم الظاهر و التضخم المكبوت؟
6. بيّن العلاقة بين التضخم والكتلة النقدية المتداولة؟
7. اقترح حلولا للحد من التضخم ؟
8. كيف يساهم الطلب الكلي في ظهور التضخم؟

الفصل الرابع عشر

البطالة

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تؤثر على حياة الأفراد ومستوى معيشتهم، كما لها انعكاسات على الاقتصاد . لذا، يتناول هذا الفصل تعريف البطالة وأنواعها المختلفة، وطرق قياسها، وأسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى السياسات المتبعة لمواجهتها .

الأهداف المرجوة :

- تعرف الطالب على مفهوم البطالة وأسبابها؛
- الملم الطالب بمختلف أنواع البطالة وخصائص كل نوع؛
- تمكين الطالب من فهم طرق قياس البطالة؛
- تعرف الطالب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة؛
- تزويد الطالب بالسياسات المتبعة للمواجهة البطالة.

1.تعريف البطالة:

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة على أنَّها الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد لكن دون جدوى. (بن حمزة و غاي 2021، 63)

فالبطالة تعني عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداما كاملا وأمثلا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل (بوزار و كسيرة 2014، 35)

كما عرفت البطالة على أنَّها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه. وطبقا للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل سنة 1982 الذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطال كل من توفرت فيه ثلاث معايير هي: (جابر و كرمول 2017، 1)

- **بدون عمل**: ويعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاحصاء فيعتبر أن الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الاطلاق خلال تلك الفترة.
- **متاح للعمل**: لكي يصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث.
- **يبحث عن عمل** : ينطبق على الافراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة.

2.أنواع البطالة :

تتضمن البطالة الأنواع التالية: (بن حسين و آخرون 2002، 116-117)

1.2.البطالة الدورية :

ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج والركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الانفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسريح العمال في مرحلة ثانية ، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

2.2.البطالة الاحتكاكية :

تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، ومن الجلي أنَّ نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي ضعف الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

3.2.البطالة الهيكلية :

يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني ، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بن فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه. وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، كما أنَّ البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية ، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى.

4.2.البطالة السافرة :

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ،دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ، كما أنَّ البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو دورية أو هيكلية .

5.2.البطالة المقنعة :

تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمل بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإنَّ حجم الإنتاج لن ينخفض وينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.

6.2.البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية:

هناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل ، أو لأنَّه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن.

أما البطالة الاجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد.

3.قياس البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية : (قرقاد و آخرون 2018، 145)

معدل البطالة= عدد العاطلين عن العمل/ الفئة الناشطة * 100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون:

الفئة النشطة= العاملون+ الناشطون

ويقصد بالعاملون كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه والباحثون عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

- الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني أي 15 أو 16 سنة ؛
- الأفراد فوق سن معينة: وهي التقاعد، وهو 65سنة فما فوق؛
- الأفراد من فئات معينة:

– الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛

– الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه؛

– الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

4.أسباب البطالة:

تتمثل أسباب البطالة في ما يلي: (قرقاد و آخرون 2018، 147-148)

1.4.الأسباب الاقتصادية:

- زيادة عدد العاطلين مع قلة الوظائف المعروضة، نتيجة الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال وخصوصا مع زيادة خريجي الجامعات وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم؛
- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد أعلى اجرا لتحسين المستوى المعيشي؛
- استبدال العمال بالآلات ذات تكنولوجيا حديثة مما ساهم في تقليل التكاليف ولكن أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة؛
- الاستعانة بالعمالة الاجنبية ، مما يؤدي إلى التخلي عن العمالة المحلية.

2.4.الأسباب الاجتماعية:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة؛
- غياب التنمية المحلية للمجتمع؛
- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة؛
- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل؛
- زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم.

5.آثار البطالة:

تتمثل آثار البطالة في ما يلي: (بقاط 2006-2007، 26)

1.5.الآثار الاقتصادية:

- انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي، حيث أنَّ وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع ، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل القومي. ويزداد هذا الأثر سوءا في الاقتصاديات النامية، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية؛
- هناك بعض الحكومات التي تمنح العاطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أنَّ عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت عدد البطالين . وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للعاطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة. ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للعاطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة؛

- يترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم وخبراتهم وبذلك ضياع في التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري؛
- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج والدخل القومي؛
- في حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يمكن إجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأن يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية.

2.5.الآثار الاجتماعية:

- تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية والإجتماعية للفرد. حيث نلاحظ أن للبطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع. فيتطلب مكافحة الجرائم رصد أو تخصيص موارد إقتصادية كبيرة للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة هذه الجرائم؛
- يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الإنحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم وقيادتهم ؛
- ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر إجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي؛
- هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفه إجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر . ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الإقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية والنقدية ، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية والمتمثلة بإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات؛

6.سياسات مواجهة البطالة:

تعتبر مكافحة البطالة تحديا هاما إذ تتطلب استراتيجيات وسياسات متعددة ومتكاملة والمتمثلة في التالي: (بوخدوني و العيد 2024، 168)

1.6.تعزيز التعليم والتدريب المهني:

تقديم فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تساعد على تزويد الشباب بالمهارات والمعرفة اللازمة لدخول سوق العمل وتوليد فرص عمل جديدة في القطاعات ذات الطلب المرتفع.

2.6.تعزيز ودعم ريادة الاعمال:

تقديم الدعم المالي والتقني والاستشاري لرواد الاعمال لتشجيعهم على إنشاء وتوسيع الشركات وخلق فرص عمل جديدة.

3.6.تنمية البنية التحتية:

من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والمواصلات والاتصالات تسهل عمليات الإنتاج وتجذب الاستثمارات الوطنية و الاجنبية.

4.6.تعزيز القطاعات الاقتصادية الحديثة:

دعم وتشجيع القطاعات الاقتصادية الناشئة مثل التكنولوجيا الحديثة والطاقة المتجددة التي تعتبر مصدر جد مهم للوظائف والنمو الاقتصادي.

5.6.التحفيز الحكومي وتطبيق السياسات الاقتصادية الفعالة:

تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الاجراءات الادارية وتقديم حوافز ضريبية ومالية للشركات والمستثمرين.

6.6.تعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي والدولي:

تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة والشركات العالمية قد تسهم في توسيع قاعدة الأسواق وزيادة فرص التوظيف.

7.6.تعزيز المساواة والشمولية:

تبني سياسات تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفر فرص العمل للفئات الهامشية والمهمشة مثل الشباب والنساء وذوي الاعاقة.

8.6.تطوير السياحة والزراعة:

استثمار في القطاعات ذات القدرة على توفير فرص عمل مثل السياحة والزراعة، وتعزيز التسويق للمنتجات المحلية لزيادة الإنتاج والتصدير.

9.6.تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد:

تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع العام والخاص لتعزيز الثقة بين المستثمرين وخلق بيئة استثمارية مستقرة ومواتية.

10.6.الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير:

دعم الأبحاث والابتكارات التكنولوجية والعلمية التي يمكن أن تسهم في إيجاد حلول جديدة للمشكلات الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة في الصناعات الناشئة.

أسئلة تقويمية

1. ما المعايير المعتمدة في تعريف العاطل عن العمل؟
2. كيف يتم حساب معدل البطالة؟
3. ماهي أنواع البطالة وما خصائص كل نوع؟
4. ماهي الاسباب الرئيسية الي تساهم بشكل كبير في ارتفاع معدل البطالة ؟
5. وضح آثار البطالة على كل من الفرد ، المجتمع و الاقتصاد؟
6. اقترح حلولا لمواجهة البطالة؟
7. ناقش دور الاستثمار في تخفيض معدل البطالة؟
8. هل هناك علاقة بين التطور التكنولوجي وبالأخص بعد انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي والبطالة ؟

قائمة المراجع:

الكتب:

- البشير, عبد الكريم .2003 .الاقتصاد الجزئي: دروس مع تمارين محلولة . الجزائر: دار الاديب للنشر و التوزيع.
- بن حبيب, عبدالرزاق .2013 .اقتصاد وتسيير المؤسسة .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن حمود, سكينة .2009 .مدخل لعمل الاقتصاد .الجزائر : دار المحمدية العامة.
- بوراس, أحمد .2008 .تمويل المنشآت الاقتصادية .الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع.
- جردان, طاهر حيدر .1997 .مبادئ الاستثمار .الاردن: المستقبل للنشر و التوزيع.
- حسين, عمر .1989 .موسوعات المصطلحات الاقتصادية .القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة.
- الحميد, عبد المطلب عبد .2000 .دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية .الجزائر: الدار الجامعية.
- خالفي, علي .2009 .المدخل غلى علم الاقتصاد .الجزائر : دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.
- خضور, رسلان ,و غسان ابراهيم .2020 .علم الاقتصاد . الجامعة الافتراضية السورية.
- داود, حسام علي ,و آخرون .2003 .مبادئ الاقتصاد الجزئي .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الدمراش, طلعت .2005 .مبادئ في الاقتصاد .مصر : مكتبة القدس.
- رفعت, محجوب .1977 .الاقتصاد السياسي .القاهرة : دار النهضة العربية.
- رمضان, زياد .1998 .مبادئ الاستثمار الحقيقي و المالي . الأردن : دار وائل للطباعة والنشر.
- الزين, منصور .2013 .تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية . الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- سعيد, عامر علي .2010 .مقدمة في الاقتصاد الجزئي .عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
- السمان, محمد مروان ,و آخرون .2015 .مبادئ التحليل الاقتصاديالجزئي و الكلي . الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الشماع, خليل محمد حسن .1987 .المدخرات العربية: أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وطبيعتها . اتحاد المصارف العربية.
- شيحة, مصطفى رشدي .1999 .علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي .مصر: دار الجامعة الجديدة.
- الصحن, محمد فريد .1995 .التسويق: المبادئ و التطبيق .مصر: الدار الجامعية.
- صخري, عمر .2006 .اقتصاد المؤسسة . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- صيام, أحمد زكريا .2003 .مبادئ الاستثمار .الاردن: دار المناهج.
- طاقة, محمد ,و اخرون .2008 .أساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي . الاردن: اثراء للنشر و التوزيع.
- الطريقي, عبد الله بن عبد المحسن .2009 .الاقتصاد الاسلامي: أسس و مبادئ واهداف . الرياض: بريدة.
- طوروس, وديع .2010 .مبادئ اقتصادية . لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- العامري, سعود جابر مشكور .2014 .محاسبة التضخم بين النظرية و التطبيق .الاردن: دار زهران للطباعة والنشر.
- عبدالرحمن, الجريسي خالد بن .2006 .سلوك المستهلك: دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية . السعودية : مكتبة الملك فهد الوطنية.
- العتيبي, ضرار ,و آخرون .2007 .الاساس في علم الاقتصاد.الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- عدون, ناصر دادي .1998 .اقتصاد المؤسسة . الجزائر: دار المحمدية العامة.
- عدون, ناصر دادي.1997. تقنيات مراقبة التسيير : دروس وتمارين . الجزائر : دار المحمدية العامة.
- عطاالله, ماجد أحمد .2011 .إدارة الاستثمار .الاردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- علوان, قاسم نايف .2009 .ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق .الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- العمر, رضموان محمود .2003 .مبادئ التسويق .الأردن: دار وائل للنشر.
- الغربي, كمال .1995 .أساسيات في الادارة . الاردن : دار الفكر.
- كركور, عدنان .1974 .التخطيط المعملي . سوريا : مؤسسة الاماني الجامعية.
- اللحياني, سعد بن حمدان .2007 .مبادي الاقتصاد الاسلامي .السعودية.
- منديل, عبدالجبار .2002 .أسس التسويق الحديث .الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- المهر, خضير عباس .1986 .المجتمع الاستهلاكي وأوقات الفراغ . الرياض: دار العلوم.
- مهران, زكرياء .2015 .التاريخ يفسر التضخم والتقلص . مصر : مؤسسة هنداوي.
- الموسوي, ضياء مجيد .1993 .الاقتصاد النقدي .الجزائر :دار الفكر الجزائري.
- الموسوي, ضياء مجيد .2013 .أسس علم الاقتصاد .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نصار, أحمد محمج محمود .2010 .مبادئ الاقتصاد الاسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الاسلامي للمبتدئين .الأردن: دار النفائس.
- هاشم, اسماعيل محمد .1970 .الاقتصاد التحليلي .مصر : دار الجامعات المصرية.
- وزارة التربية و التعليم السعودية.2008-2007 .مبادئ علم الاقتصاد. السعودية.

المجلات:

- بريهي, فارس كريم .2018 .قياس التفاوت في توزيع الدخل و الانفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام جيني حسب احصاء مسح الاسرة لعام 2012 .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.(54)
- بلقاضي, بلقاسم .2013 .التضخم واثاره الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر .مجلة معهد العلوم الاقتصادية .17(4)
- بن حسين, ناجي ,و آخرون .2002 .البطالة في الجزائر : دراسة تحليلية .مجلة الاقتصاد و المجتمع. 1(1)
- بن حمزة, حورية ,و فاطمة غاي .2021 .التأصيل النظري للبطالة وآليات الحد من تفاقمها في الجزائر .حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية.15(1)
- بن سحنون, سمير .2015 .المشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الراسمالي والفكر الاقتصادي الاسلامي .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية .8(3)
- بن عمر, الحاج عيسى ,و عبد الله ياسين غفافلية .2023 .خيار النظام الاقتصادي المختلط كمرحلة للانتقال الاقتصادي المعاصر . مجلة الدراسات القانونية والسياسية.9(1)
- بوخدوني, توفيق ,و شريفة العيد .2024 .البطالة في الجزائر بين الأسباب وطرق المعالجة .مجلة الاداب و العلوم الاجتماعية.21(1)
- بوزار, صفية ,و سمير كسيرة .2014 .آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي .مجلة المدبر.1(1)

– رايس, عبد الحق ,و كريمة بن شريف .2022 .تحليل المشكل الاقتصادية في الاقتصاد السياسي .مجلة الناقد للدراسات السياسية .6(1)

– قرقاد, عادل ,و آخرون .2018 .ظاهرة البطالة : مفهومها، أسبابها وآثارها .مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية,1(0)

– مصلح, مصطفى أحمد ,و علي زيدان خلف .2022 .مفهوم السوق في الاقتصاد: بحث في الانثربولوجيا الاقتصادية .مجلة حمورابي للدراسات .2(44)

المذكرات والاطروحات:

– أم الخير فرد. 2005–2006. مذكرة ماجستير حول أهمية العامل التقني في عملية الانتاج : حالة الجزائر 1967–2002. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

– بقاط, حنان .2006–2007. مذكرة ماجستير حول نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزار في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994 .الجزائر : جامعة بسكرة.

– تواتي, سهام.2021–2022.اطروحة دكتوراه حول سياسات محاربة التضخم في الجزائر .الجزائر, جامعة الجزائر 3.

– جابر, دنيا محمد ,و رضاب صباح كرمول .2017 .البطالة وبعض العوامل المؤثرة فيها .العراق: جامعة القادسية.

– خلادي, ايمان نور اليقين.2011–2012 .مذكرة ماجستير حول دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر . الجزائر : جامعة الجزائر 3.

– زعتر, فتيحة .2008–2009 .مذكرة ماجستير حول الدراسة القياسية لنظريات الاستهلاك في الجزائر للفترة الممتدة 1975–2004 .الجزائر: جامعة الجزائر3.

– زهواني, رضا.2006–2007 . مذكرة ماجستير حول تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة رمال بلاسيك تقرت .الجزائر : جامعة ورقلة.

– غدار, رفيق .2017 .أطروحة دكتوراه حول نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة .الجزائر : جامعة سطيف 1.

– مراد جنيدي. 2005–2006. مذكرة ماجستير حول: دراسة تحليلية قياسية لظاهر الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (1970–2004). الجزائر: جامعة الجزائر 3.

– مسالمة, معتز عبد الله .بدون سنة .مذكرة ماجستير حول المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي . الاردن: جامعة اليرموك.

– معوشي, سمير .2007 .مذكرة ماجستير حول التحليل الكمي لسلوك الانفاق الاستهلاكي الاسري في الجزائر اتجاه المجاميع السلعية . الجزائر : جامعة الجزائر 3.

– موسى, سهيلة حاج .2009–2008 .مذكرة ماجستير حول تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر اسلامية . الجزائر: جامعة الجزائر3.

– ميغاري, كريمة .2014–2013 .اطروحة دكتوراه حول دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل 1990–2009 .الجزائر : جامعة الجزائر 3.

المطبوعات:

- بصيري, محفوظ .2020 .محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال . الجزائر : جامعة البويرة.
- بن جيمة, مريم.2024-2025. محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد .الجزائر: جامعة بشار.
- بوجدار, الهام .2022-2023 .محاضرات في مقياس اقتصاد المؤسسة . الجزائر : جامعة قسنطينة2.
- بوعبدلي, ياسين .2022-2023 .اقتصاد المؤسسة . الجزائر : جامعة الجلفة.
- الحاج, منذر .2018-2019 .اقتصاديات الموارد .سوريا: جامعة حماه.
- حمادة, أمينة .2020-2021 .محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال .الجزائر : جامعة بشار.
- ديب, مازن .2023-2024 .النقود و المصارف .سوريا : جامعة حماة.
- سليمان, عطية مهدي .1980 .الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسات .العراق: الجامعة المستنصرية.
- الشريف, فهد عبدالله .بدون سنة . مقدمة في النقود و المصارف الاسلامية . المملكة العربية السعودية: جامعة ام القرى
- شطيبي, حنان .2017-2018 .محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد . جامعة الجزائر 03.
- شعابنة, رزيقة .2021-2022 .محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال .الجزائر : جامعة قالمة.
- شهرزاد مغدوري. 2021-2022. مدخل لعلم الاقتصاد. الجزائر: جامعة البليدة 02.
- طلبة, مختار عبدالحكيم .2007 .مقدمة في المشكلة الاقتصادية . مصر : جامعة القاهرة.
- غالم, جلطي.2021-2022. .محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية .الجزائر : جامعة تلمسان.
- فرحي, كريمة ,و رشيد فراح .2013-2014 .محاضرات في مدخل للاقتصاد . الجزائر : جامعة البويرة.
- كوديد, سفيان .2017-2018 .مدخل لعلم الاقتصاد . الجزائر: جامعة عين تموشنت.
- لصاق, حيزية .2017-2018 .محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد .الجزائر : جامعة البويرة.
- مختاري, مراد.2018-2019.مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية .الجزائر : جامعة الجزائر3.

التقارير:

- طه, رانيا الشيخ .2021 .التضخم: أسبابه ، آثاره وسبل معالجته .الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- مركز التواصل والمعرفة المالية .2021 .الادخار: تعريفه ،أنواعه ومحدداته .المملكة العربية السعودية.

المواقع الالكترونية:

- الخزعلي, جعفر طالب أحمد .2020/2/20 .خصائص النظام الاشتراكي .تاريخ الاطلاع 2025/12/21 . https://almerja.com/more.php?idm=129322.
- خليل, أنمار أسعد .بدون سنة .النظام الاقتصادي الرأسمالي .تاريخ الاطلاع 2025/12/21 . https://www.alroqey.com/ebook/النظام-الاقتصادي-الرأسمالي.
- راندا عبدالحميد. 2020/2/17. ما هو تعريف النظام الاقتصادي المختلط ؟. تاريخ الاطلاع 2025 /12/20. https://maqall.net/education/definition-mixed-economic-system./
- عاشور, أحمد محمد.2016/7/26 .النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه .تاريخ الاطلاع 2025/12/21 https://www.alukah.net/culture/0/105878/ النظام-الاشتراكي-مفهومه-وأسسه- وعيوبه/

- العبيدي, هند وليد سعيد .2020/11/11 .مفهوم السوق ووظائفه وانواعه , تاريخ الاطلاع 12/24/ 2025.
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2020_05_04!12_15_18_PM.pdf.